وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضـــوع:

دراسة وتحليل المردودية الإقتصادية والمالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة مؤسسة بلاستي فاب ـالوادي ـ

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس ل م د

الميدان: علوم اقتصادية و التسيير و علوم تجارية

المسار: العلوم التجارية- مالية مؤسسة- ليسانس

النوع: أكاديمي **التخصص:** مالية مؤسسة

إعداد الطالبات:
- بـــــسمة خوخـــــو
- صـــــليحة عـــــلاوة
- فطيمـــــة الـــــوافي

إشراف الأستاذ:
إبراهيم قعيد

الموسم الجامعي: **2014/2013**

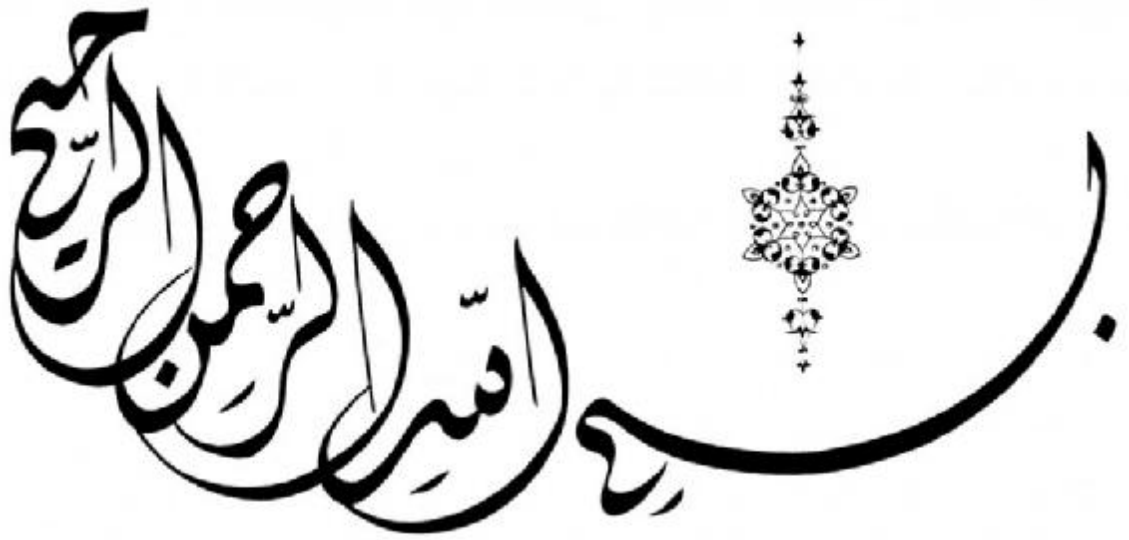
بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تنميتها الشغل الشاغل لكثير من الحكومات والمنظمات الدولية، باعتبارها الوسيلة المناسبة لتحقيق التنمية في المجتمعات المتقدمة والنامية بصفة عامة، ووفقا لما ورد بدراسة حديثة صادرة عن الأمم المتحدة

" فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على أن تكون محركات استثمارية رائدة في التنمية، وان هناك حاجة إلى الإمكانيات الهائلة التي تمتلكها هذه المؤسسات لتحفيز النمو والتنمية من خلال الاستثمار وإتباع سياسات محددة لتقليل العوائق التي تواجهها، مع المبادرة إلى تشجيع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تصبح جزءا أساسيا في الاقتصاد المحلى ".

كما تعتبر المردودية إلا تجاه السلمي في مختلف المجلات وتسمح على مستوى المؤسسة بالتنبؤ بالمشاكل التي يتحمل أن تواجهها مستقيلا وذلك بالتطرق إلى دراسة دعائمه المتمثلة في الإدارة المالية وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة وذلك للوصول إلى نقاط القوة والضعف بها حيث يعتبر هدفها الرئيسي تحقيق المردودية حيث أنها تعبر عن الربح المحصل عليه بعد كل عملية بيع وإنتاج ومن خلال استثمار رؤوس الأموال الخاصة وتحقيق دورة استغلال مثلى.

إهداء

إلى صاحب الفردوس الاعلى وسراج الأمة المنير وشفيعها النذير البشير محمد (صلى الله عليه وسلم)

إلى من تغنى الشعراء بذكراهم وجعلت الجنة تحت أقدامهم ....أمهاتنا حفظهم الله ورعاهم

إلى أصحاب القلوب الكبيرة وذوي الوجوه النظيرة ....أباءنا أدامهم الله فخرا واعتزازا لنا

إلى ورود المحبة وينابيع الوفاء إلى من رافقونا في السراء والضراء.... إخوتنا و أخواتنا الأعزاء

إلى من كان سندا وعونا لنا في هذا العمل ..... مشرفنا الأستاذ الفاضل قعيد إبراهيم

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمهاتنا .. إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى

من عرفنا كيف نجدهم وعلمونا أن لا نضيعهم..... صديقاتنا المخلصات

إلى من درسنا وأتممنا معهم مشوارنا الجامعي.....طلبة مالية مؤسسة

إلى كل من يتصفح مذكرتنا الآن.

بسمة،صليحة ، فطيمة

شكر وعرفان

نشكر الله أولا وأخير وبحمده حمدا كبيرا مباركا على إتمام هذه النعمة الطيبة والنافعة نعمة العلم والبصيرة وبكل عبارات الامتنان والاعتراف بالجميل أوجه شكري إلى أول من علمني حرفا وساعدني في إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد

ويشرفنا أن نتقدم بالشكر الجزيل مع كل احترام وتقدير إلى الأستاذ المشرف

" قعيد إبراهيم" الذي لم يبخل علينا بتعليمات وتوجيهات والنصائح

كما نتقدم بالشكر الخالص إلى من قدموا لنا يد العون ولو يبخلوا علينا بمساعدتنا سوى ماديا أو معنوينا وأخص بالذكر " ضيف الله عبد الهادي " و" بوصبيع ربيع عايش" و" صلاح"

فبارك الله فيهم وجزاهم كل خير

كما لا أنسي أن أشكر أساتذتي وزملائي دفعة مالية مؤسسة

فشكر الله سعي هؤلاء، وجزاهم كل مثوبة، وخير ، وهداهنا وإياهم إلى ما فيه صلاح للعباد والبلاد

فهرس المحتويات

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
محتويات الجداول	
محتويات الأشكال	
مقدمة العامة	أ- و
الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	8
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	9
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	9
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	21
المطلب الثالث: دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	23
المبحث الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها	26
المطلب الأول: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	26
المطلب الثاني: الصعوبات التي تواجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	31
المبحث الثالث: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإطار التشريعي والتنظيمي لها	36
المطلب الأول: مرحلة (1962 ــ 1984 م)	36
المطلب الثاني: مرحلة (1984 ــ 1991 م)	38
المطلب الثالث: مرحلة (1991 ــ 2004 م)	42
خلاصة الفصل الأول	45
الفصل الثاني: المردودية الاقتصادية والمالية	
تمهيد	47
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمردودية	48
المطلب الأول: مفهوم المردودية ومكوناتها	48
المطلب الثاني: أنواع المردودية	55
المطلب الثالث: متطلبات المردودية	58
المبحث الثاني: المردودية الاقتصادية والمالية	61

المطلب الأول: مفهوم المردودية الاقتصادية	61
المطلب الثاني: مفهوم المردودية المالية ومركباتها	64
المطلب الثالث: عتبة المردودية والافتراضات التي تقوم عليها	67
المطلب الرابع: حساب عتبة المردودية وتمثيلها البياني	69
المبحث الثالث: تحليل المردودية وأثر الرافعة المالية	77
المطلب الأول: دراسة وتحليل النسب المالية والمرودية المالية	77
المطلب الثاني: دراسة الروافع الملية	83
المطلب الثالث: أهمية أثر الرافعة وعلاقتها بالمردودية المالية	85
خلاصة الفصل الثاني	90
الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة بلاستي فاب	
تمهيد	92
المبحث الأول: نظرة عامة للمؤسسة بلاستي فاب	93
المطلب الأول: نشأة والتطور التاريخي للمؤسسة	93
المطلب الثاني: تقديم مؤسسة بلاستي فاب	94
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة	96
المبحث الثاني: دراسة الهيكل المالي للمؤسسة	100
المطلب الأول: دراسة وتحليل الميزانيات	100
المطلب الثاني: التحليل المالي الوظيفي	104
المبحث الثالث: دراسة المردودية والنسب المالية	108
المطلب الأول: حساب المردودية الاقتصادية والمالية	108
المطلب الثاني: دراسة النسب المالية	110
خلاصة الفصل الثالث	114
الخاتمة العامة	
قائمة المراجع	
الملاحق	

فهرس

الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	المعايير الكمية المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	14
2	معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الاستقلالية	16
3	المعايير الكمية المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا	18
4	تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	18
5	تعريف إتحاد بلدان جنوب آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	19
6	تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	20
7	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل	29
8	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط	39
9	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة(1989 ــ 1991)	41
10	نسبة الزيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	44
11	نسب قياس مردودية الإستغلال	56
12	مصادر المواد الأولية	95
13	منتجات مؤسسة بلاستي فاب	96
14	تقسيم الحصة التسوقية لمؤسسة بلاستي فاب	99
15	الميزانية المفصلة لبلاستي فاب	100
16	الميزانية المالية المختصرة	102
17	الميزانية الوظيفية	104
18	الميزانية الاقتصادية المختصرة	107
19	نسب الهيكلة	110
20	نسب السيولة	111
21	نسب المديونية	112
	نسب المردودية	113

محتويات الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مكونات مردودية الاستغلال وطرق مراقبتها	54
2	مركبات المردودية المالية	66
3	تمثيل عتبة المردودية بالقيمة عن طريق M=CF	70
4	تمثيل عتبة المردودية بالقيمة عن طريق R=M-CF	71
5	تمثيل عتبة المردودية بالقيمة عن طريق CA=CT	71
6	تمثيل عتبة المردودية بالكمية عن طريق M=CF	73
7	تمثيل عتبة المردودية بالكمية عن طريق R=M-CF	73
8	تمثيل عتبة المردودية بالكمية عن طريق CA=CT	74
9	تمثيل عتبة المردودية زمنيا (SR_T)	76
10	أثر الرافعة الإيجابي	88
11	أثر الرافعة السلبي	89
12	العلامة التجارية لمؤسسة بلاستي فاب	94
13	الهيكل التنظيمي لمؤسسة بلاستي فاب	98

مقدمة

لقد عرف الاقتصاد العالمي تغيرات معتبرة خلال العقود الأخيرة، فمع ظهور العولمة برزت أهمية التوجه نحو اقتصاديات السوق فتوفرت بذلك بيئة خصبة لنمو وانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعتبر القاعدة الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لما تحققه من مردود اقتصادي كبير على مستوى كافة القطاعات الإنتاجية داخل الاقتصاد الوطني، وتلعب دورا رائدا في توسيع القاعدة الاقتصادية وفي تحقيق التكامل الاقتصادي بين كافة القطاعات، كما تساهم بشكل كبير في إيجاد فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى تأثيرها الفعال في تحسين مستوى المؤشرات الاقتصادية كزيادة معدلات الاستثمار، وتعبئة المدخرات.

ولرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المحققة في مختلف اقتصاديات الدول ، إلا أنها لا تجد الاهتمام الذي تحظى به المؤسسات الكبيرة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، فنجد أنها تعاني من عدة مشاكل منها ما يتعلق بالبيئة الداخلية للمؤسسة من ضعف وسوء التسيير الإداري، قلة خبرة وعدم كفاءة العاملين...الخ، ومنها ما يتعلق بالبيئة الخارجية للمؤسسة والمتمثلة في مشاكل تسويقية وتكنولوجية، ومنافسة المؤسسات الكبرى.

إن تحقيق أي تطور للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعني رفع المستوى الاقتصادي ككل وهذا يتم بالاعتماد على النفس واستغلال كل القدرات التي قد تتاح لها، وبالتالي تحقيق نسبة من المردودية التي تساهم بقسط كبير في تنمية المؤسسة من جهة والاقتصاد الوطني ككل من جهة أخرى.

ومن أجل الوصول إلى تحقيق مردودية التي هي نتيجة للاستغلال أو الاستعمال التعلق بوسائل الإنتاج بمختلف أنواعها سواء كانت تجهيزات أو موارد بشرية ومنه فإن هذه المردودية إذا كانت فعالة فإنها تمكن المؤسسة من الاستمرار في ممارسة نشاطها وذلك بإعادة تجديد الوسائل لاستغلالها مرة أخرى، ويمكن القول بأنها ليست عبارة عن مجرد تحقيق أموال فقط بل تتعدى إلى أبعد من ذلك فيمكن النظر إليها بأنها عبارة عن مدى استجابة الوسائل السالفة الذكر إلى تحقيق أقصى حد من الاستغلال لها.

وانطلاقا مما سبق ارتأينا أن المردودية نظرا لأهميتها في الحساب الاقتصادي للمؤسسة محاولين أن نبرز أهميتها بنوعيها المالية والاقتصادية وذلك بتحليلها من الجانب النظري العلمي من جهة والجانب التطبيقي من جهة أخرى.

وحتى تضمن المؤسسة بقائها في السوق لابد لها أن تقوم بمتابعة وتقييم نشاطها من أجل اتخاذ قرارات مستقبلية سليمة ولا يكون ذلك إلا من خلال عمليات هامة كالتحليل والتخطيط والرقابة

باعتبارهم من أهم الأدوات التي تساعد عل تحقيق مردودية كافية للأموال المستثمرة في المؤسسة والوصول إلى تحقيق توازن مالي.

- **الإشكالية الرئيسية:**

إن معالجتنا لهذا البحث تنطلق من الإشكالية التالية:

كيف تساهم دراسة وتحليل المردودية الاقتصادية والمالية في معرفة مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

وعلى أساس هذه الإشكالية، هناك مجموعة من الأسئلة تطرح نفسها والتي سوف نحاول الإجابة عليها من خلال الدراسة:

- ما هو تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وما هي أهميتها؟
- ما هي الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هي المراحل التي مر بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ما لمقصود بالمردودية؟ وأين نلمس المردودية الاقتصادية والمالية؟
- ما هو حدود تأثير المردودية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هو أثر تحليل المردودية الاقتصادية والمالية على مؤسسة بلاستي فاب؟

- **فرضيات الدراسة:**

من أجل إنجاز هذه الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على التساؤلات التالية:

- ليس هناك تعريف موحد وواضح خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون مقبولا ويخص بإجماع مختلف الأطراف المهتمة بهذا القطاع، لما لها من أهمية جعلتها محيط الاهتمام.
- قد تكون أهم الصعوبات التي وجهتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو عدم توفير تمويل.
- مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة مراحل وفق الأنظمة الاقتصادية التي كانت متبعة.

§ أن المؤسسة هدفها الرئيسي تحقيق المردودية حيث أنها تعبر عن الربح وخلق الثروة المحصل عليها بعد كل عملية بيع أو إنتاج أو تبادل حيث تعتبر المردودية الاقتصادية عن الأداء الاقتصادي لدورة الاستغلال أما المردودية المالية تعبر عن الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية، ونلمسها في المؤسسة.

§ يمكن حدود تأثير المردودية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عملية الربح والخسارة التي تنتج عن طريق دورة رأس المال المؤسسة ونتيجة الاستغلال.

§ ساهم التحليل المردودية الاقتصادية والمالية في معرفة مكانة مؤسسة بلاستي فاب.

v أهداف الدراسة:

وتكمن أهمية بحثنا فيما يلي:

§ إعطاء نظرة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة وخاصة من خلال ما تتميز به من خصائص والدور الاقتصادي الذي تلعبه والمشاكل التي تعترضها.

§ معظم الدول المتقدمة والنامية علي حد سواء بدأت في الاعتماد علي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبناء قاعدة صناعية قوية لما لهفي أثر إيجابي في دوران عجلة الاقتصاد الوطني من خلال توفير مناصب الشغل ...الخ.

§ تقديم نظرة عن المردودية المالية والاقتصادية وإبراز أهميتها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دراسة أهم الروافع المالية ووصولا إلى أهمية أثر الرافعة.

v مبررات اختيار الدراسة:

تعود الأسباب التي أدت إلى اختيار ودراسة هذا الموضوع إلى الاعتبارات التالية:

- **الأسباب الموضوعية:**

§ الأهمية البالغة لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد وهو ما تحتاج إليه بلادنا خاصة ودول العالم عامة.

§ كون هذا القطاع بدأ يعرف انتعاشا ملحوضا بالجزائر ليس على مستوى النتائج التي أصبح يحققها فحسب بل على مستوى الاهتمام والإحاطة أيضا.

§ اعتبار المردودية أهم دراسة تقيم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال نشاطها.

§ محاولة إيجاد دراسة جامعة بين المردودية الاقتصادية المالية والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة لأنها من الدراسات النادرة وخاصة في المكتبة الخاصة بالجامعة.

- **الأسباب الذاتية**:

§ الميول الشخصي للبحث في هذا المجال .

§ ارتباط البحث بالتخصص المدروس.

v **صعوبات الدراسة**:

§ إيجاد صعوبة في المراجع.

§ كثرة الدراسات في هذا الموضوع وتضارب المعلومات لحداثة الموضوع.

§ صعوبة في جلب معلومات كانت تفيد دراسة الحالة واستكمالها.

v **الدراسات السابقة**:

تم إجراء مجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية والأكاديمية في موضوع المردودية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونعرض أبرز الدراسات التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة وسنتطرق إلي أربعة منها:

- **الدراسة الأولى**:

أسماء الصيادي وآخرون، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية دراسة حالة ولاية الوادي، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جوان 2009.

تناولت هذه الدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها، أهميتها وتصنيفاتها وآفاق هذه المؤسسات في الجزائر ومشاكلها، كما تم التطرق فيها إلى التنمية المحلية والدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيقها من خلال التشغيل والاستثمار والمقاولة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتمثل أهمها في كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت الرائد الحقيقي للتنمية المحلية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها تشكل قطاعا منتجا للثروة وفضاء حيوي لخلق فرص العمل وبالتالي فهي وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية.

- **الدراسة الثانية:**

لعجالي زين العابدين: المردودية المالية والاقتصادية دراسة حالة مؤسسة سوف فارم الأدوية والمواد الصيدلانية بالوادي، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2007ـ 2008.

تناولت هذه الدراسة المردودية وأنواعها (المالية والاقتصادية)، ومكوناتها ومتطلباتها وأثر التخطيط عليها، كما تطرق إلى تحليل المردودية واثر الرافعة المالية عليها بالطرق العلمية المتبعة في التحليل المالي عن طريق دراسة النسب المالية، ودراسة الروافع المالية وكيفية اختيار مصادر التمويل واستخدامها، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها في كون أن للمردودية أهمية كبيرة في تطوير المؤسسة من جهة وتطوير المنطقة من جهة أخرى وللحد من المشاكل ونجاحها لتحقيق مردودية عالية وتحسين وضعيتها والتحكم الجيد في إنجاز مشاريعها وتحسين ظروف العمل، بالإضافة إلى أن الدراسة كانت في مؤسسة اقتصادية ونحن دراستنا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **الدراسة الثالثة:**

حضري نعيمة وأوبيرة كريمة: التخطيط وتأثيره على المردودية المالية للمؤسسة دراسة حالة شركة الوليد للطباعة والتغليف بالوادي، مذكرة لنيل شهادة تقني سامي في المحاسبة والمالية، دفعة أكتوبر 2008.

حيث تناولت هذه الدراسة التخطيط وأنواعه ومميزاته، والركائز والعناصر المؤثرة عليه والوازنات التقديرية، كما تم التطرق إلى مفهوم المردودية المالية وعتبتها وتحليلها وأثر الرافعة عليها وعلاقتها بالمردودية المالية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتمثل أهمها في كون اعتبار المردودية المالية الهدف الذي تريد المؤسسة تحقيقه وذلك باعتماد على التخطيط الذي بدوه يعتبر من أهم وظائف الإدارة على اعتباره الأساس الذي على ضوئه تتخذ القرارات الأساسية لتسيير المؤسسات.

V المنهج والأدوات المستخدمة:

من أجل دراسة الإشكالية ومحاولة الإجابة على الأسئلة المطروحة ونظرا لطبيعة الموضوع، اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي، في الجانب النظري الفصل الأول والثاني، واعتمدنا على

التطبيقي في دراسة الحالة من أجل إسقاط الدراسة على واقع المردودية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم اختيار مؤسسة بلاستي فاب بالوادي كنموذج لذلك.

v محتويات الدراسة:

وبهدف محاولة تغطية الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى جزئين، جزء نظري وآخر تطبيقي من خلال ثلاثة فصول:

تناولنا في الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتطرق إلى مختلف الصعوبات التي تواجه تقديم تعريف موحد لها، وأهم المعايير المعتمد عليها في وضع هذا التعريف واهم خصائصها، أهميتها، أدوارها، وأهم المراحل التي مرت بها هذه المؤسسات.

وفي الفصل الثاني: تعرضنا إلى ماهية المردودية ومتطلباتها، ومختلف أنواعها الاقتصادية والمالية، وحساب عتبتها، وكذا تحليل المردودية وأثر الرافعة المالية.

أما في الفصل الثالث: فتم التطرق فيه إلى دراسة حالة المردودية الاقتصادية والمالية في مؤسسة بلاستي فاب بتقديم نظرة عامة لها، والهيكل التنظيمي وأهم الوظائف التي تقوم بها، بالإضافة إلى تقديم ميزانيات المالية وحساب المردودية بنوعيها وأثر الرافعة.

الفصل الأول

ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

البحث الثالث: مراحل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإطار التشريعي والتنظيمي لها.

تمهيد:

تناول العديد من المفكرين والباحثين في العالم موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأولوه قدرا كبيرا من الاهتمام نظرا للدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية وبدأ الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة ابتداء من الخمسينيات من القرن الماضي وبالضبط بعد الحرب العالمية الثانية، فبفضل مرونتها وميزاتها كان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدور الأساسي لبناء الاقتصاد العالمي المدمر بعد الحرب العالمية الثانية حيث شكلت هذه المؤسسات الحل الأمثل لكثير من المشاكل الاقتصادية آنذاك سواء كان ذلك بالنسبة للدول المتقدمة أو الدول حديثة العهد بالاستقلال، ولازلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى حد الآن وفي اقتصاد العولمة تلعب هذا الدور الكبير ونظرا للمميزات التي تتمتع بها أجريت عليها الكثير من الدراسات التي توافقت فيها آراء الباحثين ومقرري السياسات بشأن أهميتها البارزة في قيام عملية تصنيع فعالة ومجدية، ولكن لا يزال هناك بعض التخبط في إعطاء تعريف مناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي تحديد معالمها وإشكالها ومن خلال هذا الفصل سنحاول الإجابة في:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

البحث الثالث: مراحل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإطار التشريعي والتنظيمي لها.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن المؤسسات ص وم*، تلعب دورا فعلا في توسيع الإنتاج الصناعي وتنوعيه وفي تحقيق سياسات التنمية في مختلف الدول، باختلاف درجة نموها ثمة صعوبة كبيرة لوضع تعريف موحد للمؤسسات ص و م يكون مقبولا ومرضيا لمختلف الاتجاهات الاقتصادية، ويساهم في وضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة من جهة والمؤسسات الكبيرة من جهة أخرى، فتحديد مفهوم لها ليس بالأمر السهل، فما يمكن أن نعتبره صناعة ص أو م في دولة ما قد لا يكون كذلك بالنسبة لدولة أخرى.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سيتم في هذا المطلب عرض مختلف التعاريف التي تبنتها بعض الدول والهيئات الدولية والجهوية، لكن قبل هذا سنقوم بتناول أهم مشكلات التي تعيق تعريف موحد للمؤسسات ص وم، لننتقل إلي أهم المعايير المتفق عليها لتحديد تعريف لهذه المؤسسات، وفي الأخير نقوم بعرض مجمل الخصائص التي تنفرد بها هذه المؤسسات.

أولا: إشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

" إن محاولة تحديد مفهوم أو تعريف واضح للمؤسسات ص وم يمثل في نظرنا خطورة رئسية في طريق معالجتنا لهذا الموضوع، خاصة إذا علمنا أن موضوع تحديد مفهوم شامل ودقيق للمؤسسات ص وم شكل موضوع اختلاف وإشكالية لدى الباحثين الاقتصاديين من دولة لأخرى.

- عوامل اقتصادية.
- عوامل تقنية.
- عوامل سياسية."[1]

* هذا الرمز اختصار لعبارة (المؤسسات صغيرة ومتوسطة).

1 ــ عبد الكريم الطيف، واقع وآفاق تطوير المؤسسات صغيرة ومتوسطة، في ظل سياسة الإصلاحات الاقتصادية الحالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم والتسيير، جامعة الجزائر،2001، ص: 3.

1ــ العوامل الاقتصادية:

وتتمثل فيما يلي: [1]

أ ــ اختلاف مستويات النمو:

ويتمثل في التطور المتكافئ بين مختلف الدول واختلاف مستويات النمو، فالمؤسسة ص وم في الو. م. أ، ألمانيا أو اليابان أو أي بلد صناعي آخر تعبير كبير في بلد نامي كالجزائر أو سوريا أو السنغال مثلا، كما أن شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي تباين من فترة لأخرى، فما يمكن أن نسميها بالمؤسسة الكبيرة، الآن قد تصبح مؤسسة ص وم في فترة لاحقة، ويؤثر المستوى التكنولوجي الذي يحدد بدوره أحجام المؤسسات الاقتصادية ويعكس التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي.

ب ــ تنوع الأنشطة الاقتصادية:

إن تنوع الأنشطة الاقتصادية يغير في أحجام المؤسسات ويميزها من فرع لآخر، فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير المؤسسات التي تعمل في التجارة وتختلف المؤسسات التي تنشط في المجال التجاري عن تلك التي تقدم خدمات وهكذا، ويمكن أن نصنف (المؤسسات الاقتصادية) كما أسلفنا حسب القطاعات الاقتصادية إلي (صناعية، زراعية، خدمية)، وتختلف أيضا تصنيفات المؤسسات ص وم من قطاع إلي آخر لاختلاف الحاجة إلي العمالة ورأس المال، أما علي المستوى التنظيمي فالمؤسسات الصناعية ولأجل التحكم في أنشطتها تحتاج إلي هيكل تنظيمي أكثر تعقيد يتم في ظله توزيع المهام وتحديد الأدوار والمستويات لاتخاذ القرارات المختلفة، وهذا يفسر صعوبة تحديد التعريف.

ج ــ اختلاف فروع النشاط الاقتصادي:

" تختلف وتتنوع فروع النشاط الاقتصادي، فالنشاط التجاري ينقسم إلي تجارة تجزئة أو تجارة الجملة وتنقسم أيضا علي مستوى الامتداد إلي تجارة خارجية أو داخلية، والنشاط الصناعي بدوره ينقسم إلي فروع عدة منها الصناعات الإستخراجية، الغذائية، التحويلية والكيمائية...الخ.

1 ــ يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات صغيرة ومتوسطة في الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص14.

وتختلف كل مؤسسة حسب النشاط الذي ينتمي إليه أو أحد فروعه، وذلك بسبب تعداد اليد العاملة ورأس المال الموجه الاستثمار، فالمؤسسة ص وم في مجال الصناعة النسيجية (500 عامل مثلا) تعتبر وحدة كبيرة، بينما تكون صغيرة بالنسبة لصناعة السيارات."[1]

2ـ العوامل التقنية:

" ويتلخص العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات، فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثرا اندماجا يؤدي هذا إلي توجيه عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد، وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلي الكبر، بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة أو موزعة إلي عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلي ظهور عدة مؤسسات ص وم." [2]

3ـ العوامل السياسية:

" ويتمثل في مدى اهتمام الدولة ومؤسسات ص وم ومحاولة تقديم مختلف المساعدات له وتذليل الصعوبات التي تعترض طريقة وتبيان حدوده والتميز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي للسياسات والاستراتيجيات التنموية والمهتمين بشؤون هذا القطاع."[3]

ثانيا: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

"إن محاولة تحديد تعريف جامع وشامل للمؤسسات ص ومي تعرضه تعدد المعايير التي تستند إليها هذه التعاريف، فمنها ما يعتمد على حجم العمالة، حجم المبيعات، حجم الأموال المستخدمة، حصة الأموال المستخدمة، حصة المؤسسة من السوق وطبيعة الملكية والمسؤولية...الخ. لذلك وقع شبه إجماع عام بين الكتاب والمؤسسات والمراكز البحوث والهيئات الحكومية والبنوك ومختلف الدوائر المهنية بقطاع المؤسسات ص وم على الاحتكام إلى مجموعة من المعايير والمؤشرات لوضع وإيضاح الحدود الفاصلة بينها وبين المؤسسات الأخرى وتتمثل هذه المعايير في:

ـ المعايير الكمية.

ـ المعايير النوعية."[4]

---

1 ـ ليلي لوشي، التمويل المصرفي للمؤسسات صغيرة ومتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، 2004ـ 2005، ص: 45.

2 ـ رابح الخوني ورقية حساني، المؤسسات صغيرة ومتوسطة، مشكلات تمويلها، الطبعة الأولى ، دار ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، هليوبوليس غرب مصر الجديدة، ، ص: 18.

3 ـ رابح الخوني ورقية حساني، مرجع سابق، ص: 18.

4 ـ رابح خوني ورقية حساني، مرجع سابق، ص ص 18،19 .

1ــ المعايير الكمية:

إن صغر أو كبر المؤسسة يتحدد بالاستناد إلي جملة من المعايير والمؤشرات الكميــة والإحــصائية المحددة للحجم، يسمح استعمالها بوضع حدود فاصلة بين مختلف أحجام المؤسسة ويمكن تقــسيم هــذه المعايير إلى مجموعتين:[1]

أ ـــ مجموعة الأولى:

وتضم مؤشرات تقنية واقتصادية من بينها:

ــ حجم العمالة.

ــ التركيب العضوي لرأس المال.

ــ حجم الطاقة المستعملة.

ــ حجم الإنتاج.

ــ القيمة المضافة.

ب ــ المجموعة الثانية:

تتضمن مؤشرات نقدية من بينها:

ــ رأس المال المستثمر.

ــ رقم الأعمال.

ورغم كثرة هذه المعايير الكمية إلا أن أكثرها استخداما عند وضع تعريف المؤسسات ص وم همــا معيارا حجم العمالة وحجم رأس المال نظرا لسهولة الحــصول علــى المعلومــات المتعلقــة بهــذين العنصرين، لذا سنتناول كل منها بشيء من التفصيل فيما يلي:[2]

- **حجم العمالة:** يعتبر من المعايير الأكثر استخداما لتميز حجم المشروع ويختلف أيضا بين دولــة وأخرى، ومن التصنيفات التي استخدمت في هذا المجال، التصنيف التالي:

1 ــ سعد عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998، ص:16.

2 ــ سمير عقاب، الاستغلال المالي وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة شركة كوسميصاف لصناعة الروائح ومواد التجميل ، مذكرة لنيل شهادة تقني سامي، معهد التكوين المهني بالوادي، 2007ــ2008، ص: 8.

ـــ مشروعات أعمال أسرية (1ـــ 9) عمال.

ـــ مشروعات الأعمال الصغيرة (51ـــ 99) عاملا.

ـــ مشروعات الأعمال المتوسطة (50ـــ 99) عاملا.

ـــ مشروعات الأعمال الكبيرة (أكثر من 100) عاملا.

- **معيار رأس المال**: "يعتبر رأس المال من المعايير الأساسية التي تستخدم في تميز حجم المشروع نظرا لأنه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية ويختلف هذا المعيار من دولة لأخرى، فعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي حددت لجنة المال والاستثمار المنبثقة عن لجنة تنشيط الحركة الاقتصادية في الكويت مفهوم المشروع الصغير بأنه المشروع الذي لا يتجاوز رأسماله 600 ألف دولار تقريبا."[1]

" وعادة ما يقصد برأس المال المستثمر برأس المال الطويل الأجل المستعمل في تمويل الأصول الثانية."[2]

" ومما سبق فإنه على سبيل المثال في بعض الدول الآسيوية (الفلبين، الهند، كوريا الجنوبية، باكستان) فإن حجم رأس المال بالنسبة للمؤسسات ص و م يتراوح بين 35 إلى 20 ألف دولار، في حين بعض الدول المتقدمة فيصل إلى 700 ألف دولار، وفي بعض الدول الأخرى لا يكتفي بمعيار واحد وإنما يجمع بين عدة معايير، فعلى سبيل المثال نجد أن فرنسا واليابان يجمعان بين معيار العمالة ورأس المال معا: ففي فرنسا تعتبر المؤسسات ص و م عندما يبلغ عدد عمالها أقل من 500 عاملا ورأسمالها المستثمر أقل من5 مليون فرنك أو ما يعادلها باليورو، أما في اليابان فتعتبر المؤسسة ص.و.م عندما يكون عدد عمالها أقل من 300 عاملا ورأسمالها المستثمر أقل من 50 مليون ين.

نستخلص من خلال عرضنا لأهم المعايير الكمية لتصنيف المؤسسات ص و م أنها تطرح صعوبات كبيرة أهمها اختلاف طريقة العمل بها غلى مختلف الأنشطة الاقتصادية من بلد لآخر، ومع ذلك يبقى

1 ـــ نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى، دار النشر مجاد، المؤسسات الجامعية للدراسات، بيروت، 1428هـ ـــ 2007م، ص: 30.

2 ـــ برودي نعيمة، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية "(مداخلة في ملتقي دولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف أيام 17ـــ18 أفريل 2006)، الجزائر، ص: 116.

معيار حجم العمالة على أساس أنه سهل التوفير والأيسر تحصيلا فيما تخص نشاط المؤسسة إضافة إلى معياريين آخرين هما رقم الأعمال والقيمة المضافة."[1]

وفيما يلي سنعرض جدولا يوضح لنا كيفية استعمال هذه المعايير بالنسبة لعدة دول:

جدول رقم (1): المعايير الكمية المعتمدة في تعريف المؤسسات ص و م

الدولة / المنظمة	الحد الأقصى للعاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحد الأقصى لرأس المال (ألف دولار)
اليابان	300	300
الولايات المتحدة	500	ـــــ
الهند	100	200
ألمانيا الغربية (سابقا)	300	ـــــ
العراق	50	ـــــ
الكويت	500	100
مصر	50	ـــــ
منظمة العمل الدولي	50	ـــــ
البنك الدولي	50	200
كوريا	ـــــ	ـــــ
فرنسا	500	ـــــ
بريطانيا	500	

المصدر: عبد القادر عطوي، سمراء دومي، التجربة المغربية في ترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مداخلة في الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية أيام 25ـ28 ماي 2003)،الجزائر، ص:6.

1 ــ السعيد بريش وعبد اللطيف بلغرسة، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، (مداخلة في ملتقى دولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف أيام 17ـ18 أفريل 2006)، الجزائر، ص 320.

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن المعايير الكمية (العاملين رأس المال) المختلف هذه الدول والمنظمات المحددة لكل مؤسسة ص و م متباينة من دولة لأخرى ومن منطقة لأخرى وهذا على أساس تقدم الدولة وكذلك قيمة رأس المال فلو قارنا بين الو. م والكويت نجد أن الو. م. أ متقدمة بنسبة كبيرة لكن عدد العمال بينهما متساوية أما الحد الأقصى لرأس المال نجد أن الكويت أكثر من الو. م. أ في حين أن كوريا لم تضع حد أقصى للعمال أما فرنسا وبريطانيا لم تحدد الحد الأقصى لرأس المال.

2 ــ المعايير النوعية:

لقد رأينا من خلال تطرقنا للمعايير الكمية أنها تتضمن من الجوانب السلبية وبالتالي عدم قدرتها لوحدها الفصل بين المؤسسات ص و م وغيرها من المؤسسات الأخرى وذلك لتباين المعطيات من قطاع اقتصادي إلى آخر هذا ما جعل الباحثين يدرجون معايير أخرى وهي المعايير النوعية التي تتمثل في.[1]

ــ الملكية.

ــ المسؤولية.

ــ الاستقلالية.

ــ حصة المؤسسة من السوق.

أ ــ معيار الملكية: يعتبر هذا المعيار من المعايير النوعية الهامة حيث تجد أن غالبية المؤسسات ص و م تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أموال معظمها فردية أو عائلية يلعب مالك هذه المؤسسة دور المدير والمنظم وصاحب اتخاذ القرار الوحيد.

ب ــ معيار المسؤولية: "ويقصد بها المسؤولية المباشرة والنهائية للمالك، الذي يكون في كل الحالات هو صاحب القرارات داخل المؤسسة، له تأثير على طبيعة التنظيم وأسلوب الإدارة، كما يؤدي العديد من الوظائف في نفس الوقت (الإنتاج،الإدارة، والتمويل، والتسويق...) وهي عمليات توزيع بالمؤسسة

1 ــ عبد السلام عوض الله صفوت، اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية، دار النهضة العربية، مصر، 1993، ص: 19.

الكبيرة على عدة أشخاص فهذه الميزة تفسر حاجة المؤسسة إلى المعونة الفنية والتسويقية والمالية..."[1]

ج ــ الاستقلالية: إن المؤسسة التي يكون رأسمالها ليس بحوزة مؤسسة أو أكثر أو نسبة 25% فأكثر فهو لا يتوافق مع تعريف المؤسسات ص و م.

وعلى هذا الأساس فإن المواد (5. 6. 7) من القانون (01 /18) المتعلق بقانون التوجيه حول ترقية المؤسسات ص و م قد عرفت هذه المؤسسات كما هو موضح بالجدول:

جدول رقم (2): معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	رقم أعمالها السنوي
صغيرة جدا	1 ـــ 9	أقل من 20 مليون د ج	أقل من 10 مليون د ج
صغيرة	10 ـــ 49	أقل من200 مليون د ج	أقل من 100 مليون د ج
متوسطة	50 ـــ 205	200 ــ 2 مليار د ج	100مليون ــ 500مليون د ج

المصدر: محمد بوهزة،الطاهر ابن يعقوب، تمويل المشروعات ص و م في الجزائر: حالة المشروعات المحلية بسطيف (مداخلة في الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات العقارية، جامعة فرحات عباس من 25ـــ28 ماي 2003)،سطيف، ص:3.

وحفاظا على نوع المؤسسة فقد حددت المادة 8 من نفس القانون (18/01) أن هذه الأخيرة إذا سجلت فوارق بالنسبة للحدود المعلنة في المواد أعلاه (5. 6. 7)، فإن هذه الوضعية لا تفقدها وضعيتها (أي النوع الذي تنتمي إليه) إلا هذا كانت قد سجلت هذا الفارق خلال سنتين متتاليتين.

د ــ حصة المؤسسة من السوق: "بالنظر إلى العلاقة الحتمية التي تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها فهو يعتبر بهذا مؤشر التحديد حجم هذه المؤسسة بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة وحظوظها وافرة كلما اعتبرت هذه المؤسسة كبيرة أما تلك التي تستحوذ على جزء يسير منه وتنشيط في مناطق ومجلات محدودية فتعتبر صغيرة أو متوسطة."[2]

1 ــ عثمان لخلف, دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير فرع العلوم التسيير, جامعة الجزائر,ص:9.

2 ــ عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الوحدوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص: 114.

ثالثا: التعاريف المختلفة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنفرد كل دولة بتعريف أو مجموعة من التعاريف الخاص بالمؤسسات ص و م، والتي تختلف باختلاف الغرض منها وفيما يلي عرض لبعض هذه التعاريف:[1]

1ـ تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية:

حسب لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية، يعتبر المشروع صغيرا عندما يستوفي اثنين على الأقل من الشروط التالية:

ـ عدم استقلال الإدارة عن المالكين، وأن تتم إدارة المشروع كل الملاك أو بعضهم.

ـ تمويل رأس المال المشروعات من طرف مالك واحد أو عدد قليل من المالكين.

ـ أن يكون حجم المشروع صغيرة نسبيا بالمقارنة مع القطاع الذي ينتمي إليه.

ـ العمل في منظمة محلية فيكون العمال والمالكون من مجتمع واحد.

ـ كما عرفت إدارة الأعمال الصغيرة المؤسسات الصغيرة بأنها" تلك التي تمتلك وتعمل بشكل مستقل، أي تتصف بالاستقلالية، كما تتصف بالتفرد والتميز وعدم الشيوع في مجال أعماله.

2ـ تعريف ألمانيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتبنى ألمانيا وهي إحدى دول الاتحاد الأوربي عدة تعاريف للمؤسسات ص و م تستند في ذلك إلى بعض المعايير الكمية والنوعية، وفيما يلي أهم تلك التعاريف:[2]

ا ـ المؤسسة الصغيرة: هي كل منشأة تمارس نشاط اقتصاديا ويقل عدد العمال فيها عن مائتي عامل.

ب ـ المؤسسة الصغيرة: هي ذلك المشروع الذي يعمل به أقل من تسعة وأربعين عامل.

ج ـ المؤسسة الصغيرة والمتوسطة: هي التي لا تعتمد في تمويلها على السوق المالي، وتتم إدارتها، من قبل مستثمرين مستقلين يعملون بصفة شخصية ويتحملون كل الأخطار، ويوضح الجدول الموالي أهم المعايير الكمية المستخدمة في تعريف المؤسسات ص وم في ألمانيا:

1 ـ حسن الحسني فلاح، إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل إستراتيجي للمنافسة والتميز، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2006،ص: 21.

2 ـ حسن الحسني فلاح، مرجع سابق، ص:21.

الجدول رقم (3): المعايير الكمية المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا

القطاعات	حجم المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال
الصناعة	مؤسسة صغيرة	أقل من 50	أقل من اثنين مليون مارك ألماني
	مؤسسة متوسطة	50 ـــ 499	من اثنين إلى خمس وعشرون مليون
تجارة	مؤسسة صغيرة	10	أقل من واحد مليون مارك ألماني
الجملة	مؤسسة متوسطة	10 ـــ 199	من واحد إلى خمس مليون مارك
تجارة	مؤسسات صغيرة	أقل من 3	خمسة مليون مارك ألماني
التجزئة	مؤسسات متوسطة	3 ـــ 99	من خمسة إلى عشرة مليون مارك
الخدمات	مؤسسات صغيرة	أقل من 3	أقل من مائة ألف مارك ألماني
	مؤسسات متوسطة	3 ـــ 49	من مائة ألف مارك إلى اثنين مليون مارك ألماني

المصدر: رابح خوني ورقية حساني، مرجع سابق، ص ،ص: 20،27.

ـ تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ميز القانون الياباني المتعلق بالمؤسسات ص و م بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط وذلك ما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (4): تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

القطاعات	رأس المال المستثمر	عدد العمال
المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي	أقل من 100 مليون ين	300 عامل أو أقل
مؤسسة تجارية بالجملة	أقل من 30 مليون ين	100 عامل أو أقل
المؤسسة التجارية بالتجزئة والخدمات	أقل من 10 مليون ين	50 عامل أو أقل

Source: BRAN.D ،Les PME en Enrope et Leur Contriona L emploi ،1983 ،etud Documentaire n: 4715 p 5.

4 ــ تعريف الاتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

" حدد التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات ص و م سنة 1996 من طرف الاتحاد، ويتركز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس: المستخدمون ورقم الأعمال، الحصيلة السنوية واستقلالية المؤسسة.

ــ المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغيل أقل من 10 أجراء.

ــ أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو، أو لا يتعدي ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو ــــ المؤسسة المتوسطة هي التي توافق معايير الاستقلالية، وتشغيل أقل من 250 عامل و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو، أو لا يتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو."[1]

5ــ تعريف إتحاد بلدان جنوب آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد أعطى هذا الاتحاد تعريفا حديثا للمؤسسات ص و م، الذي تعتمد على مؤشر العمالة كمعيار أساسي ملخص في الجدول التالي:

الجدول رقم (5): تعريف اتحاد بلدان جنوب آسيا للمؤسسات ص و م

عدد العمـــــــــــال	نوع المؤسسة
من 1 إلى 10 عمال	مؤسسات عائلية وحرفية
من 11 إلى 49 عامل	مؤسسات صغيرة
من 50 إلى 100 عامل	مؤسسات متوسطة
أكثر من 100 عامل	مؤسسات كبيرة

Source: LEFBUF. F. financement de entreprse editio

p793.، 1992،PARIS

كما اعتمد الاتحاد على بعض المعايير النوعية لتمييز بين كل من الأشكال السابقة، ففي المؤسسات الحرفية يكون المالك هو المنتج مباشرة، و المستخدمين أغلبهم من أفراد العائلة عكس المؤسسات ص.و.م، حيث يعرف نوعا من تقسيم العمل، يبتعد المالك عن وظيفة الإنتاج، ليهتم أكثر بالإدارة والتسيير.

1 ــ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، (الدورة العامة العشرون: جوان 2002). ص 6.

6- تعريف الهند للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

"كانت الهند تعتمد في تعريفها للمؤسسات ص و م على معيار رأس المال المستثمر وعدد العمال بحيث وضعت حد أقصى لا يتجاوز 50 عاملا مما أدى إلى عدم المساعدة في الخفيف من حدة مشكلة البطالة ومن ثم قامت الحكومة سنة 1967 بقصر التعريف على رأس المال وحده وبالتالي أصبحت المؤسسات تعتبر ص و م في الهند إذ لم يتجاوز رأس مالها 750 ألف روبية (أو ما يعادل دولار أمريكي) وبدون وضع حد أقصى لعدد العمال الذين توظفهم المؤسسة."[1]

7ـ تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في الجزائر ورغم من تواجد المؤسسات ص و م بها ليس بحديث العهد، إلا أن الفضل في تحديد محتواها ومضمونها لم يجد فجواه إلا من خلال القانون رقم 18/1 المؤرخ في 27 رمضان 1422ه الموافق ل12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص و م حيث يتم، تعريفها في المادة 04 من هذا القانون تعرف المؤسسات ص و م مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات التي:

ـ تشغيل من 1 إلى 250 شخص.

ـ رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار أو أن إيراداتها السنوية أقل من 500 مليون د ج.

ـ تستوفي معايير الاستقلالية.

ويمكن تلخيص تعريف المشروع الجزائر في الجدول التالي:[2]

الجدول رقم (6): تعريف الجزائر للمؤسسات ص و م

صنف المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 20 مليون د ج	لا يتجاوز10ملايين د ج
مؤسسة صغيرة	من10 إلى 49	لا يتجاوز 200 مليون د ج	لا يتجاوز 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من50 إلى 250	بين 200مليون و2مليارد ج	بين 100و500 مليون دج

المصدر: عبد الرحمان تومي، مرجع سابق، ص:45.

1 ـ أسماء ميادي وآخرون، دور المؤسسات صغيرة ومتوسطة في التنمية المحلية، دراسة حالة الوادي، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بالوادي, 2009، ص: 39.

2 ـ عبد الرحمان تومي, مجلة دراسة اقتصادية, دار الخلدونية للنشر و التوزيع ،الجزائر, العدد 12، فيفري1430هـ 2009م، ص:45.

8ـ التعريف الوصفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

"اتفق معظم الباحثين في هذا المجال على أن المشروع الصغير و المتوسط يجب أن يستوفي الشروط النوعية الآتية:

أ ــ محدودية الحصة التسويقية: المشروع ص أو م يحتل حصة سوقية صغيرة و محدودية ولا يمكنه التأثير على أسعار السلع والخدمات المقدمة.

ب ــ استقلالية المشروع: يتميز المشروع ص أو م بأن صاحب المشروع لديه استقلالية كاملة في إدارة شؤون مشروعه وليس عليه أن يعود لجنة أعلى منه إداريا عند اتخاذ قرار ما.

ج ــ فردية وشمولية الإدارة: إن صاحب المشروع يمارس أو يشارك في جميع أو معظم المهام الإدارية، حيث لا يوجد النمط الإداري المتبع في الشركات الكبيرة والذي يفوض أشخاص آخرين من ممارسة مهام إدارية أخرى.

ــ في المؤسسة الصغيرة: يقوم صاحب العمل ــ وبمساعدة واحدة أو اثنين ــ بالدور الرئيسي في الإدارة ومتابعة شؤون العمل.

ــ في المؤسسة المتوسطة: يوجد فريق عمل إداري يساعد صاحب المشروع."[1]

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات ص و م بجملة من الخصائص نذكر منها:[2]

1 ــ المؤسسات ص و م تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير: إن المؤسسات ص و م في الغالب هي مشاءات فردية أو عائلية أو شركات أشخاص ويساعد هذا النوع من الملكية على استقطاب وإبراز الخيرات والمهارات التنظيمية والإدارية في البيئة المحلية وتنميتها.

2 ــ المؤسسات ص و م يديرها أصحابها: إن طبيعة الملكية في المؤسسات ص و م جعل مهام الإدارة تستند إلى مالك المؤسسة في غالب الأحيان وذلك بسب بساطة العمليات التي تقوم بها المؤسسة ص و م فهي لا تتطلب مهارات عالية لإدارتها.

3 ــ لها حجم نسبيا في الصناعة التي تنتمي إليها: تتميز هذه المؤسسات بصغر حجمها في الصناعة فهي تكون في غالب الأحيان في قطاع النسيج وتفصيل الملابس وفي قطاع الخشب، الأثاث، الجلود،

1 ــ نبيل جواد، مرجع سابق، ص: 28.

2 ــ عبد السلام عبد الغفور وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة،دار الصفاء، سوريا، 2001،ص: 8.

وقد تكون على شكل مقاولة من الباطن فهي لا تستخدم تكنولوجيات عالية إلا أن هناك بعض الصناعات تتطلب بعض المهندسين وإطارات.

4 ــ "انخفاض رأس المال: ويشير إلى أنها تكون أكثر جاذبية للصغار المدخرين، والذين يميلون إلى أنماط الاستثمار والتوظيف التي تحرمهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم كما تمثل مجالا جذابا للبنوك التجارية في عملية تمويل الاستثمار، لانخفاض المبالغ المستثمرة، وانخفاض درجة الخطورة."[1]

5ــ "سهولة تأسيس هذا النوع من المؤسسات يفسح المجال أما تحقيق التشغيل الذاتي وترقية الاقتصاد العائلي والتخفيف من البطالة مما يجعل هذه المؤسسات تفرض نفسها عدديا في أنحاء العالم."[2]

6ــ "الهيكل التنظيمي للمؤسسات ص و م أقل بيروقراطية من المؤسسات الكبيرة ففي الأول القرار الرئيسي مركزي ومطبق من طرف المالك المسير الذي يتخذ القرارات وعلى هذا الأساس فالقرار فيها يتخذ بسرعة، عكس المؤسسات الكبيرة حيث تكون مجموعة كبيرة من المشاركين يتشاورون قبل اتخاذ القرار النائي وتطبيقه، ففي ميزته التنافس الشديد والمنافسة فيه لا تقاس بالحجم ــ القدرة على أن تكون المؤسسة ذو حجم كبير ــ بل سرعة اتخاذ القرارات ورد فعل سريع على التغيرات الحادثة التي تعزز مسيرة واستمرارية المؤسسة.

7ــ تتميز هذه المؤسسات ص و م بروح المبادرة والابتكار، بإمكانية إنشاء العديد من الوحدات الصناعية التي تقوم بإنتاج تشكيلية متنوعة من السلع خاصة الاستهلاكية، وهذا ما يعطيها ميزة التوزيع في الإنتاج الصناعي."[3]

8ــ "المرونة القابلة للتكيف مع مواجهة الظروف الغير طبيعية، وبشكل خاص في فترات الركود الاقتصادي، وهذا ما تعجز عنه المشروعات الكبيرة."[4]

1 ــ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77ــ 15، 15 ديسمبر 2001.

2 ــ محمد الهادي مباركي، المؤسسة المصغرة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد 11، 1999.

3 ــ نصر الدين بن نذير، الإبداع التكنولوجي للمؤسسات صغيرة ومتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002، ص: 24.

4 ــ ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2002، ص: 16.

المطلب الثالث: دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

" ظهر الاهتمام بالمؤسسات ص و م نتيجة بروز العديد من المشكلات التي لم تستطيع المؤسسات الكبرى التعامل معها أو إيجاد الحلول لها أو التغلب عليها من جهة، ونظر الإيمان الحكومات والأفراد في الراهن بأهمية الأدوار التي تقوم بها المؤسسات في مختلف مجالات التنمية من جهة أجرى ويمكن الوقوف على ذلك من خلال هذا المطلب الذي يوضح الدور والأهمية الاجتماعية والاقتصادية ...الخ.

1ـ المؤسسات ص و م عامل لتثمين اليد العاملة وامتصاصها: ترتبط أهميتها لمستوى استخدام، حيث أن لها مساهمة كبيرة في الاستخدام وخلق فرص عمل لاستخدامها تكنولوجيات ذات درجة كبيرة في كثافة اليد العاملة، وهو ما يجعلها أداة أساسية لامتصاص النمو الخطر لليد العاملة.

2ـ ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية: عن طريق استخدامات أنشطة اقتصادية إنتاجية وخدماتية لم تكن موجودة من قبل وكذا إحياء أنشطة اقتصادية ثم تخلي عنها كالصناعات التقليدية، كما أن هذه المؤسسات تقبل على أنشطة لا تقبل عليها، المؤسسات الكبيرة، وبالتالي فهي تلعب دورا مهما في ادخار أنشطة جديدة إلى الأسواق المتخصصة والمحدودة التي تغري الصناعات الكبرى بالتعامل معها."[1]

3ـ "معالجة ميزان المدفوعات: في أن المشروعات والصناعات ص و م وأهمية في معالجة ميزان المدفوعات سواء كان يتم تصنيع سلعا بدلا من إستراد ها أو تصدير سلعا إنتاجية وسطية أو نهائية للخارج ومثال المشروعات الصغيرة الفرنسية يجسد ذلك، ويبين المركز الفرنسي للإحصاء INSEE أن أسهام الصناعات الصغيرة (5 عمال على الأكثر) في صادرات لسنة 2000 وصل إلى حدود 20% من مجموع الصادرات الصناعية."[2]

4ـ" إن سرعة التطور التكنولوجي أدى إلى زيادة معدل تغير التقنية الإنتاجية المستخدمة في العديد من الصناعات حيث أصبح من الأهمية العمل على إقامة مصانع أصغر حجما وأقل تكلفة استثمارية على أن يركز كل مصنع في إنتاج عدد قليل من السلع الدقيقة أو التي تتطلبها صناعات معينة.

5ـ تحقيق نوع من التوازن الجغرافي لعملية التنمية لكونها تتسم بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم.

---

1 ــ محمد يعقوبي، مكانة وواقع المؤسسات ص و م في الدول العربية، (مداخلة في ملتقي دولي: حول متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية، جامعة شلف)، الجزائر 17ــ 18 أفريل، ص: 74.

2 ــ سمير سحنون وشعيب بونوة، المؤسسات ص وم ومشاكل تمويلها في الجزائر، (مداخلة في ملتقى دولي: حول متطلبات تأهيل المؤسسات صغيرة ومتوسطة في الدول العربية، جامعة تلمسان)، الجزائر، 17ــ 18 أفريل 2006، ص: 424.

6ــ تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات غير الحكومية كان من الممكن أن توجه نحو الاستهلاك، وهذا يعني زيادات الإدخارات والاستثمارات."[1]

7ــ "المحافظة على استمرارية المنافسة: من خلال التطورات السريعة تصبح في عدة أشكال منها: السعر، شروط الائتمان، الخدمة، تحسين الجودة في الإنتاج والصراع بين الصناعات في التبديل والتغيير والتجديد."[2]

8ــ "الساهمة في تشغيل المرأة: تهتم المؤسسات ص و م اهتمام بالمرأة العاملة من خلال دورها الفعال في إدخال العديد من الأشغال التي تتناسب مع عمل المرأة كالعمل على الحاسوب ومشاغل الخياطة والألبسة، مما يؤثر في دور المرأة في تكوين الدخل ومساهمتها مساهمة فعالة في بناء الاقتصاد الوطني.

9ــ الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن: يعد وجود المؤسسات ص و م في الاقتصاد الوطني أحد الدعائم الأساسية في تثبيت السكان وعدم الهجرة من الأرياف إلى المدن.

10ــ خدمة المجتمع: تؤدي المؤسسات ص و م خدمة تحليلية للمجتمع من حيث ما تقدمه من السلع والخدمات متناسبة مع قدراته وإمكانية وزيادة قدراته الاستهلاكية، وتحسين مستوى الرفاهية وتعزيز العلاقات الاجتماعية."[3]

11ــ" المؤسسات ص و م عامل اللامركزية ووسيلة للتنمية المحلية: يعتبر هذا القطاع من أهم الأدوات المساعدة لتحقيق هذه اللامركزية عن طريق التوزيع الجغرافي العادل للصناعات ص و م، ك تسعى الجزائر في فاللامركزية بمثابة سياسة فعالة تهدف إلى نشر المتكافئ للتنمية الاجتماعية والاقتصادية عبر كامل الوطني بحيث تؤدى إلى تحقيق نوع من اللإستقلالية الجوهرية في تلبية جزء من الحاجات في هذه المناطق، ومن أجل ذلك تسعى الجزائر في مضاعفة جهودها من أجل تفعيل هذا القطاع في كل التراب الوطني، من خلال ربط العلاقة بين عالم الريف والعالم الحضري بتوفير فضاء بين القطاع الفلاحي (المتركز أساسا في الأرياف). والصناعي (المتمركز أساسا في المدن).

ومما تتميز به الصناعات ص و م سهولة تكيفها مع محيط الريف، إذ تعتبر معبئا فعالا للموارد المالية والبشرية يجد من خلال صغار الملاك ــ الذين لا يودون اللجوء إلى النظام المصرفي ــ إلى استثمار مدخراتهم في مؤسسة خاصة بهم، وبالتالي يستثمرون أموالهم في مشاريع صغيرة لا تتطلب

1 ــ فريد راغب النجار،إدارة المشروعات والأعمال الصغيرة الحجم، مؤسسة شباب الجامعية، 1998ــ 1999، ص: 7.

2 ــ عبد السلام عبد الغفور وآخرون، مرجع سابق، ص: 14.

3 ــ رابح خوني ورقية حساني، مرجع سابق، ص : 54، 55.

استثمارات كبيرة وكافية في رأس المال وهو ما يتوافق مع مستوى دخلهم النقدي المتوسط، بالإضـــافة إلى ذلك كله قطاع الصناعات ص وم وباعتبارها وسيلة للتنمية المحلية فإنه يحقق:

ــ توسيع القدرات والإمكانيات المحلية في إنجاز الاستثمارات.

ــ يدعم التكامل الاقتصاد الجهوي ويغزوه."[1]

12ــ "تعتبر النواة التي تمحورت حولها غالبية الصناعات الكبرى.

13ــ تمثل القاعدة الأساسية والنواة الحقيقية لنشؤ قطاع خاص وقادر على خوض غمـــار الاســـتثمار والإنتاج وتطوير الحياة الاقتصادية، والتدرج نحو قيام المشاريع الكبيرة

14ــ تحافظ على الأعمال التراثية (حرفية /يدوية).

من خلال التحاليل والدراسات التي أجريت حول تطور الاقتصاد العالمي خلال الألفية الأخيرة، للدور الرائد الذي تلعبه المؤسسات ص و م في التطور الاقتصادي والاجتماعي، إذ يعـــد بـــروز هـــذه المؤسسات عاملا أساسا لتحقيق تطور عام ومستديم على الصعيدين، مما يتطلب من الـــسلطات لعـــب دور أكبر في تأطير ودعم هذا النوع من المؤسسات."[2]

1 ــ نصر الدين بن نذير، مرجع سابق، ص: 54.

2 ــ ليث عبد الله القهيوي وبلال محمود الوادي، المشاريع الريادية: المؤسسات صغيرة ومتوسطة ودورها في عملية التنمية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ــ الأردن، ، 1433 هـــ2012م، ص: 28.

المبحث الثاني :تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصعوباتها

توجد في الحياة الاقتصادية العديد من الإشكال معوقات المؤسسات ص وم والتي تختلف في أنماط ومجلات أنشطتها الاقتصادية وحجم أعمالها وإمكانياتها المادية،ولكثرة الاختلافات فيما بينها فإنها تصنف إلي إشكال مختلفة وتواجه معوقات مختلفة توضح في ما يلي:

المطلب الأول: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تنوع مجالات وأنشطة المؤسسات ص وم وطبيعتها فرض على هذا النوع من المؤسسات أخذ أشكالا جديدة،ومن أبرز الأشكال المؤسسات نجد: [1]

أولا:تصنيف المؤسسات ص وم حسب المعيار القانوني وطبيعة والملكية:حسب هذا التصنيف فهو ينقسم إلى صنفين هما:

1 ــ التصنيف حسب المعيار القانوني:

تنقسم المؤسسات ص وم حسب هذا التصنيف إلى :

أ ــ مؤسسات فردية: وهي المؤسسة التي يمتلكها ويديرها فرد واحد،حيث يقوم باتخاذ جميع القرارات وفي المقابل يحصل على الأرباح وهو المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة (من أرباح أو خسارة).

ب ــ مؤسسات شركات: تعرف الشركة بأنها عبارة عن المؤسسة التي تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر،يلتزم كل منهم بتقديم حصة من مال أو عمل،لاقتسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسسة من أرباح وخسارة هي تنقسم إلى:

- **شركات الأشخاص**: " تشمل على شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة والشركات ذات المسؤولية المحدودة.
- **شركات الأموال**: كشركات التوصية بالأسهم وشركات المساهمة."[2]

1 ــ جهاد عبد الله عفانة و قاسم موسى أبوعيد,إدارة المشاريع الصغيرة, دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ,عمان الأردن 2004, ص:14.
2 ــ عمر صخري ,اقتصاد المؤسسة , ,طبعة الثالثة ,ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر,2003 , ص: 27.

2ــ **تصنيف حسب طبيعة الملكية**: تنقسم إلى :

أ ــ مؤسسات عامة: "وهي مؤسسات تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف فيها دون موافقة من الدولة" [1]

"ومن هنا فإن المؤسسات تهدف في محل الأول من الاعتبارات إلى تحقيق المصلحة العامة وعلى ذلك فهي لا تهدف أساس إلى تحقيق أكبر ربح ممكن."[2]

ب ــ المؤسسات الخاصة: "وهي مؤسسات تعود ملكيتها لفرد أو مجموعة من الأفراد شركات الأشخاص ، شركات أموال ...الخ

ج ــ مؤسسة مختلطة: وهي مؤسسات تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام والخاص، أي تجمع بين الملكية العامة والملكية الخاصة ".[3]

ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجيهها والطبيعة الاقتصادية للنشاط وتنقسم إلى صنفين هما:

1 ــ **التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية للنشاط**: "هناك نوعين من المؤسسات ص م حسب هذا التصنيف.

أ ــ مؤسسات خدماتية: تقوم بتوفير خدمات متنوعة تهدف من خلالها إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع، كمؤسسات البريد مثلا والمؤسسات المالية .

ب ــ مؤسسة إنتاجية : وتنقسم إلى :

- **مؤسسة فلاحيه**: وهي تهتم بزيادة انتاجية الأرض واستصلاحها.
- **مؤسسة الصناعية**: في قطاع الصناعة مختلف المؤسسات التي تعمل في تحويل المواد الطبيعية أساسا إلى منتوجات، قابلة للاستعمال أو الاستهلاك النهائي، أو الوسيط .

1ــ حياة إبراهيمي ونبيلة جعيع, مساهمة المؤسسات صغيرة ومتوسطة في تخفيض معدلات البطالة بالجزائر, (الملتقى العلمي الدولي حول إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة)جامعة المسيلة الجزائر ,15,16 نوفمبر 2011 ,ص :10.

2ــ عادل أحمد حشيش, أصول الاقتصاد السياسي مدخل تحليلي مقارن لدراسة مبادئ علم الاقتصاد ,دار النهضة العربية ,بيروت 1992,ص:133.

3 ــ عبد الكريم الطيف, مرجع سابق ,ص : 11.

- (كمواد أومدخلات لمؤسسات أخرى).ونلاحظ أن توزيع هذه المؤسسات يمكن أن تجمع في فـــرعين رئيسين أولهما الصناعات الخفيفة وفي أغلبها استهلاكية وغير دافعة للاقتصاد بشكل واضح، وثانيهمـــا الصناعات الثقيلة أو المصنعة."[1]

2 ــ **التصنيف على أساس توجهها**: ينبثق هذا التصنيف الأشكال التالية:

أ ــ مؤسسة عائلية: "ما يميز هذا النوع أن مكان إقامة المؤسسة هو المنـــزل، وتعتمـــد علـــى عمـــل أعضاء الأسرة الذين يساهمون في إنشائه وتستخدم فنون إنتاج بسيطة نسبيا تتواكب مع وفـــرة العمـــل وقلة رأس المال،وتنتج منتجات تقليدية وبكميات محدودة،كصناعة الأحذية و الصناعة الحرفية...الخ"[2]

ب ــ مؤسسة التقليديـــة: "وهي تختلف عن المؤسسات العائلية لأنها لاعتمد على العمل أعضاء الأسرة فحسب إذ تلجأ إلى الاستعانة بعمال أجراء ،كما تتميز باستقلالية مكان العمل عن النزل مـــع اعتمادهـــا على وسائل يدوية وتكنولوجية بسيطة .

وهي كذالك مؤسسات تنشأ بمساهمة أفراد العائلة يكون كملا فيها،وهي مؤسسات تنتج الاستهلاك."[3]

ج ــ مؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه المتطورة:

" تختلف هذه المؤسسات عن غيرها وهذا من ناحية اتجاهها، ويظهر ذلك من ناحية تنظيم العمل ومـــن المنتجات التي تصنعها، وفي استخدام للرأس المال الثابت وتختلف أيضا علـــى مـــدى وحـــدة تطبـــق التكنولوجيا "[4].

ثالثا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة علي أساس تنظيم العمل.

يمكن لنا حسب هذا التصنيف التفريق بين نوعين من المؤسسات هما: مؤسسة غير مصنعة ومؤســـسة مصنعة.

1 ــ ناصر دادي عبدون ,اقتصاد المؤسسة , الطبعة الثانية, دار المحمدية العامة الجزائر , ص :71.

2ــ جالن هاسبرهل ,ترجمة صليب بطرس,منشآت الأعمال الصغيرة اتجاه في الاقتصاد الكلي, الدارالدولية للنشر والتوزيع مصر 1989 ص:10.

3 ــ صالح صالحي, مصادر وأساليب تمويل المشاريع الكفائية صغيرة و متوسطة, (دورة تدريبية حول تمويل المشاريع صغيرة و متوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربة), كلية علوم اقتصادية وتسيير,معهد الإسلامي للتدريب جدة,25ــ28 ماي 2003 ص:69 .

4 ــ عبـــاس حلمي المترلاوي, القانون التجاري والشركات التجارية, ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر1998, ص: 51.

جدول رقم(7): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة علي أساس تنظيم العمل

الإنتاج العائلي	النظام الحرفي		النظام الصناعي للورشة المنزلي			نظام التصنيع	
إنتاج مخصص للاستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل في المنزل صناعي	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	2	3	4	5	6	7	8

المصدر:عثمان لخلف، مرجع سابق ،ص :20.

1ــ مؤسسة غير مصنعة: وهي ممثلة في الفئات 3،2،1 أي الإنتاج العائلي أقدم شكل من حيث التنظيم أما النظام الحرفي فهو يقوم به الشخص أو عدة أشخاص ويكون في الغالب يدوي بإنتاج سلع حسب طلبيات الزبائن.

2ــ مؤسسة مصنعة: وهي ممثلة في الفئات من4إلي8 فهذا النوع من المؤسسات يقوم بالجمع بين المصانع الصغيرة والمصانع الكبيرة ويتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام أساليب التسيير الحديثة وتعقيد العملية الإنتاجية وكذلك من حيث نوع السلع المنتجة واتساع الأسواق.

رابعا: تصنيف المؤسسات صغيرة ومتوسطة حسب طبيعة

حسب هذا التصنيف نميز بين ثلاثة أنواع من المؤسسات ص و م وهي : [1]

1ــ مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: نجد أن هذه المؤسسات تعمل في نشاط سلع الاستهلاكية المتمثلة في المنتوجات الغذائية، تحويل المنتوجات الفلاحية، منتوجات الجلود والأحذية والنسيج، الورق ومنتوجات الخشب ومشتقاته ويعود التركيز علي هذه المنتوجات أساسا نظرا لكونها تتلاءم وخصائص هذه المؤسسات بحيث أن:

ــ لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها

ــ صناعة السلع الغذائية تعتمد أساس علي مواد أولية متفرقة المصادر

1 ــ علي بلحمدي, المؤسسات صغيرة و متوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة, رسالة ماجستير غير منشورة جامعة البليدة, 2005, ص :15.

ــ تصنيع الجلود وصناعة الأحذية تقوم به مؤسسات تستعمل تقنيات إنتاج بسيطة وكيفية إستخدام اليد العاملة.

ــ صناعة الورق وبعض المنتوجات الكيماوية باعتبار شدة اعتمادها علي القرب من السوق.

2ــ **مؤسسات إنتاج السلع الوسطية**: ونجد أن هذه المؤسسات ترتكز أعمالها في مجالات الصناعات الوسطية والتحويلية المتمثلة في تحويل المعادن، المؤسسات الميكانيكية والكهربائية، الصناعة الكيماوية والبلاستيك، صناعة مواد البناء، المحاجر، وتعتبر من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات ص وم في الدولة المتطورة، "ويعود التركيز علي مثل هذه المؤسسات باعتبار شدة الطلب المحلي علي منتجاتها، خاصة فيما يتعلق بمواد البناء".[1]

3ــ **مؤسسات إنتاج سلع التجهيز**: " تختلف هذه المؤسسات عن باقي المؤسسات الأخرى، كونها تعتمد بالإضافة إلي المعدات والأدوات فهي تعتمد علي تكنولوجيا مركبة وكثافة رأس المال ويد عاملة مؤهلة مقارنة بالصناعة السابقة وهذا يجعل مجال تدخل المؤسسات ص و م ضيق بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة كإنتاج وتركيب بعض المعدات والأدوات البسيطة ويكون ذلك خاصة في البلدان الصناعية، أما في البلدان النامية فتتكفل هذه المؤسسات في تصليح وتركيب الآلات والمعدات الخاصة ووسائل النقل(سيارات، عربات، والمعدات والأدوات الفلاحية...الخ)

فهي تمارس عملية تركيبية أو تجميعية، انطلاقا من استراد أجراء المنتجات النهائية قطع الغيار وإنتاج البعض الأخر انتهاء بعملية التجميع للحصول على المنتج النهائي ." [2]

1 ــ عثمان لخلف ,مرجع سابق, ص:35.

2 ــ مروان بركاني, دور الجهاز المصرفي في تمويل المؤسسات صغيرة و متوسطة, دار الأمة, الجزائر1998,ص: 16.

المطلب الثاني: الصعوبات التي تواجها المؤسسات صغيرة ومتوسطة

هناك عدة صعوبات ومشاكل تواجها المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة من أهمها:

1ــ **مشكل التمويل**: " تعتبر مشكلة التمويل بوجه عام من أبرز المشاكل التي تواجه المؤسسات ص وم وبالأخص في مرحلة الانطلاق، فكثيرا ما تعمد علي قدراتها الخاصة، أي علي التمويل الذاتي عن طريق الأموال الخاصة بالمؤسسين، أو علي القروض العائلية من عند الأصدقاء بناء علي علاقات خاصة تجمع بينهم". [1]

" نلاحظ هنا أن المؤسسات ص وم لها طريقة خاصة في التمويل،ذلك أن الحصول على القروض المصرفية يستوجب،فضلا عن دراسة جدوى هذا الاستثمار أو المشروع توفر الضمانات اللازمة،والتي غالبا ما لاتكون متاحة ،لكن معظم الدراسات المهتمة بالمؤسسات ص وم، ترى أن مشكل التمويل لايعود إلى عجز البنوك التجارية والمؤسسات المالية على تمويل هذه المؤسسات،بل في الحقيقة هي عدم الرغبة في تمويل المشاريع الصغيرة سواء عند نشأتها أو عند توسعها أومن خلال نشاطها الإنتاجي،فهذا الأمر شائع خاصة في البلدان النامية،فهي طاهرة عادية لا تحتاج إلى شواهد،فالدراسات التي أعدها البنك العالمي تثبث بأن المؤسسات المالية لم تمد المشروعات الصغيرة في البلدان النامية بأكثر من1 بمئة من إحتياجتها،والبنوك التجارية تفضل المشروعات الكبرى الأكثر ربحية، وذات السمعة الجيدة وذلك لضمان الإيفاء بشروط الاقتراض وتقديم الضمانات،أما فيما يخص قطاع المؤسسات ص وم في الجزائر،فهو يعاني من صعوبات مالية أثرت على سيرة وإنعاشه،فهناك عائق كبير على مستوى البنوك للحصول على القروض، وهذا نظرا للوضعية الراهنة للاقتصاد فجل المؤسسات ص وم تعاني عجزا علي مستوي الخزينة، كما أن هناك مشاكل فيها يخص تمويل الاستثمار، سواء كان الاقتناء العتاد في إطار إنشاء المؤسسة أو تجديده أو توسيع قدرات الإنتاج. وعموما يمكن أن نحوصل المشاكل الأساسية التي تواجه المؤسسات ص و م في مجال التمويل في نقاط رئيسية هي:

ــ شروط الحصول علي القروض لدي المؤسسات البنكية لتغطية حاجات تسيير الاستثمار.

ــ طريقة التنظيم البنكي الذي يتميز بمركزية قرار منح القروض علي مستوي العاصمة هذا ما يشكل عائقا كبير بالنسبة للمتعاملين المتواجدين داخل البلاد، لأن ذلك يؤدي تأخيرات مرتبطة ببطء، التنفيذ وإرسال الملفات نحو العاصمة.

---

1 ــ محمد بوهزة وآخرون, تمويل المشروعات صغيرة ومتوسطة في الجزائر, حالة المشروعات المحلية سطيف, الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات صغيرة و متوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربة, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سطيف, 25 ماي2003,ص :10.

ــ تكليف النظام المالي مع الاحتياجات بواسطة سياسة دين بنكية لترقية المؤسسات ص و م.

ــ غياب بنوك متخصصة في عمليات الاستثمار.

ــ الاختلال الهيكلي لتسيير الديون الضخمة للقطاع الاقتصادي .

ــ الاعتذارات الدائمة بالمشاكل والصعوبات التي تعرفها البنوك العمومية عند إعادة تمويل خزينتها لدي البنك المركزي

ــ التسيير البيروقراطي للبنوك العمومية ومركز اتخاذ القرار المتعلق بمنح القروض كانت لها أثار سيئة على حال معالجة تمويل المشاريع الاستثمارية

ــ ارتفاع معدلات الضرائب على رقم الأعمال، الدخل، الأرباح الصناعية والتجارية وغيرها.

ــ ارتفاع مساهمة أرباب العمل، مما جعل أصحاب المؤسسات يحجمون عن التوظيف أوعدم التصريح" [1]

"ــ ضعف القدرة على توفير البيانات المالية والتشغيلية مما يعيق القدرة علي تقدير الجدارة الائتمانية للمشروع من قبل البنك أي صعوبة إعداد دراسة الجدوى." [2]

"ــ أن التمويل الذاتي مرتبط أساسا بالمؤسسات القائمة فعلا. ومن الواضح أن المصدر الأساسي لهذا المشكل من التحويل هي المحتجزة، وبالطبع لا يمكن أن تنفيذ المؤسسة من هذا المصدر إلا إذا كانت تحقق أرباحا، وتحقيق الأرباح يتأثر بالعوامل المرتبطة بفعاليات عمليات المؤسسة كالجودة المتميزة التجديد والاستجابة كحاجات المستهلك...الخ" [3]

1 ــ نادية قويقع ,إنشاء وتطوير لمؤسسات صغيرة ومتوسطة في الدول النامية ,حالة الجزائر رسالة ماجيستر غير منشورة ,كلية العلوم اقتصادية وعلوم تسيير جامعة الجزائر 2001 ص:40.

2ــ محمد عبد العليم عمر,التمويل عن طريق القنوات الغير الرسمية، (مداخلة في الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات صغيرة ومتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية)،جامعة فرحات عباس قسنطينة 25 إلى28 ماي 2003 ص :6.

3 ــ عثمان حسن عثمان,مفهوم المؤسسات صغيرة ومتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية, (مداخلة في الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات صغيرة ومتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية) ,جامعة فرحات عباس سطيف من25 إلى 28 ماي 2003 ص: 5.

2ــ مشاكل التموين:

" يلعب التموين دور هاما في كل نشاط صناعي أو إنتاجي، فهو الوقود لتحريك عجلة مــرد وديــة المؤسسة، فأي عجز يمس هذه الوظيفة يؤدي بعدم استمرار المسار الإنتاجي للمؤسسة فالنقص الفــادح مثلا في المواد الأولية، وقطع الغيار في السوق المحلي يكون سببا في توقف العديد مــن النــشاطات، وهذا راجع إلى التقطع الواضح في المخزونان، هذا على مستوى الأول، أما علــى المــستوى الثــاني، فعمليات التموين الخاصة بشراء التجهيزات فالمؤسسات الصناعية في الجزائر تخــضع إلــى التبعيــة المطلقة للسوق الأوروبية بصفة عامة،ونظر للتكلفة العالية لهذه التجهيزات وما تتميــز بــه تكنولوجيــا حديثة ومتطورة فإنه غالبا ما تلجأ هذه المؤسسات عن طريق مورديها إلى إستراد تجهيزات مــستعملة أو أقل تكلفة،والتي تتميز بتكنولوجيا بسيطة، مما يؤثر على الإنتاج كما ونوعا كما يبقى مشكل صيانتها مطروحا من خلال التكاليف الإضافية المتمثلة في تصليحها وتدريب العمال على استعمالها." [1]

3ــ مشكل البنية التحتية :

" بعد تعرضنا لمشكلتي التمويل والتوين،نعالج هذا المشكل الثالث الذي بــدوره يبلــغ حــساسية كبيرة،فهذا الأخير كان السبب في عدم تحقيق العديد من المشاريع الصناعية التي تحصله على الاعتماد من قبل اللجنة أو اللجان الولائية للاستثمار،الشئ الذي يعرقل دخول المستثمر إلى النــاطق الــصناعية ويتمثل هذا في المشكل في:

أ ــ **الأراضي**: إن مشكل الأراضي يتعلق أساسا بالقيود البيروقراطية التي لا زالت تفرض نفسها علــى مستوى الجماعات المحلية والهيئات المشرفة على التسيير العقاري،ويظهر ذلك من خلال طــول فتــرة نسبة الحصول على الأراضي (المدة المتوسطة تقارب سنتين) وهو أجل طويل جعل نسبة كبيرة مــن المستثمرين لا تتحصل على الأراضي لإقامة مشاريعها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن كثير مــن الأراضي المتواجدة في المناطق الصناعية تتسم بالغموض على مستوى وضعيتها القانونيــة، فأغلــب شاعليها لا يملكون عقد الملكية رغم طول فترة تواجدهم فيها وبعضهم يمتنع عن دفع حــصته الماليــة حتى تسوى وضعية أرضه قانون، وبذلك فالأراضي في هذه الحالة لا تعتبر مملوكة كما تعتبر شــاغرة وهذا مشكل يتطلب حلا عاجلا." [2]

1 ــ محمد حشماوي ,التنمية الاقتصادية في الجزائر من 1980 /1993 ,رسالة ماجيستر,معهد علوم الاقتصادية ,الجزائر 1994 ,ص:63.

2 ــ طارق غربي,الصناعات صغيرة ومتوسطة ودورها في الاقتصاد الوطني,مذكرة تخرج نيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية المركز الجامعي بالوادي ,الجزائر 2002 ص :58.

ب ــ المنافع: " تعاني المناطق الصناعية عبر الوطن من غياب سياسة خاصة بها إذ أدخلت في حالة تدهور في الهيئة التسييرية وتحولت بعض المناطق إلى تجمعات عمرانية، فأصبحت بعض المناطق الصناعية تشكل خطرا بيئيا ينذر بعواقب وخيمة، إضافة إلى هذا فإن بعض المنشات الصناعية القائمة على أطراف القرى أو داخل المدن الصغيرة تفتقد إلى خدمات عامة، كافتقارها إلى المياه الصالحة والطاقات الكهربائية اللازمة بتهيئة هذه الخدمات بأنفسهم وأحيانا تكون بطرق غير رسمية، الأمر الذي تسبب في مواجهة تكاليف مالية منذ البدء."[1]

"رغم أن المنشور رقم 104 المؤرخ في 1994/04/22 والصادر عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية الذي بنص على تكوين لجنة تضم ممثلي مسئولي مؤسسات صناعية علي مستوى القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلي مسئولي مختلف الهيئات العمومية التالية:

ــ الشركة الوطنية للكهرباء والغاز sonalgaz.
ــ الماء الصالح للشرب(الماء الصناعي) epea.
ــ البريد والمواصلات ptt.

إلاأن الواقع يبين أن التنسيق بين مختلف المؤسسات لإنجاز أشغال المنفعة غائب تماما، الشيء الذي يؤدي إلي التأخير في إتمام المشروع " [2]

ج ــ المسالك: "ويعود سبب ضعف القدرات التقنية والمالية إلي الهيئات المكلفة بإنجاز هذه المسالك وتهيئة المناطق التي في أغلبها تابعة للقطاع الحكومي.

د ــ الهندسة المدنية والعمران: أما فيما يخص هذا المشكل فيمكننا أن نقول باختصار أن الحصول علي موارد البناء من قبل الشركات العمومية، أصبح صعبا نظرا لخضوعه وإرتباطه بعدة إجراءات معقدة إلي جانب العجز، الملاحظ في هذا السوق مما يؤدي بهذه المؤسسات إلي اللجوء الإجباري نحو السوق الموازية الذي يمتاز بالارتفاع الفاحش في أسعار المواد." [3]

فالدولة باعتبارها الممون الرئيسي للعقار تواجه مشكلتين أساسيتين هما:

ــ ضرورة الحصول علي مردودية قصوى للممتلكات العمومية من خلال مختلف أشكال التسيير والتنظيم(البيع، التنازل، التخصيص، والكراء).

ــ تقديم المزيد من التشجيعات للمستثمرين عن وضع الأراضي الصناعية بأسعار مغرية، علما أن الأسعار تجلب عددا كبيرا من المضاربين.

---

1 ــ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ,تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات صغيرة ومتوسطة في الجزائر, الدورة العامة 20 جوان 2002 ,ص :35.

2 ــ الجريدة الرسمية, المنشورة رقم 104, المؤرخ في1994/4/22, الصادر عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية, العدد62ص: 21.

3 ــ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي, مرجع سابق ص :60.

4ــ مشاكل أخرى: وتتمثل في: [1]

رغم ما ذكرناه سابقا من مشاكل يعاني منها قطاع المؤسسات ص و م فهي ليست محصورة في ذلك فقط، بل توجد مشاكل أخرى لا تقل أهمية عن سابقاتها من بينها:

ــ صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية للحصول علي قبول المشروع المؤسسة.

ــ صعوبة الحصول علي المعلومات الاقتصادية أو انعدامها في أحيان كثيرة مما ينعكس سلبا علي تجسيد فرص الاستثمار.

ــ ضعف دراسات السوق أو غيابها عن حجم ونوعية المؤسسات المصغرة المناسبة و المطلوبة.

ــ التكنولوجيا: من بين الصعاب التي تواجهها أيضا المؤسسات ص و م مسألة الحصول علي التكنولوجيا شأنها في ذلك شأن المورد البشري وذلك لقلة وضعف مواردها المالية من جهة، وضعف تأهيل مستخدميها من جهة أخري، وهو ما يجعل حصولها علي التكنولوجيا، أمر صعب المنال حتى أن ما يتوفر لديه من معارف تقنية معرض للتجار بفعل الابتكار والاختراعات الجديدة.

ــ صعوبة المنافسة في الأسواق الخارجية، وهي ناتجة عن قلة تجربة الصناعة في الدول النامية، ولأنها تنتج بتكاليف كبيرة ونوعية رديئة، فلا تستطيع منافسة منتجات الدول الأخرى التي بنت صناعتها مند مدة علي هذا النوع من الصناعات ورعتها إلى أن أصبحت قادرة على المنافسة الدولية مثل الصين ودول أوربا الشرقية ودول جنوب شرق آسيا.

ــ نقص الكفاءات التسويقية والقوى البيعية عموما وعدم اهتمام بالبحوث التسويقية ونقص المعلومات عن حاجات السوق في ظروف المنافسة وشدتها بين هذه المشروعات مع بعضها البعض من ناحية، أو منافسة بينها وبين المشروعات الكبرى من ناحية أخرى والمنافسة بين هذه المشروعات الوطنية والشركات الأجنبية .

ــ عدوانية بعض المؤسسات الضخمة وأرباح الأموال الذي يعتبرون هذا النوع من المؤسسات خطر على وجودهم الاقتصادي.

ــ غياب إستراتيجية التكامل بين هذا النوع من المؤسسات.

---

1 ــ أنظر:

ــ ياسين بوناب,دور و نظام التمويل الإسلامي في تطوير المشاريع صغيرة و متوسطة ,(مداخلة في الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات صغيرة و متوسطة وتطويرها في اقتصاديات المغاربية)، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 25 إلى 28 ماي 2003 الجزائر, ص :3 .

ــ شريف غياط ومحمد قمقوم,التجربة الجزائرية في تطوير وترقية مؤسسات صغيرة ومتوسطة ودورها في التنمية ,(مداخلة في ملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات صغيرة ومتوسطة في الدول العربية) , جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف أيام 17ــ18 أفريل 2006 الجزائر, ص :112.

ــ طيب لحليح,دور المؤسسات الصغرى و صغيرة و متوسطة في تنمية أقطار المغرب العربي ,(مداخلة في ملتقى الدولي ,متطلبات تأهيل مؤسسات صغيرة و متوسطة في الدول العربية)، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، أيام 17ــ18 أفريل 2006 الجزائر ,ص: 100.

المبحث الثالث: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى تطور المؤسسات ص وم في الجزائر منذ الاستقلال وسيتم التركيز على مرحلة الثمانينات وما بعدها قبل هذه الفترة كانت للمؤسسات ص وم دورا ثانويا فقط، لقد كان تطور المؤسسات ص وم في الجزائر يتحقق بفضل الاستثمارات التي ينجزها الخواص ما بعد الاستقلال السياسي سنة 1962 إلى يومنا هذا وظلت هذه المؤسسات والمتمثلة في استثمارات الخواص تسير وفقا للإجراءات التي وضعتها الدولة لتوجيهها وتحديد مجالات تدخلها، وكانت هذه القوانين تواكب الخطاب السياسي السائد في كل فترة من فترات تطورها، ومنذ الاستقلال إلى يومنا هذا وضعت عدة قوانين تحكم نظم سير القطاع الخاص.

المطلب الأول: مرحلة 1962 ــ1984 م

لقد عرفت الجزائر منذ الاستقلال حركة من التعديلات والتشريعات والقوانين المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية، تحديدا فخطة التنمية المتعددة آنذاك لم تعرف انفتاحا اتجاه الاستثمار الخاص الوطني،فقد كانت مشاريع التنمية كلها بيد الدولة فاسحة المجال، وضمن أطر محددة للاستثمار الأجنبي إذ مباشرة بعد الاستقلال أقرت الحكومة بأول قانون يتعلق بحرية الاستثمار وهو القانون رقم 63/277 الصادر بتاريخ 26 جويلية 1963 الذي جاء صريحا في هذا المجال حيث تنص مادته الثالثة على ما يلي : [1]

أن حرية الاستثمار معترف بها للأشخاص الطبعيين والمعنويين الأجانب، وذلك حسب إجراءات النظام العام وحسب ماتشير إليه هذه المادة فإن القانون كان موجها أساسا للمستثمرين الأجانب وفي هذا ما يعبر على طبيعة هذه المرحلة التي كان فيها الأجانب يسيطرون على حصة لابأس بها من النشاط الاقتصادي ولم تتم الإشارة إلى المستثمرين الوطنيين،إلا معرض الحديث عن الشركات المختلطة ففي المادة 23 من القانون أشارة إلى تدخل المال الوطني مرتبطا برأس المال الأجنبي كما يلي:

تتدخل الدولة بالاستثمارات العمومية في إنشاء مؤسسات وشركات وطنية أو شركات مختلطة بمساهمة رأس المال الأجنبي أو الوطني بفرض تحقيق الشروط الضرورية لبناء الاقتصاد الاشتراكي .

" على الرغم من الامتيازات التي تضمنتها هذه القوانين بالنسبة للاستثمارات الأجنبية التي قدمت لها، فإن حركة التأميمات التي شنتها الجزائر المستقلة أثار تخوف المستثمرين الأجانب وحتى الوطنيين مما دفعهم إلى تهجير رؤوس الأموال وغلق مصانعهم ومؤسساتهم، وفي سنة 1966 وتطبيقا لتعليمة

1 ــ الجريدة الرسمية ,لسنة 1993 ,ص: 774.

مجلس الثورة فيما يتعلق برأس المال في ايطار التنمية الاقتصادية ومكانه، أشكاله، وضمانات الخاصة به.

صدر الأمر رقم 284 /66 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 والذي يشكل مع النصوص التي يستند إليها القانون الاستثماري. فقد وضع هذا الأمر في إطار أكثر منظما بتتويجه، تدخل رأس المال الخاص في مختلف فروع النشاط الاقتصادي وذلك للتكفل الحقيقي بالاستثمارات الخاصة أجنبية كانت أم وطنية.

وهو يستهدف سد الثغرات و النقائص التي كانت تشوب قانون الاستثمارات لسنة 1963.

لقد أقر قانون 1966 المتعلق بالاستثمارات ضرورة إعطاء المكانة اللائقة للقطاع الخاص بشقيه الأجنبي والوطني ووضع لذلك مبادئ وأسس وضمانات تحكمها الدولة، كما ورد في نفس المادة ضرورة حصول المستثمر على رخصة مسبقة حسب معايير حددها الباب الثالث من الأمر، وقد ميز هذا القانون بين الرخصة التي تمنح للمستثمر الأجنبي والرخصة التي تمنح للمستثمر الوطني حسب عدة معايير:" [1]

"ــ فبالنسبة للمستثمر الوطني يأخذ بعين الاعتبار ما يلي (المادة 15) القطاع الاقتصادي والمنطقة الجغرافية للمؤسسة، حجم مساهمة المشروع في الاقتصاد الوطني .

ــ أما المستثمر الأجنبي فيراعي في منحه رخصة الاستثمار ما يلي :(المادة 21)

حجم مساهمة مشاريعه في فتح الأسواق الخارجية (التصدير) ، حجم استعماله واستفادته من المواد الأولية المحلية.

وذلك بالإتفاق مع وزارة المالية، التخطيط أو الوزارة الوصية على نوع النشاط المستثمر فيه والاستثمارات التي تقل قيمتها عن 500.000 دج يقوم الوالي بمنح هذا الترخيص، أما الاستثمارات التي تزيد عن ذلك الترخيص فيها يمنحه بقرار وزاري بناء على رأي اللجنة الوطنية للاستثمارات التي شكلت خصيصا لذلك، واعتبار لهذا لجأت الدولة إلى صياغة قانون آخر للاستثمارات سنة 1982 القانون رقم 982/11 المؤرخ في 21 أوت 1982 وهو القانون التعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني والذي يهدف إلى تحديد الأدوار المنوطة بالاستثمارات الاقتصادية للقطاع الخاص وكذا إطار ممارسة النشاطات الناجمة عنها وشروطها (حسب ماجاءفي المادة 1 من نفس القانون) وقد فصل هذا القانون بصفة نهائية في كيفية الحصول على الرخص وكذا الحدود القصوى للاستثمار.

1 ــ الجريدة الرسمية ,لسنة1966, ص :901.

في المادة11 منه إشارة واضحة إلى الصناعات ص وم في معرض الحديث عن الميادين التي يجوز لأنشطة القطاع الخاص الوطني النمو فيها والتي تهدف إلى :

المساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية، وفي إنشاء مناصب العمل وتعبئة الادخار وتحقيق التكامل مع القطاع الاشتراكي من خلال المساهمة في أنشطة المرحلة الأخيرة من التحويل الصناعي."[1]

المطلب الثاني: مرحلة 1984ـ 1991م

عرفت هذه المرحلة بصدور القوانين التالية:

القانون رقم 25ـ 28 المؤرخ في 12 جويلية حيث بدأت التشريعات التنظيمية الخاصة بالاستثمارات، تشهد مرونة اتجاه الاستثمار الخاص، بفضل هذا القانون المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، الذي حرر سقف الاستثمار الخاص وسمح للمستثمرين الخواص بالاستثمار في قطاعات متعددة ما عدا تلك التي تعتبرها الدولة قطاعات إستراتيجية ومن جملة الأهداف التي جاء هذا القانون لتحقيقها نسجل ما يلي: [2]

ـ إحداث التكامل الاقتصادي بين القطاعين العام والخاص.

ـ خلق نشاطات منتجة و مصدرة خارج القطاع الهيدروكربوني.

ـ دعم القطاع الخاص لتوفير مناصب الشغل في ظل عجز القطاع العام علي احتواء الطلب المتزايد في سوق العمل.

ورغم ما تضمنه هذا القانون من تحفيزات، غير أنه لم يحدد التحفيزات الجبائية والتنظيمية الكفيلة بتجسيدها و تطبيقها، تاركا ذلك للقوانين المالية.

القانون رقم 10ـ 90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالقرض والنقد حيث هذا القانون لإرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة، وبالنسبة لإمكانية الحصول علي الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي، وأسعار الفائدة بينما أصبحت الأوراق المالية بين القطاعين تخضع لنفس معايير الأهلية.

1 ـ شريف بقة وآخرون, تحليل وتقييم تجربة المؤسسات صغيرة ومتوسطة في الجزائر, (الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية), جامعة سطيف، أيام 25ـ28 ماي 2003 ,ص: 233.

2 ـ الجريدة الرسمية ,لسنة 1988, ص: 131.

" كما عرفت هذه المرحلة اشتراك و إسهام المؤسسات ص و م و اعتماد السلطة العمومية لسياسة التنمية اللامركزية في تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية المسطرة، نظرا لما أملته الضرورة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تتميز بإختلالات كبيرة في مختلف الأصعدة.

فنلاحظ في بداية الثمانيات ظهور اهتمام كبير للمؤسسات ص و م حيث تم إدماجها في سياق السياسة العامة للتنمية، كأداة ينتظر منها المساهمين بفاعلية كبيرة في تكييف النسيج الصناعي وتحريك أداة الجهاز الإنتاجي خاصة في مجال خلق فرص عمل جديدة و تلبية حاجيات المواطنين.

والجدول التالي يبين تطور المؤسسات ص و م العمومية وكذا الخاصة، حسب فرع النشاط، وهذا بعد سنين من تطبيق الإجراءات التنظيمية بالمؤسسات المحلية (المرسومين 83ـــ 200و 83ـــ 201) والمؤسسات الخاصة (قانون الاستثمار 1982). "[1]

جدول رقم (8): يبين تطور المؤسسات ص و م حسب فروع النشاط

الفروع	1984				1984			
	م.ص.م عمومية	النسبة	م.ص.م خاصة	النسبة	م.ص.م عمومية	النسبة	م.ص.م خاصة	النسبة
مناجم ومقالع	48	07،14	204	44،1	10	48،4	242	62،1
صناعة حديدية	37	85،10	1025	24،7	31	90،13	1487	98،9
مواد وبناء	129	82،37	1328	38’9	76	08،34	1383	31،9
كيمياء وبلاستيك	07	05،2	246	73’1	10	35،4	346	32،2
صناعة غذائية	13	80،3	4348	98’30	08	58،3	4659	27،31
نسيج	30	97،8	3482	60،24	19	52،8	2774	62،18
جلود وأحذية	04	20،1	850	00’6	01	40،00	769	51،00
خشب وورق	69	23،20	213	11،15	63	25،28	2439	37،16
نشاطات متنوعة	04	20،1	502	54،3	06	60،2	795	33،5
المجموع	341	100	14145	100	224	100	14899	100

المصدر: عبد الرزاق بومدين، أثر الإصلاحات الاقتصادية علي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، المدرسة العليا للتجارة، جوان ص :11.

1 ــ عثمان لخلف ,مرجع سابق ,ص :108.

إن المعطيات الرقمية تشير بالنسبة للمؤسسات ص و م، و تركز علي مجموعة معينة من الفروع والتي تتمثل في مواد البناء خاصة، وكذا الخشب، الورق، المناجم و المقالة وهذا في سنة 1984.

حيث أن مجموع نسب هذه الوحدات لوحدها تمثل من 72" من مجموع المؤسسات ص و م العمومية، والتي بلغ عددها سنة 1984 إلي341 مؤسسة، أما في عام 1987 فكانت أهم الفروع التي تم التركيز عليها هي:

مواد البناء، الخشب، الورق، الصناعة الحديدية مع الملاحظة أن كل من فرعي المناجم ومواد البناء، سجل انخفاضا ويرجع أسباب هذا الأخير علي توقف38 مؤسسة في فرع المناجم، 53 مؤسسة في فرع مواد البناء، غير أن فرع الصناعة الحديدية سجل ارتفاعا ملحوظا في سنة 1984 مقارنة بالفروع الأخرى التي حافظته نسبيا علي نفس الميل.

فبالنسبة إلي التغيرات الخاصة خلال هذه الفترة التي أدت إلي انخفاض العدد الإجمالي لهذه المؤسسات، من 341 سنة 1984 إلي 224مؤسسة سنة 1987 أي توقف 117 مؤسسة حيث أن نسبة الانخفاض كانت 31،34. أما المؤسسات ص و م الخاصة قد تركزت في إنتاج السلع الاستهلاكية(ذات الاستهلاك النهائي) ومنه نلاحظ أن الفروع التي تركزت عليها المؤسسات ص و م الخاصة وهذا في سنة 1984. [1]

ــ أما في سنة 1987 فقد حافظت علي نفس التوجه تقريبا(الصناعة الغذائية، الخشب، النسيج) إلا أنه تم تراجع في فرع النسيج وهذا بعد تسجيل توقف 708 مؤسسة كما نلاحظ ارتفاع ملحوظ في الصناعة الحديدية وهذا بالانتقال من 24،7"إلي 98،9"، وبهذا فقد عرفت المؤسسات تطورا طفيفا وهذا بالانتقال من 15154سنة 1984 إلي14899 سنة1987 أي بزيادة قدرها 62،5 وهذا نتيجة لإنشاء 745 مؤسسة جديدة.

1 ــ زهير بوترعة, الإستراتيجية التسويقية و دورها في نجاح المؤسسات صغيرة و متوسطة, دراسة حالة شركة الزغيبات الصناعة الجبس حاسي خليفة الوادي, مذكرة لنيل شهادة تقني سامي, معهد التكوين المهني, أفريل 2003,ص ص:21 ,60.

الجدول رقم(9): تطور المؤسسات ص و م خلال الفترة(1989ـ 1991)

الفروع	1989				1991			
	1	%	2	%	1	%	2	%
مناجم ومقالع	4	91،1	336	69،1	6	67،2	455	03،2
ص.ح،م.م.إ.ح	23	87،13	1822	18،9	30	39،13	2031	07،9
مواد البناء	74	4،35	1761	87،8	81	16،36	2212	88،9
كيمياء وبلاستيك	7	34،3	298	5،1	8	57،3	643	87،2
صناعة غذائية	9	34،4	6255	52،31	10	46،4	7581	87،33
نسيج	17	13،8	5055	47،25	16	14،7	3662	36،16
جلود وأحذية	1	4،0	784	95،3	0	0	1041	65،4
خشب وورق	62	66،29	2678	98،11	69	8،30	3333	89،14
نشاطات متنوعة	6	88،2	1154	18،5	4	7،1	1424	36،6
المجموع	209	100	19843	100	224	100	22382	100

المصدر: الجدول من معطيات ONS السلسلة الإحصائية رقم :55.

خلال هذه الفترة بالنسبة للمؤسسة ص و م العمومية نلاحظ إن هناك زيادة طفيفة للعدد الإجمالي للمؤسسات حيث انتقلت من 209 مؤسسة سنة 1989 إلى 1991 حيث بلغت نسبة الزيادة في هذه الفترة إلى 17،7 وكانت أهم الفروع التي ترتكز فيها هذه المؤسسات هي مواد البناء ،الخشب ،الورق والصناعات الحديثة . وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة فقد استمرت في الزيادة ليبلغ عددها سنة 1991 إلى 22382مؤسسة بعد ما كانت 19843 مؤسسة سنة 1989 أي بزيادة قدرها 8،12 واهم الفروع التي نجد فيها اكبر عدد من المؤسسات هي الصناعات الغذائية ، النسيج، الخشب والورق وهذا يعني إن القطاع الخاص لازال معتمدا في نشاطه على إنتاج السلع الاستهلاكية إذ سجل فرع النسيج توقف 1393 مؤسسة سنة 1991 بالنسبة انخفاض قدرها55،27

على العموم نجد إن عدد المؤسسات ص و م الخاصة في الجزائر قد تطورت بشكل واضح خلال الفترة الممتدة من 1984 إلى 1991 وهذا بالنظر إلى اهتمام المتزايد من طرف الخواص وإقبالهم على إنشاء مثل هذه المؤسسات.

وعلى عكس المؤسسات ص و م الخاصة فان المؤسسة ص و م العمومية عرفت تدهورا من خلال تقلص عددها خلال الفترة الممتدة من 1984الى 1991 ويرجع إلى تخلي القطاع العام عن النشاطات

نظرا لتدهور الوضعية المالية لها وما واجهة من مشاكل مالية وإدارية وتنظميه خاصة مع توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق.[1]

المطلب الثالث: 1991ـ 2004م

تميزت هذه المرحلة بصدور القانون رقم 19ـ 90 المؤرخ في 19 فيفري 1991 والمتضمن تحرير التجارة الخارجية، والذي يضمن حرية التجارة الخارجية ويخضع للقطاعيين العام والخاص لنفس معايير وشروط التصدير والإستراد، ولقد دعم مشروع الإصلاح الاقتصادي التشريعي رقم 12ـــ93 المؤرخ في 13أكتوبر 1993. [2]

1ـ خلال هذه السنة 1993 تم إتحاد مجموعة من التدبير تمثلت في:

أ ـ إنشاء وزارة المؤسسات ص و م والصناعات التقليدية في شهر جويلية عام 1993 بكافة الصلاحيات والتي حددت لها المهام التالية :[3]

ـ تنمية المشروعات ص و م وتطويرها

ـ تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المشروعات ص و م.

ـ المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات ص و م.

ـ إعداد النشرات الإحصائية اللازمة وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع.

ـ تبني سياسة ترقية للقطاع وتجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمؤسسات ص و م.

ب ـ صدور المرسوم التشريعي رقم 12 ـ93 المتعلق بترقية الاستثمار، وفي إطار تم تكريس الخاص عن طريق المؤسسات ص و م ،والسماح لها بالنشاط والاستثمار في كثير من المجالات على غرار مثيلاتها في الاقتصاديات المتقدمة ويمكن تلخيص أهم ما تضمنها هذا المرسوم فيما يلي:

ـ حق الاستثمار بكل حرية .

ـ ضمان المساواة بين القطاع الوطني والأجنبي .

ـ إنشاء وكالة خاصة بترقية الاستثمار ودعمه ومتابعته .

---

1 ـ سمير عقاب, مرجع سابق , ص: 35, 36.

2 ـ تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات صغيرة و متوسطة في الجزائر ,وزارة مؤسسات صغيرة ومتوسطة ,ص :16.

3 ـ سعيد برييش , المؤسسات صغيرة و متوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر ,دورها ومكانتها في الاقتصاد الوطني, مجلة الأفاق العدد 05 ,جامعة عنابة ,مارس 2001 ص, ص :28,29.

2ـ سنة 1994

"ـ تم الاعتماد في الإطار القانوني والذي يسمح بخوصصة المؤسسات العمومية ليتم الشروع فيها إبتداءا من سنة 1995.

ـ إنشاء الشباك الوحيد لوكالة ترقية وتدعيم ومتابعة الاستثمارات في سنة 1994 من أجل مساعدة المستثمرين على إتمام الإجراءات الإدارية في أقل مدة ممكنة."[1]

3ـ سنة 2001

"ـ تم إصدار قانون استثمارات جديدة لدعم وإعطاء للتعديلات السابقة ويتضمن :

ـ إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، والتي يمثل لنشاط وكالة ترقية وتدعيم ومتابعة الاستثمارات، مع ضمان لامركزية نشاطات هذه الوكالة مما يسمح بالقضاء على مركزية اتحاد القرار وهذا من خلال إنشاء المكاتب الجهوية

ـ إنشاء المجلس الوطني للاستثمارات والذي من مهامه اقتراح إستراتيجية وآليات تطوير الاستثمار"[2]

- "صدور القانون التوجيهي رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بترقية المؤسسات ص و م من بين أهم أهدافه ما يلي:

ـ تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها

ـ ترقية وتوزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بالمؤسسات ص و م.

ـ إدراج تطوير المؤسسات ص و م في حركية التطور والتكيف التكنولوجي.

ـ ترقية إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لتنمية المؤسسات ص و م.

ـ تسهيل حصول المؤسسات ص و م علي الأدوات والخدمات المالية الملائمة لها.

ـ تحسين الأداء البنكي في حالة معالجة ملفات تمويل المؤسسات ص و م.

---

1 ـ الأمين حلموس,دراسة إستشرافية حول مدى إستعداد المؤسسات صغيرة و متوسطة لتطبيق إدارة المعرفة ,رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة الجزائر 2010ـ 2011 ,ص:23 ,24.

2ـ صديق بوقرة ,مساهمة المؤسسات صغيرة و متوسطة في نمو الاقتصادي, دراسة قياسية حالة الجزائر, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية علوم اقتصادية والتسيير, تخصص اقتصاد تطبيقي, جامعة محمد خيضر بسكرة 2008ـ2009 ص :59.

ــ ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات ص و م "[1].

4 ــ سنة 2002

تم صدور المرسوم التنفيذي رقم 05ــ373 المؤرخ في 11ــ11ــ2002 والمتضمن إنشاء الصندوق ضمان القروض للمؤسسات ص و م وتحديد قانونه الأساسي ويهدف هذا الصندوق إلى القروض للاستثمارات التي تنجزها المؤسسات ص و م.

كما نلاحظ في سنة 2002 كان عدد المؤسسات ص و م الخاصة 189552 مؤسسة أما المؤسسات ص و م العمومية بلغ عددها سنة 2002 حوالي 788 مؤسسة والجدول التالي يبين ذلك: [(2)]

الجدول رقم (10): يبين نسبة الزيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمؤسسة.

طبيعة م ص و م	عدد المؤسسات 2002	عدد المؤسسات 2003	النسبة
م ص و م خاصة	189552	207949	66،9
م ص و م عمومية	788	788	ــ
المجموع	190340	208737	66،9

المصدر:كشف المعلومات الاقتصادية السداسي الأول 2004 ص: 6.

ومما سبق نلاحظ أن المؤسسات ص و م وبالتحديد الخاصة في تطور مستمر في الجزائر خاصة في العشرية الأخيرة، هذا التغير الذي يمكن تفسيره بدعم المادي والمعنوي الذي توليه الدولة لهذه المؤسسات.

1 ــ ناصر دادي عدون ,عبد الرحمان بابنات ,التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات صغيرة ومتوسطة في الجزائر,بدون دار النشر والطبعة,ص :126.

2 ــ صديق بوقرة ,مرجع سابق, ص :66.

خلاصـــــة الفصـــل:

لقد تناولنا في هذا الفصل ماهية المؤسسات ص وم وتبين لنا أن هناك وجـــود صـــعوبة فـــي تحديد تعريف مشترك عالمي لها ويكمن ذلك في اختلاف المعايير المستخدمة وكذا اختلاف الظـــروف الاقتصادية من بلد إلى آخر، ورغم هذا الاختلاف في تحديد التعريف إلا أن الجميع يقر بأهميـــة ودور المؤسسات ص و م في تنمية الاقتصاد، وذلك من خلال توفيرها لمناصب شغل جديـــدة بـــالرغم مـــن صغر حجمها وإمكانياتها المتواضعة وإسهاماتها في تنمية المقاولة وذلك بالاعتماد على الذات والمبادرة الفردية.

إلا أن في بلدان العالم الثالث والعربي مازال يعاني العديد من المشاكل التي تبقى تعرقل نموه وتطـــوره فلذا يجب ويتطلب تفعيل كل القطاعات العمومية والخاصة ضمن استراتيجيات تدلل هـــذه المـــصاعب والعراقيل وتساهم في تقديم يد العون للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال دعمهـــا وتهيئـــة جميع الظروف الملائمة لانتشارها وتطويرها.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للمردودية الاقتصادية والمالية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمردودية.

المبحث الثاني: المردودية الاقتصادية والمالية.

المبحث الثالث: تحليل المردودية وأثر الرافعة المالية.

تمهيد:

يعتبر هدف تحقيق المردودية من أهم الأهداف الرئيسية التي تسعى المؤسسة لتحقيقها، والمردودية ما هي إلا نتاج تفاعل جملة من القرارات والسياسات والموارد المختلفة. وحتى تتمكن المؤسسة من تحقيقها فإنه يجدر بها تسخير مختلف الموارد المالية، المادية والبشرية، وتوفير إدارة تتميز بالكفاءة والفعالية في تسيير هذه الموارد، بغية تحقيق نتيجة موجبة، تساهم في مكافأة جميع الأطراف المساهمة في الحصول عليها، والتي من ضمنها أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة في المؤسسة. هؤلاء الأخيرين يتحصلون على عائد لقاء كل وحدة نقدية يستثمرونها في المؤسسة، وهذا ما يسمى في الأدبيات المالية بالمردودية الاقتصادية والمالية، ومن خلال هذا الفصل سنحاول الإجابة في:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمردودية.

المبحث الثاني: المردودية الاقتصادية والمالية.

المبحث الثالث: تحليل المردودية وأثر الرافعة المالية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمردودية

تعد المردودية من أهم الأهداف التي تصبو إليها المؤسسة وتعكف على بلوغها عن طريق تبني إستراتيجيات مختلفة، يتم إعدادها وفق أساليب واستعمال أدوات أصبحت محددة لنتائج المؤسسات اليوم، وهذا ما يسمح لها بالاستمرار والنمو، وزيادة طاقتها الإنتاجية ودعم مقدرتها التنافسية.

المطلب الأول: مفهوم المردودية ومكوناتها

من خلال هذا المطلب سنحاول معرفة مختلف التعاريف التي أسندت للمردودية مع بيان الفرق بينها وبين الربحية، ثم نتناول أهم أنواعها ومتطلباتها:[1]

أولا: تعريف المردودية

يعد مصطلح المردودية من المصطلحات الأكثر استعمالا في الميدان المالي، ولقد تباينت وجهات النظر في تفسير مدلوله، وذلك لاختلاف الأنظمة الاقتصادية من جهة، واختلاف العناصر المأخوذة بعين الاعتبار في حساب المردودية من جهة أخرى، كم أن المصطلح يختلف عن مصطلح الربحية الذي يعتقد بأنه يصب في نفس معنى مصطلح المردودية.

فهناك من يرجع أصل عبارة "المردودية" إلى الترجمة اللغوية المباشرة للمصطلح الفرنسي "rentabilité" الذي تم اشتقاقه من كلمة "rente" والتي تعني ريع أو إيراد. أو من الفعل "rente" والتي تعني ريع أو إعادة.

كما أن الأصل في هذه الكلمة "المردودية" هو المردود حيث تعرف حسب ريكاردو بأنها عائد الأرض الفلاحية أي عائد استخدام الأرض الفلاحية، وبمعنى آخر هي الربح المحصل عليه نتيجة استخدام الأرض.

ومن الناحية الصناعية تعرف المردودية بأنها الفائض الذي يزيد عن المبلغ الواجب دفعه لبقاء العنصر الإنتاجي في صناعة ما.

1 ـ يوسف مامش وناصر دادي عدون، أثر التشريع الجبائي علي المردودية المؤسسة وهيكلها المالي، الطبعة الأولي ، دار المحمدية العامة، ص ص: 12، 13.

وقد اختلفت وجهات النظر حول تفسير مدلول المردودية في الأنظمة الاقتصادية كذلك، والتي نوجزها كما يلي:

ـ ففي النظام الاشتراكي، كان ينظر إلي المردودية من الجانب الاجتماعي، أي مدي قدرة المؤسسة علي تحقيق الأهداف الاجتماعية، والمتمثلة في توفير مناصب الشغل، الرفع من مستوي المعيشة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، حتي وإن كان ذلك علي حساب الوضعية المالية المؤسسة.

ـ أما في النظام الرأسمالي، فبقاء المؤسسة في السوق مرتبط بمدي قدرتها علي تحقيق الأرباح بالدرجة الأولي، أي تحقيق مردودية إيجابية، وتأتي الاعتبارات الأخرى في الدرجة الثانية من اهتمامات المؤسسة.

ونظرا لاهتمام الكثير من الاقتصاديين بالمردودية فقد وردت عدة تعاريف لها نعرض أهمها كما يلي:

فحسب "Pierre Conso" تعرف المردودية بأنها مفهوم يطبق على كل نشاط اقتصادي عند استخدام الإمكانيات المادية والبشرية والمالية، والتي يعبر عنها بالعلاقة التالية:

المردودية = النتيجة / الوسائل

ويضيف "Conso" أيضا بأن المردودية يجب أن تكون كافية على الأقل لتحقيق الشروط التالية:

ـ ضمان المحافظة على رأس المال المؤسسة.

ـ ضمان دفع الفوائد وتسديد القروض.

أما "Dufigour" فقد عرف المردودية أنها عبارة عن قيد مالي يعبر عنه بالنسبة التالية:

المردودية = النتيجة / رأس المال

أما "P.Paucher" فقد اعتبر بأن المردودية هي العلاقة بين النتائج ورأس المال اللازم من أجل الحصول على النتائج وقد عبر عنها على النحو التالي:

المردودية = النتيجة / الأموال الخاصة

وعرفت المردودية من طرف "Bernard Colasse": بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الوفرة النقدية بمعنى تحقيق وفرة في الأرباح.

ويتضح لنا انطلاقا من التعاريف السابقة مدى تطور مفهوم المردودية الذي كان أول الأمر مرتبطا باستغلال الأرض ليشمل بعد ذلك كل العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة، أي أن مفهوم المردودية في المؤسسة يتضمن بشكل أساسي بعدا ماليا، بحيث يشترط قبل كل شيء أن تتحصل المؤسسة المعينة حتما على نتيجة محاسبية إيجابية أي على فائض من الإيرادات على التكاليف، كما أنها مرتبطة أيضا بالوجود المسبق لوسائل تكون قابلة بعد تسخيرها لتحقيق النتيجة، حتى يتسنى الكلام على تحقيق تلك المؤسسة للمردودية خلال فترة معينة.

"وهنا يجب الإشارة إلى أن مصطلح المردودية ليس مرادفا لمصطلح الربحية، حيث فيما يخص تعريف الربحية يوجد هناك حذر كبير: وهذا راجع لاستعمال الموارد حسب متطلبات المدى القريب، فالاهتمام بالمدى القريب فقد يؤدي حتما إلى الخسارة إذ أنه يحث المؤسسة على بدل المجهودات مثلا في السلع والأوراق الحالية أو استعمال سياسات لتنمية المبيعات أو تخفيض التكاليف بواسطة الارتفاع في الإنتاجية ولكن للحفاظ عن مرد وديتها من اللازم على المؤسسة أن تبحث عن التجديد بواسطة الاستثمارات في البحث والتنمية، التكوين، التجهيز...إلخ واللواتي لا تكون مربحة إلا على المدى البعيد.

وفي هذا الإطار إن نظرية تعظيم الأرباح ما هي قائمة إلا في الحالات التي تتسم بتوازنات متتالية. ويعبر عنها بصورة عامة بالعلاقة التالية:[1]

الربحية = (النتيجة / رقم الأعمال) 100

فالمقارنة هنا بين الربح ورقم المبيعات الذي يحتوي كل من تكاليف الإنتاج والبيع بالإضافة إلى هامش الربح المحقق، ولا نقول هنا المطبق لأن في وضعية اقتصاد السوق السعر يحدده هذا الأخير، ماعدا في حالات الاحتكار وهي استثنائية، أما في المردودية فالمقارنة بين النتيجة والأموال المستعملة أو المستغلة. ويمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من الربحية:

أ ــ ربحية الاستغلال: تقيس لنا ربحية الاستغلال قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح انطلاقا من عملياتها خلال دورة الاستغلال ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

ربحية الاستغلال = (نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال) 100

1 ـ عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2002، ص: 119.

ب ــ الربحية العامة: ويعبر عنها بالعلاقة بين النتيجة العامة المحققة من طرف المؤسسة ورقم الأعمال، وتقاس وفق النسبة التالية:

الربحية العامة = (النتيجة العامة / رقم الأعمال) 100

ج ــ ربحية أصحاب رأس المال: ويعبر عنها بالعلاقة بين النتيجة الصافية ورقم الأعمال. وتحسب طبقا للعلاقة التالية:

ربحية أصحاب رأس المال = (النتيجة الصافية / رقم الأعمال) 100

مما سبق يمكن القول بأن الربحية تدخل في تكوين مردودية المؤسسة، بل هي مرحلة من مراحل تكوينها، وأداة عملية تستخدمها المؤسسة في بناء مردودية عالية."

" ومن الضروري أن ندرك نقطة أساسية في مجال البحث عن المردودية: حيث لا توجد موارد مربحة بنفسها. فأن الأعمال المربحة متعلقة بالأوضاع التالية:

ــ وجود حاجيات للإشباع في بعض القطاعات من السوق،

ــ وجود الموارد الأزمة.

ــ وجود طريقة لتسيير فعالة.

ــ وجود إنتاج وخدمات مناسبة.

ــ وجود حرية التصرف من طرف المنافسين."[1]

ثانيا مكونات المردودية:

يتضح مما سبق أن المردودية تتميز بمفهوم معقد وإن تعددت تعاريفها يوحي بصعوبة استعمالها وتعقيداتها ومع ذلك تتكون المردودية من عدة مكونات تقنية اقتصادية مالية ومن بين هذه المكونات نجد:[2]

1 ــ عبد الرزاق بن حبيب، مرجع سابق، ص: 121.

2 ــ وديع بوغزالة ونسيمة خريف، أثر الخوصصة على المردودية الاقتصادية والمالية في المؤسسات، دراسة حالة مؤسسة (E. D. I. E. D) بالوادي، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية، فرع الملية، بالمسيلة، 2001، ص ص:3، 4.

1 ــ **الإنتاجية**: إن إنتاجية عبارة عن مؤشر تمكن قياس إمكانيات دالة الإنتاج والتموين ويمكن قيامها كذلك بالعلاقة الموجودة بين حجم العوامل المنتجة وحجم العوامل المستهلكة وذلك مما يؤدي إلى تعبير عنها بالعلاقة التالية:

القيمة المضافة / الأصول الثابتة (بالقيمة الإجمالية

كما يمكن الإشارة إلى أن العلاقة بين مصاريف العاملين والأصول الثابتة بالاستغلال تساعد على توضيح استعمال لرأس المال المنتج وعليه يمكن القول بأن الإنتاجية تحدد تطور التكاليف وتؤثر مباشرة على المردودية الاقتصادية للمؤسسة وهذا ما يؤدي بنا إلى القول أن المؤسسة إذا تمكنت من تحقيق إنتاجية العمل أو إنتاجية رأس المال بمختلف أنواعها فإن المردودية لا محالة بصفة جيدة.

2 ــ **الفعالية**: تقاس فعالية رأس المال الاقتصادي عن طريق معدل سرعة دوران رأس المال المستعمل ويمكن سرد عدة متغيرات وذلك بفعل العدد الكبير لقياسات رأس المال المستعمل وهذه المتغيرات يمكن حصرها فيما يلي:

ــ الأصول الإجمالية،

ــ الأصول الثابتة الإجمالية أو الصافية،

ــ الأموال الثابتة للاستغلال (الإجمالية أو الصافية)،

إن حساب سرعة الدوران يمكن تصنيفها على كل عناصر الموجودات وخاصة رأس المال سواء كانت أصول إجمالية أو أصول ثابتة أو أموال خاصة وتستعمل دائما العلاقة التالية:

سرعة دوران المخزون = حاصل قسمة رقم الأعمال / مجموع الأصول

إذا نظرنا من الناحية المالية البحتة وجدنا أنه غالبا ما نفضل استعمال سرعة دوران لرأس المال المستثمر أي النسبة المستنتجة من العلاقة السابقة يمكن ضربها بالعلاقة التالية:

مجموع الأصول / الأموال الخاصة

وعليه فإنها تعبر على مستوى مديونية المؤسسة ويمكن التعبير عنها بما يلي:

رقم الأعمال مقسوم علي الأموال الخاصة يساوي رقم الأعمال مقسوم على مجموع الأصول مضروب في مجموع الأصول مقسوم على الأموال الخاصة.

من هنا نستطيع أن نجد سرعة دوران المال المستثمر و الذي يساوي:

سرعة دوران الأصول × معامل المديونية

ومما تجدر الإشارة إلي ذكره هو أن عملية تفسير وتوضيح العلاقة المعبرة عن سرعة دوران رأس المال المستثمر صعبة المنال ولذالك إذا كانت سرعة دوران الأصول مرتفعة فإن هذا يدل على وضعية جيدة للمؤسسة.

إن نسبة دوران رأس المال المستثمر المرتفعة يمكن أن تعبر عنها أيضا عن التوازن المالي ولكن غير دائم نظرا للأهمية الكبرى للمديونية وهذا المفهوم لسرعة الدوران من الممكن أن تتقارب مع العلاقة.

الأصول الثابتة / رقم الأعمال

والذي يمكن تسميته بمعدل كثافة رأس المال.

ولدينا أيضا العلاقة تساوي= **الأصول الثابتة / القيمة المضافة**

حيث أنها تسمي بمعامل رأس المال فهي تقيس التكلفة المتوسطة للاستثمار للحصول علي وحدة من القيمة المضافة.

ونجد أن هذه المفاهيم السابقة سابقة الذكر تستعمل على مستوى المجاميع الوطنية لغرض قياس مدى المساهمة في المؤسسة والتي تعتبر كعامل.

ثالثا: المكونات المالية

"إن مدى فعالية المؤسسة في استعمال رأس المال ومستوى مديونيتها الجيدة يؤديان إلى نتيجة ذات طابع اقتصادي وهذا عند بيع الإنتاج وتقاس بالفائض الإجمالي للاستغلال، إذ نرى تأثير المردودية المالية بالأموال الخاصة بالمديونية يكون تأثيره مباشرا هذا بالرغم أن الفوائد تعتبر عبئا أو تكلفة ما تؤدي إلى زيادة تكاليف المؤسسة وبالتالي تخفيض النتيجة المالية، أما من الوجهة المالية وبمفهومها للتدفقات فإن مردودية الأصول والمتمثلة في رأس المال المؤسسة تعتمد على حصة الفائض المالي الموزع." [1]

إن هذه الملاحظة جدها هامة وهي تبين بشكل واضح الفرق بين وجهة النظر التي يمكن أن تكون بين المسؤول الذي يستعمل التمويل الذاتي لضمان تطور المؤسسة أبعادها عن التعبئة المليئة من الافتراض وما بنجر عنه مكن تسديد للفوائد المحسوبة عنه وكذلك الاستعمال للسلطة في المؤسسة تجاه المساهم الذي يحصل على دخل مقابل توظيفه للأموال والأسهم أي كلما كانت المكونات المالية

1 ــ وديع بوغزالة ونسيمة خريف، مرجع سابق، ص: 5.

للمؤسسة مستقبلة عن التبعية كلما كانت النتيجة أحسن وبالتالي تتحقق المردودية التي تأمـــل المؤســـسة في تحقيقها.

ويمكن تجسيد مكونات مردودية الاستغلال وطرق مراقبتها بالشكل التالي:

الشكل رقم (1): مكونات مردودية الاستغلال وطرق مراقبتها

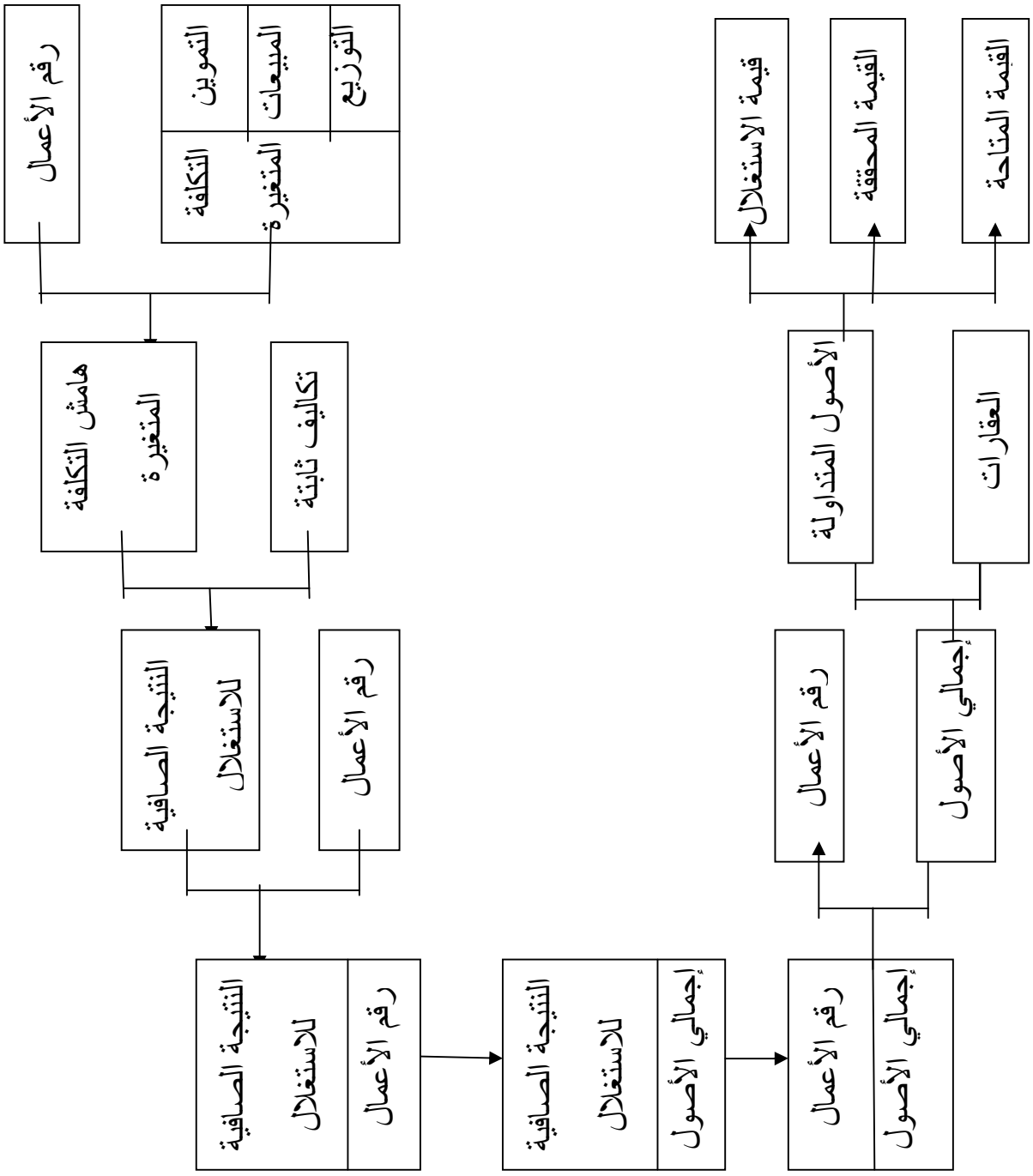

المصدر: وديع بوغزالة ونسيمة خريف، مرجع سابق، ص: 10. (بتصرف)

إن الشكل السابق يمكننا من المراقبة المتكاملة بإمكانية مراقبة المردودية ويعينه أحد الركائن للوصول إلى:

ـ للقيام بمقارنة بين الدوائر داخل المؤسسة وبين عدة مؤسسات من القطاع.

المطلب الثاني: أنواع المردودية

نظرا لإشباع مفهوم المردودية واختلاف وجهات النظر بخصوصها، فإننا نجد عدة أنواع لنسب المردودية، وهذا نظرا لاختلاف "النتيجة" أو "الوسائل" التي يتم أخذها بعين الاعتبار في حساب المردودية، طبقا للهدف الذي يتوخي كل باحث الوصول إليه، ونذكر منها الأنواع التالية:[1]

أولا: مردودية الاستغلال (أو معدل الهامش)

تعرف على أنها العلاقة بين النتيجة ومستوى النشاط، وبالتالي يمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية:

مردودية الاستغلال = نتيجة الاستغلال / مستوى النشاط

ويمكن أن تأخذ نتيجة الاستغلال الشكلين التاليين:

ـ الفائض الخام للاستغلال (EBE).

ـ الفائض الخام الصافي للاستغلال (النتيجة المحاسبية).

أما مستوى النشاط فيمكن أن يكون في صورة: رقم أعمال، الإنتاج أو مجموع رقم الأعمال والإنتاج.

وفي هذا الإطار فإنه يمكن استنتاج النسب التي تقاس بها مردودية الاستغلال، والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

1 ـ يوسف مامش وناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص: 17.

الجدول رقم (11): نسب قياس مردودية الاستغلال (معدل الهامش)

نسب المردودية الخام الاستغلال (معدل الهامش الخام للاستغلال)	الفائض الخام / رقم الأعمال	الفائض الخام للاستغلال / الإنتاج	الفائض الخام للاستغلال / رقم الأعمال الإنتاج
نسب المردودية الصافية للاستغلال (معدل الهامش الصافي للاستغلال)	النتيجة المحاسبة للاستغلال / رقم الأعمال	النتيجة المحاسبية للاستغلال / الإنتاج	النتيجة المحاسبية للاستغلال / رقم الأعمال + الإنتاج

Source: Hutin Hervé: toute la finance d'entreprise en pratique ، 2ène édition، éditions d'Organisation، 2002 ، p133.

ثانيا: المردودية الاجتماعية

تعبر المردودية الاجتماعية عن مطالب العمال المتمثلة في تحسين ظروفهم الاجتماعية وتحسين ظروف العمل مع مواجهة التحدي الاجتماعي والسياسي في الأوقات العسيرة على أن يكون الاهتمام أكثر بالعمال من الجانب المعنوي والمشاكل اليومية حتى يتسنى تحقيق الأهداف المرجوة بدقة وبسرعة. (1)

يجب أن تكون دراسة المردودية الاجتماعية منظمة للتقييم الاجتماعي والتقنيات المستعملة في تسيير الموارد البشرية والهدف من خلال هذا وضع الميزانيات الاجتماعية التي يمكن من خلالها بلوغ الأهداف المتمثلة فيما يلي:

ـ التسيير المالي للموارد لتقييم أكبر فائض اقتصادي ممكن.

ـ تقييم المؤشر الاجتماعي والاقتصادي للمؤسسة مع عمالها.

ـ التنسيق الإداري والتسيير وحماية الموارد البشرية.

1 ـ النمري بوعالم وآخرون، دراسة المردودية في المؤسسة العمومية، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، الجزائر، دفعة 1997، ص: 19.

ثالثا: المردودية السياسية

إن المؤسسة عبارة عن موضع أو مقر لتجسيد المشاريع السياسية وذلك حسب نظام التسيير الذي هو عبارة عن اتصال الأشياء فيمل بينها وبعبارة أخرى هي: [1]

ـ مركز إرسال المراسلات السياسية نحو المحيط،

ـ مركز استقبال المراسلات السياسية من المحيط.

في ظل وظيفتي الإرسال والاستقبال فهذه القرارات السياسية تعمل المؤسسة على إنتاج وإنشاء سلم اجتماعي ذات امتيازات سياسية، ويمكن القول بأنه عبارة عن المكان المفضل للإرسال الإيديولوجي كما أن المؤسسة عبارة عن خلية سياسية متجانسة حيث أن درجة التجانس الإيديولوجي تعكس حالة علاقة القوة للعناصر التي تعتبرها داخلية أو خارجية للتسيير واتصالا بقوات الإنتاج وتوزيع الإيديولوجية (سواء كان حزب، نقابة، منظمة) تحدد المؤسسة مكان نقل هذه الإيديولوجية والتي تعتبر كمحدد للمتناقضات ووسيلة لنشر التناسق السياسي لعناصر التسيير وهي أيضا تستعمل لسلم الأولويات السياسية الداخلية في نمط اجتماعي وكنتيجة نجد أن مقياس المردودية السياسية من الصعب التكلم فيه لأنه لا يتعلق

كثيرا بالنتيجة الكيفية ومن الناحية الكمية يمكننا من التقريب الإنتاجية السياسية للمؤسسة عن طريق النوعية ورد فعل عناصر التسيير.

رابعا: المردودية الاقتصادية

تعتبر المردودية الاقتصادية عن مردودية الأدوات الصناعية، وتستبعد النشاطات الثانوية وذات الطابع الاستثنائي، فهي تهتم بالنشاط الرئيسي للمؤسسة، وتعبر عن الأداء الاقتصادي لدورة الاستغلال ويمكن حسابها كما يلي: [2]

المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال / الأصل الاقتصادي

1 ـ زين العابدين لعجالي ، المردودية المالية والاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة سوق فارم الأدوية والمواد الصيدلانية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير فرع المالية، الوادي، 2007 ـ 2008، ص: 27.

2 ـ حورية بديدة، محاضرات في التسيير المالي، 2013 ـ 2014، ص ص: 3،7.

خامسا: المردودية المالية

تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة، فهي تقيس مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح ومكافأة المساهمين أي مستوي مشاركة الأموال الخاصة المأخوذة من الميزانية في تحقيق النتيجة الصافية المأخوذة من جدول حسابات النتائج ويمكن حسابها كما يلي:

مردودية الأموال الخاصة = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

سادسا: المردودية التجارية

هي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، وتحسب كما يلي: [1]

معدل المردودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم

المطلب الثالث: متطلبات المردودية

تتمثل متطلبات المردودية في العنصرين التاليين:[2]

ـــ مراقبة المردودية

ـــ قياس المردودية

أولا: مراقبة المردودية

إن مراقبة المردودية عملية جد هامة ومفيدة للمؤسسة حيث أن المؤسسة بواسطة الرقابة تتمكن من تصحيح الانحرافات بسرعة وفي وقت قصير وهذه المراقبة للمردودية تستلزم عدة إجراءات يمكن حصرها فيما يلي:

أ ـــ التحليل الفوري لانحرافات النتائج الفعلية بالنتائج المتوقعة والتي لم يتم تقديرها.

ب ـــ تنبؤات مفصلة عن النتائج الملية والاقتصادية.

ج ـــ اتخاذ إجراءات شأنها أن تقلص من حدة هذه الانحرافات المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية والمالية للمرردودية.

1 ـــ مليكة رغيب وميلود بوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، 2010، ص: 87.

2 ـــ زين العابدين لعجالي ، مرجع سابق، ص: 12.

إن في المؤسسة تقع مراقبة المردودية بالدرجة الأولى على عاتق المسؤول المالي وكذا مراقبة التسيير.

إن المردودية تكون دوما في المؤسسة الخاصة بإحدى الأهداف المسندة للمسؤول المالي حيث أن هذا الأخير مكلف بالتجاوب مع متطلبات المساهمين، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى مراقبة المردودية تنفذ فيما بعد بصفة مستمرة على أساس ، وحسب وتيرة إمداد بكافة البيانات والمعلومات والوثائق المحاسبية التي يحتاج إليها للقيام بمهامه، ومنه يتضح أن المحاسب المالي لا يتحمل كليا مراقبة المردودية على الوجه المحدد، بصفة عامة مراقب التسيير لا يهتم فقط بالمردودية المالية بل يتعد إلى الاهتمام بالمردود الاقتصادي للمؤسسة وهو يستعمل عادة تقنيات الإنتاج للمسؤول المالي ومن هذه التقنيات ما يلي:

ـ المحاسبة التحليلية.

ـ مصلحة الدراسات الاقتصادية ... الخ.

بصفة عامة هذا ما يمكنه من ضبط مراقبة المردودية بصفة مستمرة أي المسؤولية الملقاة على كاهل المراقب المالي ومراقب التسيير يجب أن تكون خالية من الغموض في الميدان العلمي حيث هذه التفرقة البعيدة عن التطبيق في بعض البلدان.

وخلاصة القول أن مراقبة المردودية تقع على عائق كل من مراقب التسيير والمراقب المالي حيث أن المؤسسة إذا ما تمكنت من توضيح مسؤولية كل منهما واتخاذ إجراءات فعالة وتوفير كل البيانات، يتمكنان مراقبة المردودية ومنه الحفاظ على نتائج المؤسسة والعكس سيصبح في الحالة الأخرى.

ثانيا: قياس المردودية

"إن قياس المردودية شيء لابد منه لمعرفة نقاط القوة والضعف بغية تصحيح العجز والنهوض بالمردودية نحو الاتجاه السليم، ففي جميع المؤسسات ، التسيير المالي ومراقبة التسيير يرتبطان ارتباطا وثيقا بالمحاسبة.

إن تحليل التسيير وخاصة دراسات المردودية المعنية ففي المرحلة الحالية تضم المحاسبة فرعين متكاملين: [1]

1 ـ عيسي لعجالي و صالح شلالة، المردودية المالية والاقتصادية، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأشغال الطرق بولاية الوادي، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم المالية والتجارية، فرع مالية ومحاسبة، المدرسة العليا للتجارة بالجزائر، 1992، ص 12.

ـــ المحاسبة العامة.

ـــ المحاسبة التحليلية.

ففي منظور تسييري يسمح باعتبار عملية الجمع ومعالجة المعلومات المحاسبية تبدأ بالمحاسبة التحليلية لكن في هذا العنصر نحاول الاهتمام بالنتائج المحسوبة أو التي يمكن حسابها في المحاسبة العامة .

إن النتائج الناشئة عن المحاسبة العامة لديها صفتين هما:

أـــ من جهة يقيسان نتائج المؤسسة بالنسبة للمرحلة المحاسبية أو النسبة المحاسبية.

ب ـــ من جهة أخري يحضان مجموع نشاطات المؤسسة، ومن خلال هذين الصفتين نستطيع المعرفة في مرحلة معينة المردودية الإجمالية للمؤسسة فمن أجل غاية المراقبة، القياس المطلق للمردودية يجب أن يكمل بالقياس النسبي والذي نعبر عنه في صيغة معدلات وبالنسبة هي:

النتيجة الصافية مقسومة علي مجموع الأصول

إن هذه النسبة تقيس مردودية رؤوس الأموال المستثمرة في المؤسسة، بمعني آخر يعني مردودية الاستغلال والتي تدرس عن طريق التحليل التقليدي، تحليل التكاليف والحجم والربح والنسبة هي:

مجموع الأصول مقسومة علي الأموال الخاصة ....

تدل بصفة غير مباشرة علي درجة الاستدانة المؤسسة ونستطيع كتابة هذه النسبة كما يلي:

مجموع الأصول مقسومة علي الأموال الخاصة = إلي واحد مضافا إليه نسبة الديون علي الأموال الخاصة.

يلاحظ ظهور معدل الاستدانة وبتحول هذا المعدل نحصل علي عملية آلية تسمي بتأثير الرافع.

وأخيرا ترتبط مردودية الأموال الخاصة في المؤسسة بمردودية الاستغلال وبدرجة الاستدانة."

المبحث الثاني: المردودية الاقتصادية والمالية

من خلال هذا المبحث سنحاول معرفة بعض المفاهيم المردودية الاقتصادية ودراسة المردودية المالية التي هي محور دراستنا في هذا الفصل،أي التطرق إليها من الجانب النظري البحت،ثم نتطرق في المطلب الثالث والرابع من هذا المبحث إلى دراسة عتبة المردودية وطرق حسابها.

المطلب الأول: مفهوم المردودية الاقتصادية :

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى تعريف المردودية الاقتصادية: [1]

أولا : تعريف المردودية الاقتصادية

تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيسي،وتستبعد النشاطات الثانوية وذات الطابع الاستثنائي، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية،وهي تقاس بمعدل المردودية الاقتصادية.

معدل المردودية الاقتصادية (Re)= نتيجة الاستغلال بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية

أي تقاس مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال، أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال.

ـ **الأصول الاقتصادية**: تتمثل في الوسائل المستخدمة لتحقيق نشاط المؤسسة وتتمثل في مجموع الاستثمارات واحتياجات رأس المال العامل و النقديات.

الأصول الاقتصادية= الاستثمارات + النقديات + احتياج رأس المال العامل

ـ **النتيجة الاقتصادية**: تتمثل النتيجة الاقتصادية في نتيجة المؤسسة قبل الضريبة علي الأرباح والمصاريف المالية.

النتيجة الاقتصادية= النتيجة الصافية + الضريبة علي الأرباح + المصاريف المالية

1 ــ إلياس بن ساسي ويوسف قريشي،جامعة ورقلة الجزائر، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر الأردن ،عمان ، 2006،ص: 267 .

ثانيا: أهداف المردودية الاقتصادية

وتتمثل أهدافها في ما يلي:[1]

المر دودية الاقتصادية تأخذ أشكالا مختلفة للمساهمة في الوسط الاجتماعي والاقتصادي وأن هدف المر دودية الاقتصادية أصبح وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية بمعناها الواسع وان الهدف الرئيسي يتفرع عنه عدة أهداف أخرى حيث أن هذه الأخيرة تعتبر المؤسسة المكان الخاص والفضل الذي يحقق هذه الأهداف والتي تتمثل فيما يلي:

1 ــ هدف خلق الفائض الاقتصادي.

2 ــ هدف الكامل الاقتصادي.

3 ــ هدف تراكم العملة الصعبة.

4 ــ هدف التوازن الجهوي.

ونجد أن تحقيق هذه الأهداف يتوقف على طاهرة التطور والتماسك الذاتي المستقبلي كما تشكل أيضا إعادة الإنتاج للأهداف العملية الإستراتيجية التنموية وتستهدف الاستغلال الاقتصادي.

1 ــ **هدف خلق فائض اقتصادي**: ولدراسة الهدف الأول نتطرق إلى دراسة كيفية تكوين هذا الفائض وكذالك كيفية توزيع هذا الفائض وكذلك كيفية توزيع هذا الفائض.

أ ــ تكوين الفائض:يجب على المؤسسة خلق فائض اقتصادي ليكون محرك للتطور الاقتصادي ، وحجم هذا الفائض يعكس مساهمة المؤسسة في تدعيم التنمية الاقتصادية.

ب ــ توزيع الفائض: يوجد طريقتان لتوزيع الفائض هما:

- طريقة الفائض: إن الفائض الذي حققته المؤسسة والذي يعتبر هذه الأخيرة الهدف الأساسي يمكن تقسيمه إلى أربعة أقسام وهم:

ــ فائض الإنتاج عن المحيط أو البيئة

ــ الفائض المحيط أو البيئة

ــ الفائض الموجود في المؤسسة

1 ــ لعجالي زين العابدين ،مرجع سابق، ص ،ص: 22،25 .

ـ الفائض الناتج عن التضخم

إن التوزيع الفائض يكون بين مختلف فئات العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية للمؤسسة، ومعالجتها يكون عن طريق (السعر الأقصى والسعر القاعدي ومعدل الفائدة وكذلك معدل الرواتب ومعدل الضرائب... إلخ).

- طريقة القيمة المضافة : هي عبارة عن إحدى عناصر الفعالية الاقتصادية ومن ناحية سلم توزيعها فإن المحللون الاقتصاديون يوضحون بعض المعلومات موجزها فيما يلي:

ـ معلومات عن الظروف المالية والناتجة عن المحيط وكذلك عن طريق الاقتطاعات البنكية (فوائد جبائية، ضرائب)

ـ معلومات عن تسديد القوى العاملة.

2 ـ **هدف الكامل الاقتصادي**: أن هدف الاقتصادي يعتبر من أهم الأهداف للمردودية الاقتصادية من ناحية النهوض بالمؤسسة،وكذلك تنمي الاقتصاد الوطني، فهذا الهدف يرمي إلى تحقيق تكامل منسجم واقتصاد متماسك ومتكامل.

3 ـ **هدف تراكم العملة الصعبة**: حيث أن هذه العملات تأتي انطلاقا من المساهمة على مستوى الصادرات هذا من جهة وعلى الوردات من جهة أخرى.

4 ـ **هدف التوازن الجهوي**: إن المردودية الاقتصادية تهدف إلى إيجاد توازن بين مختلف الصناعات ومختلف الجهات الاقتصادية بقصد القضاء على العزلة من جهة والتمركز في منطقة دون أخرى من جهة أخرى.

وخلاصة القول أن المردودية الاقتصادية تهدف إلى تحقيق أغراض أبعد من تلك الأغراض التي تعمل على تحقيقها المردودية المالية والمر دودية الاقتصادية في المؤسسة.

المطلب الثاني: مفهوم المر دودية المالية ومركباتها

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى تعريف المردودية المالية ومركباتها كما يلي: [1]

أولا: تعريف المر دودية المالية

تعد المر دودية المالية مؤشرا من المؤشرات التي تستطيع من خلالها المؤسسة معرفة مدى فعاليتها المالية، خاصة وأن الغاية الأولى للمؤسسة وتمكن في كونها غاية مالية بحثه، بحيث أنها تسعى من خلال شتى الاستراتجيات المتبناة إلى تعظيم ثروة المساهمين الذين يطمحون دائما إلى تحسين المردودية رؤوس أموالهم المستثمر في المؤسسة،هذا ما يسمح لها من تعزيز قوتها التمويلية أي قدرتها على توفير الأموال اللازمة لتمويل نشاطاتها من جهة، ومن الرفع من قيمتها في السوق من ناحية أخرى.

ولحساب المردودية المالية فإننا نعتمد على كل المبيعات والأموال الخاصة ومجموع الأصول إذ هذه المردودية ما هي إلا مقياس الذي يشير إلى مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، وتوفير الأموال الكافية لضمان استمرار نشاطها وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

ثانيا: مركباتها

لبيان المركبات التي تتركب منها المردودية المالية، فإننا سنعتمد إلى تفكيك هذه الأخيرة على النحو التالي:

سبقا وأن علمنا بأن المردودية المالية = نتيجة الدورة المالية /الأموال الخاصة

وبالتالي فإنه بالإمكان تفكيك العلاقة أعلاه على مرحلتين كما يلي:

ــ **المرحلة الأولى**: وتتركز على إدخال مفهوم مجموع الأصول على العلاقة السابقة بحيث تصبح كما يلي:

نتيجة الدورة المالية / مجموع الأصول= نتيجة الدورة المالية / مجموع الأصول × مجموع الأصول / الأموال الخاصة

1 ــ يوسف مامش، ناصر دادي عدون ،مرجع سابق ص،ص:20، 25 .

حيث، أن نتيجة الدورة المالية / مجموع الأصول: تمثل إحدى العلاقات المحددة لنسبة المردودية الاقتصادية .

مجموع الأصول/الأموال الخاصة: تشير بشكل غير مباشر إلى درجة الاستدانة للمؤسسة .

المرحلة الثانية: وتركز على إدخال مفهوم رقم الأعمال علي العلاقة السابقة المحددة للمردودية الاقتصادية وهذا كما يلي:

نتيجة الدورة المالية / مجموع الأصول = نتيجة الدورة المالية / رقم الأعمال ×رقم الأعمال / مجموع الأصول

حيث أن ، نتيجة الدورة المالية / رقم الأعمال: تمثل هامش النتيجة،وتعبر على مقدار الوحدات النقدية من نتيجة الدورة الذي يمكن للمؤسسة أن تتحصل عليه من كل وحدة نقدية محققة من رقم الأعمال.

رقم الأعمال / مجموع الأصول :يمثل معدل دوران مجموع الأصول، والذي يعبر على عدد مرات دوران أو تجدد مجموع الأصول خلال كل دورة.

ومع الأخذ بعين الاعتبار لنتائج المرحلتين الأولى والثانية لتفكيك نسبة المردودية المالية فإنه ينتج ما يلي:

المردودية المالية = نتيجة الدورة المالية / الأموال الخاصة =نتيجة الدورة المالية / رقم الأعمال × رقم الأعمال / مجموع الأصول

وعليه فإن **المردودية المالية = معدل هامش النتيجة × معدل دوران الأصول × درجة الاستدانة**

يتضح مما سبق أن المركبات الأساسية للمردودية المالية تتمثل في كل من درجة الاستدانة معدل هامش النتيجة ومعدل دوران الأصول ، وبما أن هذين الأخيرين، يعتبر أن من المكونات الأساسية للمردودية الاقتصادية ، فإنه يمكن الاستنتاج مباشرة بأن مستوى المردودية المالية يتحدد تبعا لمستويات كل من المردودية الاقتصادية ودرجة المديونية أي أن:

المر دودية= المر دودية الاقتصادية × درجة الاستدانة....

مع العلم بأن النسبة(مجموع الأصول/ الأموال الخاصة)، المسماة كذالك بمعامل الاستدانة

يمكن كتابتها على الشكل الموالي:

مجموع الأصول/الأموال الخاصة = (الأموال الخاصة + مجموع الديون)/ الأموال الخاصة

مجموع الأصول/ الأموال الخاصة = (الأموال الخاصة/ الأموال الخاصة) + (مجموع الديون / الأموال الخاصة)

(مجموع الأصول / الأموال الخاصة)=1 + مجموع الديون / الأموال الخاصة

فإن العلاقة(1) تأخذ شكل العلاقة التالية:

المر دودية المالية = المر دودية الاقتصادية ×[1+(مجموع الديون/ الأموال الخاصة)]

هذه العلاقة تبرز بوضوح بأن المر دودية المالية ترتبط ارتباطا وثيقا بكل درجة الاستدانة، ومستوى المر دودية الاقتصادية، التي تحدد بناء على معدل هامش النتيجة ومعدل دوران الأصول.

ويمكن تلخيص كل ما سبق ذكره بشأن مركبات المردودية المالية في الشكل التالي:

الشكل رقم (2): يمثل مركبات المردودية المالية

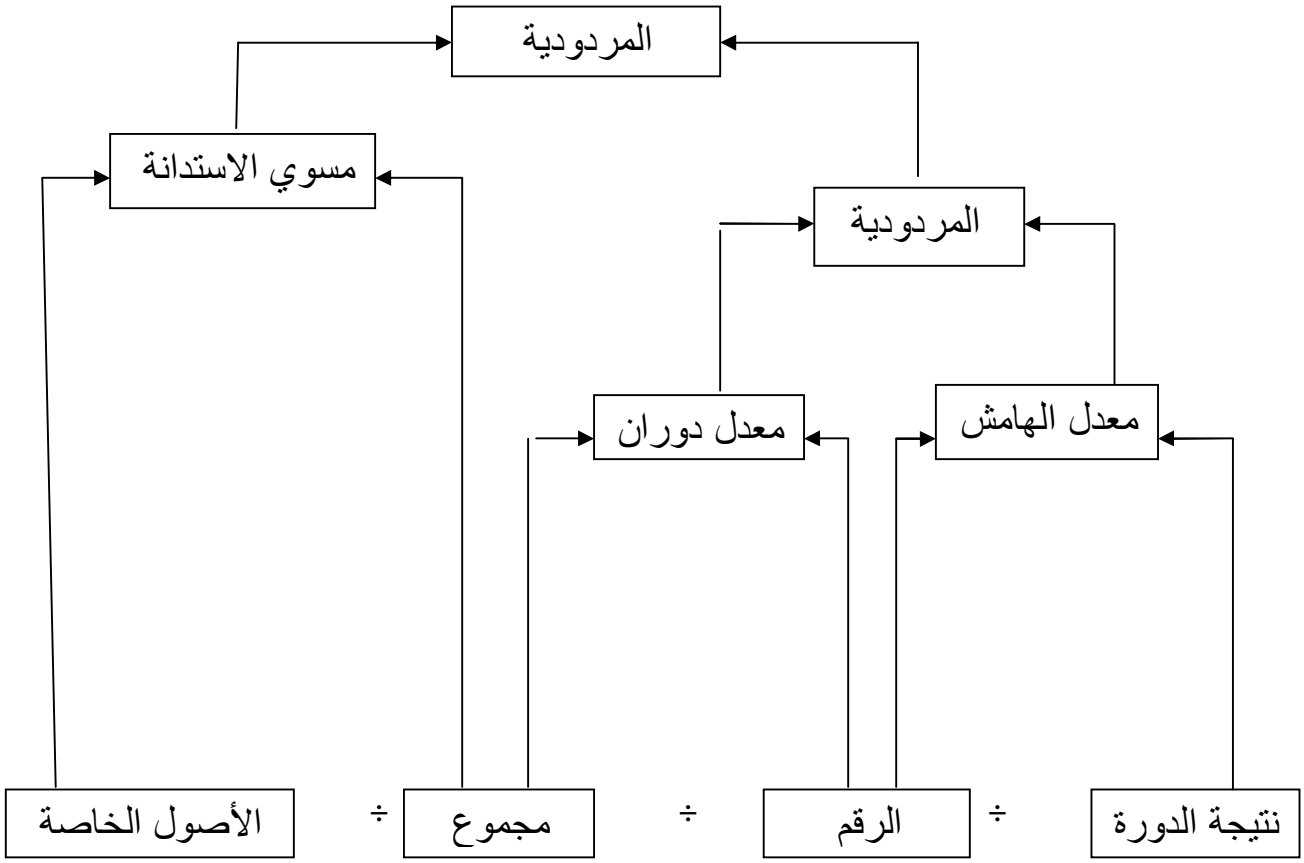

المصدر: يوسف مامش، ناصر دادي عدون ،مرجع سابق ص:25 .

من خلال التمعن في الشكل السابق،فإنه يمكن القول بأن تحقيق معدل هامش مرتفع لا يعني بالضرورة الحصول على معدل مردودية اقتصادية جيد، بل إن هذا الأخير متوقف على الثنائيتين،معدل

هامش النتيجة ومعدل دوران الأصول وكذلك الأمر بالنسبة للمردودية المالية، حيث أن تحقيق معدل مردودية اقتصادية جيد لا يعني أوتوماتيكيا تحقيق معدل مردودية مالية جيد، بل يجب الأخذ بعين الاعتبار علاوة عن معدل المردودية الاقتصادية،مستوى الاستدانة والأثر الذي يتركه أيضا على المردودية المالية (أثر ايجابي أو سلبي). هذا ما يجر إلى القول بأن المردودية المالية تعكس كلا من مردودية الأصول (المردودية الاقتصادية) والمر دودية هيكل رأس مال المؤسسة، بل مدى مساهمة كل منها في تحقيق المردودية المالية.

المطلب الثالث: عتبة المردودية والافتراضات التي تقوم عليها

من خلال هذا المطلب سنتناول ما يلي:

أولا: تعريف عتبة المردودية

"وهي النقطة التي تصل فيها المؤسسة برقم الأعمال أو بالزمن إلى تغطية مجموع تكاليفها برقم أعمالها أي تحقيق فيها نتيجة معدومة، وانطلاقا من هذه النقطة (من هذا الرقم والزمن) تبدأ المؤسسة في تحقيق الأرباح، وقبل هذه النقطة تكون قد حققت خسارة."[1]

"ويمكن القول أيضا بأنها حجم النشاط المترجم برقم الأعمال، أين يتم تغطية التكاليف الهيكلية بصفة، كلية وبالتالي لا يترك نشاط الاستغلال لا ربح ولا خسارة "[2]

"وقد أستعمل المفهوم الأول في التحليل نظرا لسهولته، وقد وضعت عتبة المردودية كنقطة انطلاق كل سياسات المؤسسة، ولكن هذه السهولة في الاستعمال تنطلق من فرضيات مختلفة منها:

1 ــ تؤخذ الأعباء والإيرادات أو النواتج بطريقة إجمالية ، وبالتالي فالأعباء الثابتة الإجمالية يمكن أن تحدد بخط موازي لمحور السينات عند تمثيلها بيانيا (على علم متعامد).

2 ــ نكتفي باستعمالها في مدة قصيرة (رغم أن هناك مستعمليها لا يتقيدون كثيرا بالمدة القصيرة) وينتج من هذا الأخير عدم تغير بعض العناصر:

ــ سعر البيع الوحدة يبقى ثابت مع تغير الكميات المباعة،وفي حالة وجود عدة منتجات فإن التوزيع بينها يبقى ثابتا

1 ــ ناصر دادي عدون،التحليل المالي ،جزء الأول، دار المحمدية العامة، بمطبعة لجزائر ،ص: 105.

2 ــ خميسي شيحة،التسيير لمالي للمؤسسة ،دار هومة للنشر والتوزيع الجزائر، 2010 ،ص :105.

ـــ أسعار عوامل الإنتاج تبقى دون تغيير ولا تتأثر بالكميات المنتجة" [1]

ـــ ونستنتج من النقطتين السابقتين أن التكاليف المتغيرة تكون متناسبة تناسبا كاملا مع حجم النـــشاط أو رقم الأعمال

3 ـــ توافق تحمل الأعباء وإنفاق المصاريف زمنيا.

4 ـــ توافق الحصول على نواتج ودخول الإيرادات زمنيا.

5 ـــ نعتبر دائما أن حجم الإنتاج المتوج هو نفس الحجم المباع أي دون تغير المخزون.

ثانيا: الافتراضات التي تقوم عليها عتبة المردودية

لتحليل عتبة المردودية وتحقيقها لا بد من توفر عدة افتراضات والتي تعد بدورها كقواعد وأسس يبنى عليها التحليل وهي: [2]

ـــ إمكانية فصل التكاليف الثابتة على التكاليف المتغيرة.

ـــ تغيير التكاليف المتغيرة بالتناسب مع حجم النشاط.

ـــ ثبات التكاليف الثابتة في حدود معينة لنشاط.

ـــ حجم الإنتاج مساوي لحجم المبيعات.

كما توجد افتراضات أخرى نذكر أهمها:[3]

ـــ الكثافة الإنتاجية تظل ثابتة خلال فترة التحليل.

ـــ إن حجم الإنتاج هو العامل الوحيد الذي يؤثر علي تكاليف(التحليل في المدى القصير).

ـــ أسعار المواد وعناصر الإنتاج الأخرى لا يتغير خلال فترة التحليل.

ـــ توافر تحمل التكاليف واتفاق المصاريف زمنيا.

ـــ نكتفي باستعمالها في المدى القصير.

---

1 ـــ ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص:106 .

2 ـــ يحي محمد أبو طالب ،المحاسبة الإدارية نظام المعلومات التخطيط والرقابة إتخاد القرارات، مكتبـــة عـــين شـــمس ،مـــصر، 1986 ، ص:171.

3 ـــ أحمد نور، المحاسبة الإدارية وبحوث العمليات ، مؤسسة شباب ، جامعة مصر، 1985، ص :155 .

ـــ توافق الحصول على نواتج ودخول الإيرادات زمنيا

المطلب الرابع: حساب عتبة المردودية وتمثيلها البياني

ويتم حساب عتبة المردودية بطريقتين هما:

ـــ التحديد المحاسبي.

ـــ التحديد الاقتصادي

أولا: التحديد المحاسبي

"ويتم تحديد عتبة المردودية محاسبيا بثلاث طرق وهي التحديد بالقيمة، التحديد بالكمية، التحديد بالزمن. ويتم التحديد القيمة جبريا وبيانيا لكل طريقة من الطرق الثلاثة."[1]

1ـــ التحديد بالقيمة:

أ ـــ جبريا: انطلاق من تساوي الإيرادات الإجمالية (RT) مع التكاليف الإجمالية (CT)حسب التعريف السابق لعتبة المردودية فإنه يمكن استخلاص ما يلي: [2]

CM=CF CA – CV = CF CA = CV +CF CA=CT

نعلم بأن التكاليف المتغيرة تتناسب مع رقم الأعمال (CA) تناسب كاملا وهذا ما يحقق القيمة CM/CA ثابتة في المدة القصيرة.

ويأخذ مستوي العتبة ورقم الأعمال السنوي نستطيع كتابة:

CM/CA=M°/SR

M°: تمثل الهامش على التكلفة المتغير على مستوى العتبة

MC: يمثل الهامش على التكلفة المتغيرة

SR: يمثل عتبة المردودية

CA: رقم الأعمال

1 ـــ أحمد نور، مرجع سابق ،ص :155.

2 ـــ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير،التحليل المالي الجزء الأول، دار المحمدية الجزائر، 1999 ،ص ص : 106 ،108 .

ولدينا عند مستوى العتبة CM=CF

وبالتالي الحصول على المعادلة التالية : CF/SR= CF/SR

ويمكن حساب العتبة بالعلاقة التالية : SRv = CF.CR/MC

- "التمثيل البياني بواسطة العلاقة M=CF

ليكن Y_1يرمز إلى الهامش على التكاليف المتغيرة (M) التابع لرقم الأعمال (CA) المعين بالرمزX.

هذا التابع يعرف كما يلي : $Y_1=KX_1$

ليكن Y_2يرمز إلى التكاليف الثابتة(CF) يعرف كما يلي Y_2=CI"[1]

الشكل رقم (3): يوضح تمثيل عتبة المردودية عن طريق M=CF

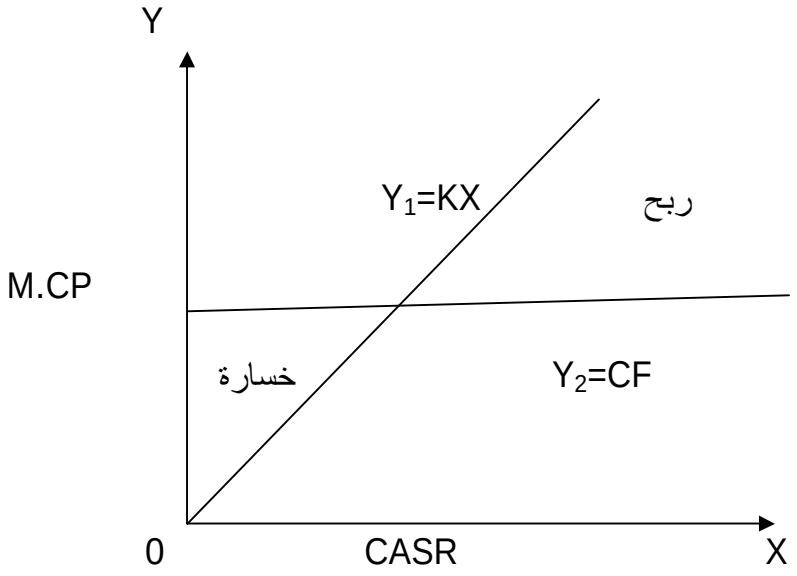

CASR: يمثل رقم الأعمال عند نقطة التعادل

المصدر:عبد الكريم دحو الواضح في التحليل الاستغلال دار هومة الجزائر، 1999،ص:53.

- التمثيل بواسطة علاقة:R = M- CF

ليكن Yمتغير يرمز إلى النتيجة (R) التابع لرقم الأعمال (CA) المعين بالرمز X هذا التابع يعرف كما يلي: Y= KX-CF

1 ــ عبد الكريم دحو، الواضح في تحليل الاستغلال، دار هومة ، الجزائر،1999، ص : 53 .

الشكل رقم (4) يوضح تمثيل البياني عتبة المردودية عن طريق R=M-CF

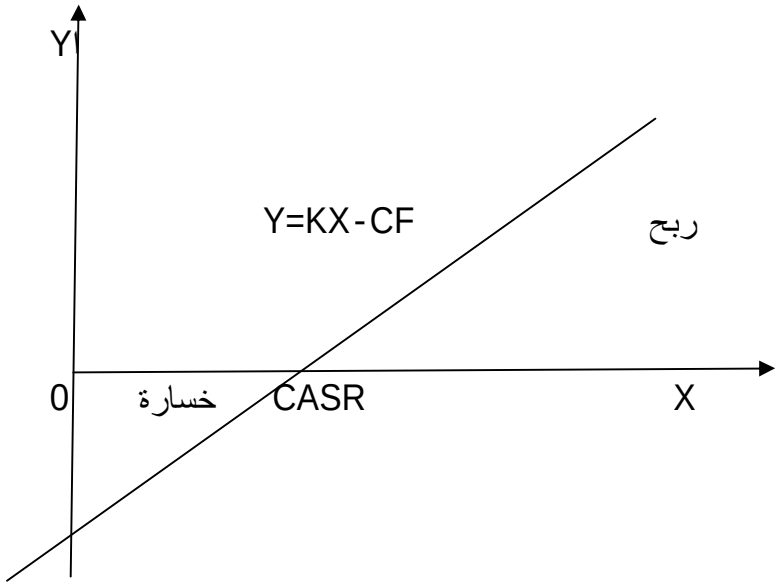

المصدر:عبد الكريم دحو ، مرجع سابق، ص: 54.

- التمثيل بواسطة العلاقة :CA= CT

ليكن Y_1متغير يرمز إلى رقم الأعمال CA التابع لرقم الأعمال المعين بالرمز X هذا التابع يعرف كما يلي : Y_2= AX+CF

الشكل رقم (5) :يوضح تمثيل عتبة المردودية عن طريق CA=CT

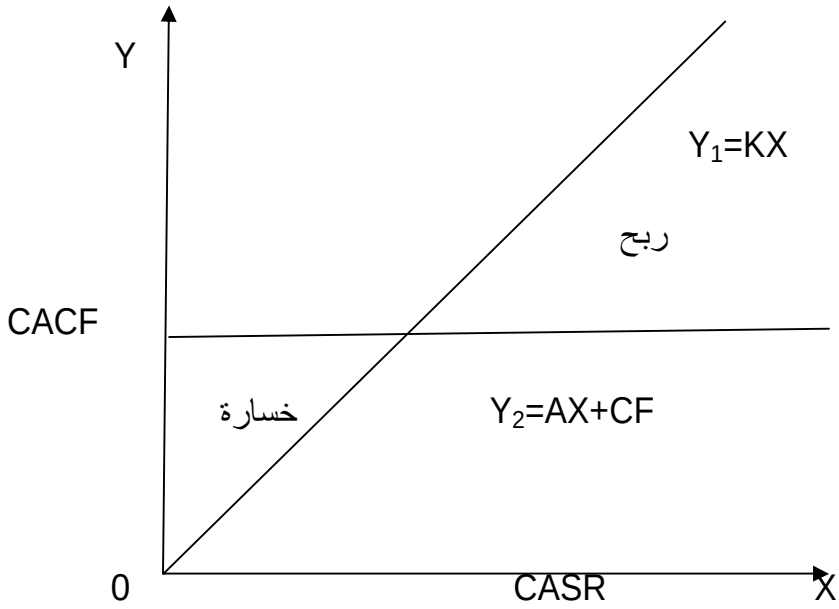

المصدر:عبد الكريم دحو، مرجع سابق، ص: 53.

2ـــ التحديد بالكمية

أ ــ جبريا:

باستعمال معادلة الكلية (CT) ومعادلة رقم الأعمال للعتبة (CASR) يكون لدينا : [1]

$$U.Q + CF = P.Q \qquad CT = CASR$$

حيث:

U: التكلفة المتغيرة للوحدة

Q: عدد المنتجات المنتجة المباعة

CF: تمثل التكاليف الثابتة الكلية

$$Q = CF/ P - V$$

هذه الكمية المتحصل التي نحصل عليها تمثل عتبة المردودية بالكمية أي عدد الوحدات التي تحقق فيها المؤسسة التعادل ونرمز لها بالرمز: $SR_Q = CF / P- V$

ب: بيانيا

إن التمثيل البياني لعتبة المردودية له ثلاث طرق كما في الأسلوب السابق (التحديد بالقيمة) لكــن الاختلاف يمكن في محور السينات برقم الأعمال (CA) بمثل حجم النشاط (Q).

- التمثيل البياني بواسطة العلاقة M =CF كما يلي:[2]

ليكن Y_1 متغير يرمز إلى الهامش على التكلفة المتغيرة (M) التابع لحجم المبيعات (Q) المعين بالرمز X هذا التابع يعرف كما يلي: Y_1 =CF

ليكن Y_2 متغير يرمز إلى التكاليف الثابتة (CF) ويعرف كما يلي: $Y_2 = CF$

1 ــ ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص،ص: 106،108.

2 ــ عبد الكرم دحو، مرجع سابق، ص : 58.

الشكل رقم (6): يوضح تمثيل عتبة المردودية عن طريق العلاقة: M= CF

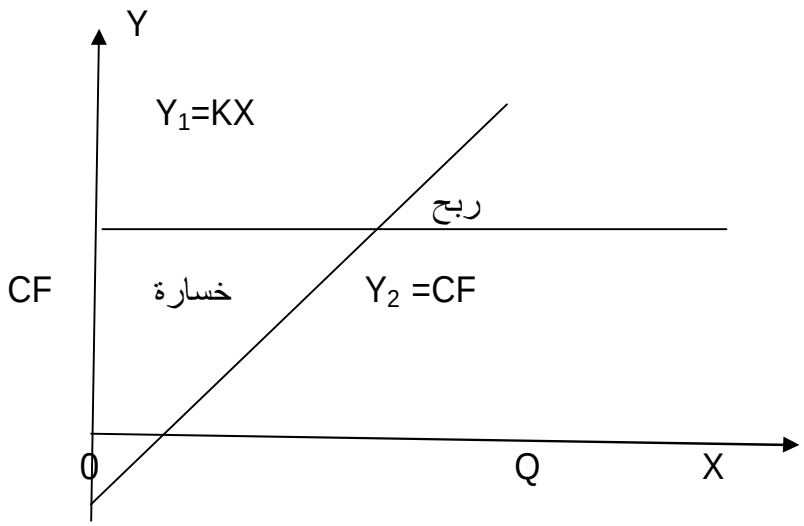

المصدر: عبد الكريم دحو، مرجع سابق، ص 58.

التمثيل البياني بواسطة العلاقة R = M – CF كما يلي: [1]

ليكن التابع متغير إلى النتيجة (R)التابع لحجم المبيعات (Q) المعين بالرمز Xهذا التابع يعـرف كمـا يلي:R = M – CF

الشكل رقم (7) :يوضح تمثيل عتبة المرد ودية عن طريق العلاقة: R = M- CF

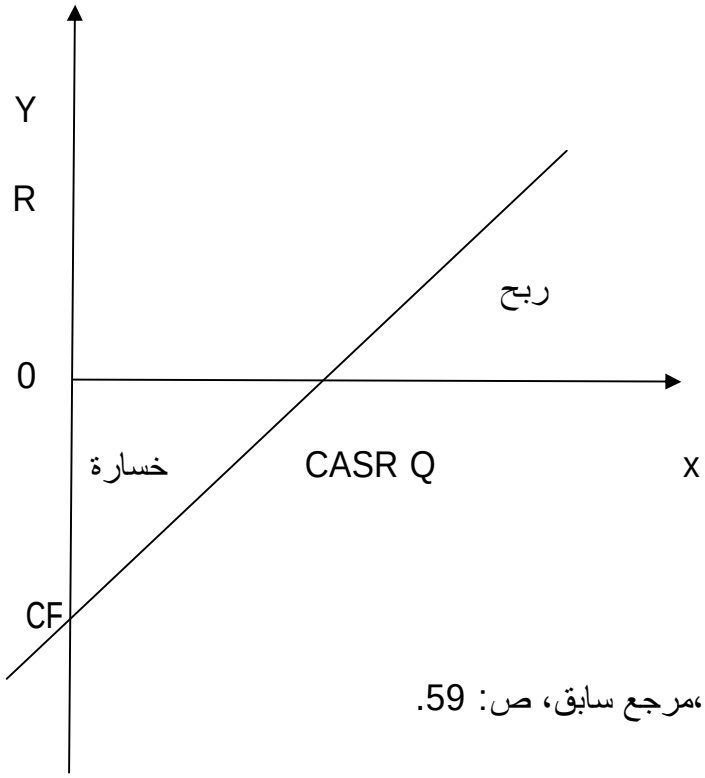

المصدر: عبد الكريم دحو،مرجع سابق، ص: 59.

1 ــ عبد الكريم دحو، مرجع سابق ،ص: 58.

- التمثيل البياني بواسطة العلاقة:

ليكن Y_1متغير يرمز إلى رقم الأعمال (CA) التابع لحجم المبيعات (Q) المعين بالرمز وهذا التابع يعرف كما يلي : $Y_1 = BX$

ليكن Y_2 متغير يرمز إلى مجموع التكاليف التابع لحجم المبيعات المعين بالرمز X هذا التابع يعرف كما يلي: $Y_2 = CV.X + CF$

الشكل رقم (8): يوضح تمثيل عتبة المردودية عن طريق العلاقة :CA=CT

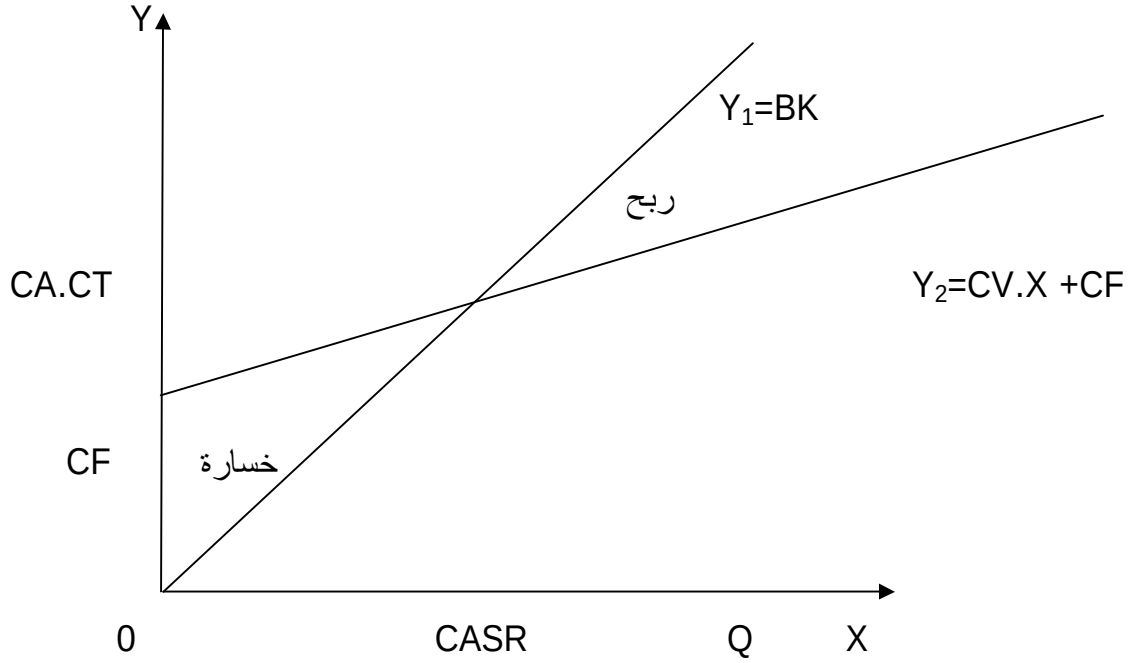

المصدر: عبد الكريم دحو ،مرجع سابق ،ص: 59.

3 ــ التحديد بالزمن:

أ ــ جبريا :

إن تاريخ تحقق العتبة يعد هاما للغاية خاصة إذا علمنا أن ربط حركة النشاط بعمل الزمن يسمح بتجاوز كثير من الفرضيات الصعبة.(1)

وبما أن نسبة العتبة إلى رقم الأعمال (CA)تساوي نسبة مدة رقم الأعمال أي:

$$SR/SV = SR_T/CA_T$$

1 ــ عيسى جرادي، محاسبة التكاليف،دار الشهاب،الجزائر، ص، ص:148،149 .

SR_T: مدة العتبة

CA_T: مدة رقم الأعمال (360 يوم).

ولدينا :

$SR/CA=CF/M$ $SR_T/CA_T=CF/M$ $SR_T=CF.CA_T/M$

ب ــ بيانيا

وبنفس الطريقة التي تتم بها تمثيل العتبة في الطريقتين السابقتين(بالقيمة والكمية) إلا أنــه يــتم تمثيــل الزمن على محور الفواصل الذي يعوض رقم الأعمال (CA)أو حجم النشاط (Q)أما محــور التراتيــب فيمثل الهامش على التكلفة المتغيرة عندما نستعمل العلاقة: [2] $M=CF$

كما يمثل محور التراتيب رقم الأعمال(CA)ومحور التكاليف(CT).

عند استعمال العلاقة: $CA=CT$

لنفترض أن: $Y_1=20000$ $Y_2=25000$

الجدول المساعد

X	0	12
Y1	20000	20000
Y2	0	30000

2 ــ سالم بن دواشي وآخرون، أثر التخطيط المالي على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية ،مذكرة لنيل شهادة الليسانس ،فرع المحاســبة ،بالوادي،2007 /2008،ص:77.

الشكل رقم (9): يوضح تمثيل عتبة المردودية زمنيا (SR_T)

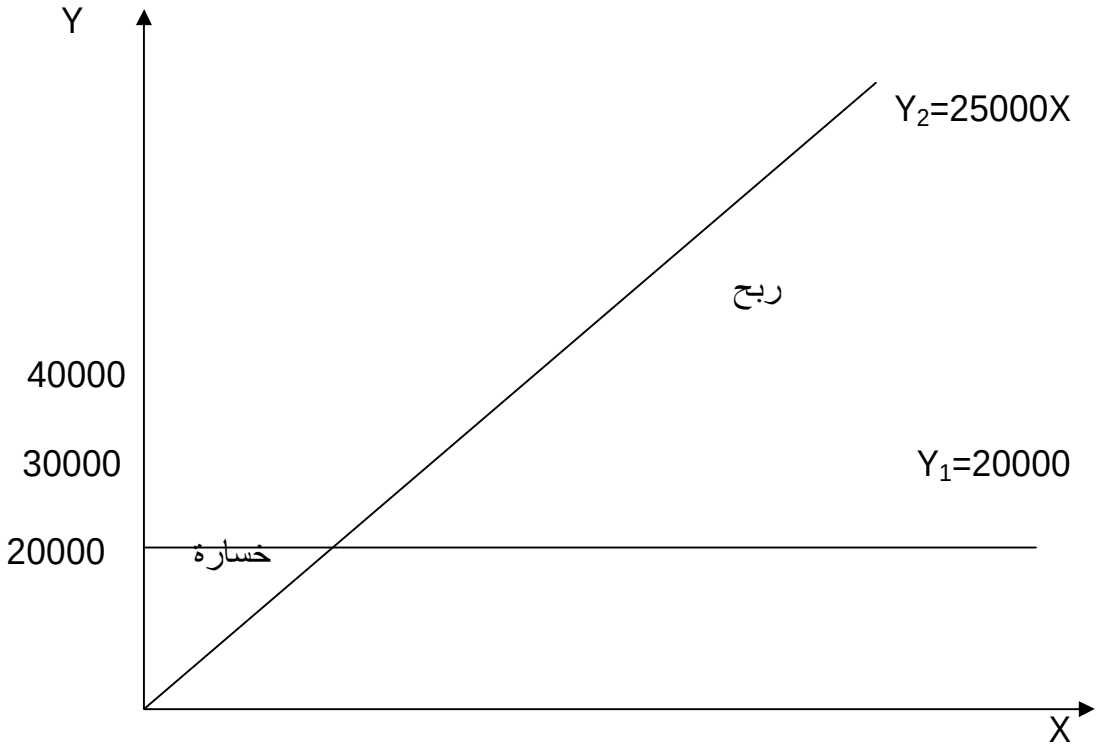

المصدر:عسى جرادي،مرجع سابق، ص: 152.

ثانيا: التحديد الاقتصادي

وهناك طريقتين للتحديد الاقتصادي لعتبة المردودية وهما: [1]

1 ــ الطريقة الكلية:

تستعمل هذه الطريقة الإيرادات (RT) و التكاليف الكلية (CT) لتحديد عتبة المردودية ويــتم تحديــدها وفقا لهذا الأسلوب كالأتي:

$$RT = P - Q \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

$$CT = CV + CF \quad \ldots\ldots\ldots 2$$

$$R = RT - C\,T \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 3$$

1ــ سالم بن دواشي وآخرون ،مرجع سابق ،ص : 78.

يحث التعادل عندما: RT =CT أي R= 0

2 ــ الطريقة الحدية:

تعتبر هذه الطريقة هي الأفضل من حيث التحليل وتستخدم الإيرادات الحدية (RM) و التكاليف الكلية المتوسطة (CT_A) لتحديد عتبة المردودية حيث السعر الفردي يساوي الإيراد الحدي أي MR= P ،بما أن في سوق المنافسة الكاملة ويتم تحديد العتبة وفقا لهذه الطريقة كالأتي :

عندماCTA=RM حيث منحنى التكاليف الكلية المتوسطة(CT_A) يكون في حالة تزايد أي $CT_A > CM$.

المبحث الثالث: تحليل المردودية وأثر الرافعة المالية

إن التحليل بواسطة النسب المالية يعد أهم الطرق التي تسمح بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، حيث تقوم بعض المؤسسات بالاعتماد علي التكاليف الثابتة حني تحقق أرباحا أكبر، غير أن أثر الرافعة المالية لها علاقة بالمردودية المالية، وذلك بدلالة المردودية الاقتصادية كما موضحا في المبحث.

المطلب الأول: دراسة وتحليل النسب المالية والمر دودية المالية

تعتبر النسب المالية من المؤشرات والوسائل المستخدمة في دراسة المركز المالي للمؤسسة وهي أداة مفيدة إذا استخدمت بدقة لأنها العلاقات القائمة بين الأرقام التي تتضمنها القوائم المالية، حيث تكمن في أنها تعطي إرشادات ودلالات خاصة يمكن أن يستعمل فيها المحلل كفاءته وتجربته.

أولا: النسب المالية

سنحاول التعرض إلي ما يلي:

1ــ تعريف النسب المالية.

"تعرف النسبة المالية بأنها علاقة كسرية بين قيمتين بمركزين أو حسابين من الجداول النهائية المحاسبية للمؤسسة مثل الميزانية المالية ويمكن حساب عدد كبير من النسب ويشترط أن يكون للنسب المالية معني مالي كما وضعت لكل نسبة قيمة نموذجية تقاس إليها قيم النسب المحسوبة. وتفيدنا في حساب وتحديد الوضعية المالية للمؤسسة. "[1]

1 ــ رابح حمودي ،دروس وتطبيقات في المحاسبة، السنة الثالثة، دار المعرفة، الجزائر، 2003، ص :56

2ـــ **أهم النسب المالية**:سنتطرق إلي ما يلي : [1]

أ ــ نسب الهيكلة

تقوم المؤسسة بواسطة النسب الهيكلية بتحليل الكتل المالية الموجودة في الميزانية وقياس مدى مساهمة الأموال بأنواعها في تمويل المؤسسة ومن أهم النسب ما يلي:

- **نسب التمويل الدائم**: وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم =الأموال الدائمة /الأصول الثابتة

تعتبر هذه النسبة على مستوى الأموال الدائمة بالأصول الثابتة، هذه النسبة تقيس مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، فإذا كانت تساوي الواحد فهذا يعني أن رأس المال العامل الصافي* (الدائم)معدوم، ولكي تكون المؤسسة في أمان فيجب أن تفوق هذه النسبة الواحدة، حيث تكون الأصول الثابتة مغطاة كاملة بالأموال الدائمة، ويبقى فائض يغطي جزءا من الأصول المتداولة.

- **نسبة التمويل الذاتي**:

هذه النسبة مكملة للنسبة الأولى، حيث تعطينا مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، فعند زيادة هذه النسبة عن الواحد هذا يعني أن المؤسسة تمول القيم الثابتة بالأموال الخاصة،وهناك فائض من هذه الأموال، وتحسب هذه النسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الذاتي= الأموال الخاصة /الأصول الثابتة

- **نسبة الاستقرار المالي**:

هذه النسبة تبين مساهمة الأموال الدائمة في التمويل الإجمالي للمؤسسة، وتحسب

بالعلاقة التالية

نسبة الاستقرار المالي =أموال الدائمة / إجمالي الأصول

ب ــ نسبة السيولة:

يقيس هذا النوع من النسب المالية نقدية المؤسسة وقدرتها الوفاء بالتزاماتها في الآجال القصيرة ومن هذه النسب ما يلي:

- **نسبة سيولة الأصول**: بمقارنة الأصول المتداولة نبين مدى سيولة أصول المؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:[2]

نسبة سيولة الأصول= أصول متداولة/ مجموع الأصول

---

1 ــ بوشاشي بوعلام ،المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، الطبعة الثالثة ،دار هومة ،الجزائر1997 ،ص :110 .

2- Gerad Alfons . pali Grandjean. Pratique de gestions et d analyse financier s .pays 1977.p 278.

تبين لنا النسبة سيولة أصول المؤسسة ، فكلما كانت أكبر من(5،0) كلما كان أفضل للمؤسسة.

- **نسبة السيولة العامة**: تبين هذه النسبة مدي قدرة المؤسسة علي الوفاء بديونها في الأجل القصير وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة= مجموع الأصول المتداولة/ الديون قصيرة الأجل

- **نسبة السيولة المختصرة(الآجلة)**: وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة المختصرة= (القيم الجاهزة + القيم غير الجاهزة)/ الديون القصيرة الأجل

وتبين هذه النسبة مدى تغطية الحقوق للديون قصيرة الأجل والنسبة المستحسنة تتراوح ما بين (3،0 و0.5).

ج ــ نسب المديونية: ومن أهمها:[1]

- **نسبة الاستقلالية المالية**: من الطبيعي أن استقلالية المؤسسة تتعلق بمديونيتها إذن ففي هذه النسبة يجب مقارنة الأموال الخاصة بالأموال الأجنبية بالعلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية= الأموال الخاصة / مجموع الديون

وهذه النسبة يجب أن تكون بين (1،2) فإذا تساوت مع العدد (2) معني أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون أو أكثر، مما يجعل المؤسسة قادرة علي الاقتراض أو التسديد، أما إذا كانت عند (1) أو أقل منه ،فهذا يعني أنها تساوي الطرفين أو أقل، ويجعل المؤسسة في وضعية مثقلة بالديون، ولا تستطيع الحصول علي قروض إضافية.

- **نسبة قابلية السداد**: وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة قابلية السداد= مجموع الأصول / مجموع الديون

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة علي الوفاء بديونها في آجالها المحددة كلما كانت هذه النسبة محصورة بين (3، 1) كلما كانت وضعية المؤسسة أفضل كانت إمكانية التسديد كبيرة.

1 ــ بوبكر بن موسي وآخرون ، تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة شركة مطاحن تقرت ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في إدارة الأعمال، ملحقة الوادي، 2002 ص: 52.

د ــ النسب المردودية: وهي العلاقة بين النتائج المحققة والوسائل المستعملة لتحقيق هذه النتائج وتتمثل هذه النسب في شكلها العام كما يلي:[1]

نسبة المردودية= (النتائج المحققة / الوسائل المستعملة) × 100

ومن أهم نسب المردودية نذكر ما يلي:

- **نسبة المردودية الاقتصادية**: تحسب بالعلاقة التالية

نسبة مردودية الاقتصادية = (الربح الصافي / مجموع الأصول) ×100

- **نسبة المردودية المالية**: وتسمي أيضا بنسبة الأموال الخاصة حيث من خلالها مقارنة رؤوس الأموال الموظفة من طرف المؤسسة بالنتائج التي حققتها. وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / رأس المال

- **نسبة مردودية الأصول الثابتة**: وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة مردودية الأصول الثابتة= (النتيجة الصافية / الأصول الثابتة)× 100

- **نسبة مردودية الاستغلال**: هذه النسبة تبين مدى مقدرة المؤسسة علي التحكم في العناصر التي لها علاقة بتكاليف المبيعات وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة مردودية الاستغلال= (نتيجة الاستغلال / رقم الاعمال بدون رسوم) ×100

ه ــ نسب الدوران:

وتستعمل هذه النسب لقياس سرعة تحول الأصول المتداولة إلي سيولة

- **نسب دوران المخزون**: من خلالها نستطيع أن نعرف عدد دوران التي يتجدد فيها المخزون ومعرفة المدة التي تستغرقها في تحويل المحزونات إلي حقوق .

بالنسبة للمؤسسة الصناعية، وتحسب بالعلاقة التالية:[2]

نسبة قابلية السداد= (متوسط المخزون للمواد الأولية/ تكلفة المواد الأولية المستهلكة)×360 **يوم**

بالنسبة للمؤسسة التجارية

2-patrik vizavou: gestion financière. Paris 8.Edition.1992. p: 120

2 ــ عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة، الدار الجامعية مصر، سنة 1979، ص :179.

مدة دوران مخزون البضائع= (متوسط المخزون البضائع/ تكلفة شراء البضاعة المباعة) ×360

ويحسب معدل دوران المخزون بما يلي: **(360/ مدة دوران المخزون)**

وتدل هذه النسبة علي عدد المرات التي يتحدد فيها المخزون ومعرفة المدة التي تستغرق في تحويل المحزونات إلي سيولة.

- **نسبة دوران الموردين**: وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة دوران الموردين= (الموردين + أوراق الدفع / مشتريات السنة)×360

وتقيس هذه النسبة المدة المتوسطة بالأيام أو الشهور، للائتمان الممنوح للمؤسسة من قبل الموردين.

- **نسبة دوران العملاء**: وتحسب بالعلاقة التالية [1]

[المبيعات/ (العملاء+ أوراق القبض)]= (360/ مدة دوران العملاء)

وهي تبين عدد مرات إقبال الزبائن خلال السنة.

ثانيا: تحليل نسب المردودية المالية

تعتبر المردودية المالية الشغل الشاغل للمستثمر فهي المؤشر الذي من خلاله يمكن للمساهمين الذين وضعيو أموالهم تحت تصرف المؤسسة للاطمئنان لهذا القرار كما يعتبر تحقيقها شرطا ضروريا لنمو المؤسسة حتى تضمن المؤسسة نموها لابد عليها أن تستثمر، وذلك من خلال رفع الأموال الخاصة وزيادة مبلغها، لذا فإنها تلجأ إلي المساهمين الجدد مع ضمان تحقيق مكافئة رؤوس أموالهم المستثمرة فيها بصفة معقولة كما أن وجود المردودية المالية يعتبر ضمانا للمحيط المالي خاصة بالنسبة للبنوك أو الدائنين.

ـ وتحدد المردودية المالية أساسا بالنسبة للأموال الخاصة للمؤسسة الموضوعة من طرف شركائها، وكذلك بالنسبة لرقم الأعمال خارج الرسم، وتتشكل نسبة المردودية المالية في:[2]

أ ـ النتيجة الصافية/ رقم الأعمال خارج الرسم

وتمثل هذه النسبة الهامش الصافي بالنسبة للمؤسسة

1 ـ بوشاشي بوعلام، مرجع سابق، ص :114.

2 ـ تامة آمال ومساوي صليحة، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير فرع المالية، المركز الجامعي، الوادي، 2004 / 2005 ص:57.

ب ــ رقم الأعمال خارج الرسم / الأصول

وتمثل هذه النسبة معدل دوران الأصول بالنسبة لرقم الأعمال خارج الرسم للمؤسسة

ج ــ الأصول / رؤوس الأموال الخاصة

وتمثل هذه النسبة تأثر الهيكل المالي للمؤسسة.

ويمكن التعبير أيضا عن نسبة المردودية المالية عن طريق النسبة التي تعطينا الربح حسب السهم وهي كالتالي = **الربح الصافي / عدد الأسهم**

هذه النسبة تحظى باهتمام المساهمين بالأغلبية المهتمين بشراء المؤسسة، في حين يهتم المساهمين بالأقلية بالنسبة التالية= **الربح الموزع/ الأموال الخاصة**

ذلك لأنهم يبحثون عن مدخل لتوظيفاتهم المالية ، ويمكننا تجزئة المردودية إلى ما يلي:

المردودية المالية= (رقم الأعمال خارج الرسم / الأصول) × (النتيجة الصافية / الأموال الخاصة)

أي المردودية المالية= معدل دوران الأصول × الهامش الصافي ×معامل المديونية

وتظهر هذه العلاقة الدور الذي تلعبه المديونية في عملية المرور من المردودية الاقتصادية إلى المردودية المالية عندما ترتفع الحصة النسبية للمردودية فإنها مقام معدل المردودية المالية ينخفض، لكن المردودية المالية تبقى نفسها وذلك إذا انخفض الربح الصافي بنفس القدرة على افتراض سرعة دوران ثابتة.

ومن إبراز هذه العلاقة يجب اللجوء إلى النتيجة الخام، واللجوء إلى معامل تآكل الأرباح عن طريق التكاليف المالية أي:[1]

معامل المصاريف المالية= 1 ـــ المصاريف المالية / النواتج

نستعمل أيضا نتيجة الاستغلال قبل المصاريف المالية وقبل احتساب الضرائب

المردودية المالية= معدل دوران الأصول × الهامش الصافي × معامل المصاريف ×معدل الضريبة

1 ــ زهيرة بوخلط ويمينه فندة، أثر الاستدانة، على مردودية المؤسسة، دراسة حالة فلاحة الجنوب ورقلة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2003، ص: 27.

تقيس هذه العلاقة أثر المديونية على المردودية المالية عندما يرتفع الأصل الإجمالي حسب المديونية.

المطلب الثاني: دراسة الروافع المالية

"إن بعض المؤسسات الصناعية تجمع ما بين الاعتماد على التكاليف الثابتة وكذلك على التسهيلات البنكية في تضخم حجم الأرباح لديها، وهذا نجد أن الروافع في حقل التحليل المالي وتنقسم إلى الرفع التشغيلي، الرفع المالي والرفع المشترك وهذا ما سيتم في هذا المطلب."

أولا: تعريف الروافع المالية : في الفيزياء تعرف الرافعة بأنها قوة صغيرة يمكن رفع الأحجام الكبيرة حيث تتكون من قوة و مقاومة ونقطة المقاومة ونقطة الارتكاز وتتساوى القوة والمقاومة عندما تضرب بذراعيها والمقصود بالذراع الطول أو المسافة بين نقطة الارتكاز والمقاومة.

أما إذا تم تطوير مفهوم الرافعة الفيزيائية و إدخالها في مجال الإداري المالية

فإننا نعبر عن القوة بالمبيعات التي تحققها المؤسسة والمقاومة هي الأرباح التشغيلية أو الصافية الناتجة عن حجم المبيعات ويعبر عن ذراع القوة مدى بعد المبيعات المؤسسة عن نقطة التعادل بالحدات ويعبر عن ذراع المقاومة، وإدخال هذا المفهوم في الإدارة المالية يهدف إلى زيادة وتعظيم الأرباح المؤسسة لبناء على نقاط ارتكاز تحدد نوع الروافع المالية وهي : [1]

- التكاليف الثابتة :هي نقطة الارتكاز في الرافعة التشغيلية.
- الفوائد وأرباح الأسهم الممتازة :هي نقطة الارتكاز الرافعة المالية.
- التكاليف الثابتة والفوائد وأرباح الأسهم الممتازة: وهي نقطة ارتكاز الرافعة الكلية أي المشترك.

ثانيا: أنواع الروافع المالية

ونذكر منها ما يلي: [2]

1ـ الرافعة التشغيلية

- تتعلق الرافعة التشغيلية بموضوع نسبة التكاليف الثابتة في المؤسسة فإذا كانت التكاليف الثابتة نسبتها عالية فان الوضع يعني إن المؤسسة تعتمد على الأصول الرأسمالية بشكل كبير(الأصول الثابتة) ويعود إلى درجة عالية من الرافع التشغيلي ويسود هذا الوضع في المؤسسات الطيران

1 ــ خلدون إبراهيم الشيقات، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولي ،دار وائل للنشر ، عمان ، 2001 ص: 161.

2 ــ خلدون إبراهيم الشريقات ، مرجع سابق، ص: 161.

ومصانع الاسمنت و الفوسفات ، ومصانع البترول ،و يقصد بالرافعة التشغيلية التغير النسبي في الصافي الأرباح

- **قياس الرافعة التشغيلية**:

(Degree of Financial leverage) وحسب هذه الطريقة فإن التغيير النسبي في الأرباح مثل الفائدة والضريبة إلى التغيير النسبي في المبيعات أي تقسي مرونة الأرباح إلى المبيعات ويقاس الرفع التشغيلي كما يلي : DOL= Δ%EBIT/Δ%Q

حيث DOL: درجات الرافعة التشغيلية

EBIT : التغيير النسبي في الأرباح قبل الفائدة والضريبة

Q: حجم المبيعات

2- **الرافعة المالية** ويقصد بالرافعة المالية هو اعتماد المؤسسة على الاقتراض في المؤسسات المالية والمصرفية في سد احتياجاتها المالية وبالتالي تكون التكاليف الثابتة لديها في هذه الحالة هي الفوائد المدنية أو المدفوعة، أما إذا كانت المؤسسة تطرح أسهما ممتازة لسد هذه الاحتياجات فإن التكاليف الثابتة هنا هي أرباح الأسهم الممتازة التي ستقوم المؤسسة بدفعها إلى المساهمين الممتازين وذلك لأن الأسهم الممتازة تتمتع بأرباح مضمونة ومحددة حسب ما نص عليه قانون المؤسسات.[1]

- **قياس الرافعة المالية**:

يمكن قياس تأثير الزيادة في سنة التمويل بالدين هي هيكل التمويل على الأرباح المتاحة للمساهمين من خلال درجات الرفع المالي والذي نرمز له بالرمز (DFL) تقسي درجات الرافعة المالية التغيير النسبي في نصيب السهم من الأرباح الناتج عن التغيير النسبي في الأرباح قبل الفائدة والضريبة، ويقاس الرفع المالي كما يلي:

DFL= EPS/ EBIT

حيث:

PSE: التغيير النسبي في نصيب السهم من الأرباح

DFL: التغيير النسبي في الأرباح قبل الفائدة والضريبة

1 ــ رشاد العصار وآخرون ، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى ،دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، ،2001،ص: 279.

EBIT:درجات الرافعة المالية

ويمكن تعريف نصيب السهم من الأرباح بالأرباح الصافية مقسومة على عدد الأسهم كما يلي:

EAT: الأرباح بعد الضريبة

N: عدد الأسهم

EPS: التغيير النسبي في نصيب السهم من الأرباح

المطلب الثالث: أهمية أثر الرافعة المالية وعلاقتها بالمردودية المالية

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلي ما يلي:

أولا: تعريف أثر الرافعة المالية

يقوم أثر الرافعة بقياس وتقدير الأثر الإيجابي أو السلبي لسياسة المديونية في المؤسسة وعرفه van Home بأنه يظهر عند استعمال الأموال المحصل عليها بتكلفة ثابتة يهدف إلى الزيادة في دخل المساهمين الدائمين،حيث أن تأثير القروض يعتبر إيجابيا عندما تحقق المؤسسة عن طريق أصول مشتر بأموالها ربحا أكبر من مبلغ التكلفة الثابتة المدفوعة مقابل استعمال هذه الأصول[1]

"إن مفهوم أثر الرافعة يوضح لنا كيف يمكن للافتراض أن له تأثير في رفع المردودية المالية للمؤسسة، إذا تم الاستغلال بصفة عادية، أما في حالة تغير ظروف الاستغلال إلى حالة أسوأ، فإن تأثير القروض يكون عكسي ويؤدي إلى خفض المردودية المالية."

ومن أجل حساب أثر الرافعة والوصول إلى صيغتها النهائية تقوم بإتباع الخطوات الآتية[2]

Re=RE/CP/+b

Re: المردودية الاقتصادية.

RE: نتيجة الاستغلال.

CP: أموال خاصة.

1 ــ دليلة دادة ورشيدة مرابط، دراسة وتحليل المردودية حسب جدول حسابات الوسيطة، حالة مؤسسة توزيع التجهيزات المختلفة بور قلة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير ا، جامعة ورقلة، 2001 ص: 10.

2 ــ زهير بوخلط و يمينه فندة ، مرجع سابق ، ص ص :37، 39 .

b: أموال مقترضة.

RF=RN/CP

حيث:

RF: المردودية المالية.

RN: النتيجة الصافية.

CP: الأموال الخاصة.

ولدينا: RN=(REID-ID) (1-T)

RF=RN/CP=RNRE-ID (1-T) /CP

RF=[RN/CP+D-ID/CP+D] (1-T)/CP/CP+D=[Re-ID/CP+D](1-T)[CP+D/CP]

(1-T)+(R-I) (1-T)D/CP

=Re

ويأخذ: K=D/CP

RF=Re(1-T)+(Re-I)(1-T)K

ولدينا الشكل الرياضي التالي:

RF=Re-I.D/CP.....(1)

RE=Re/CP+D.....(2)

وبالتعويض في قيمة Re نجد:

RF=RE-CP/CP+RE.D-I.D/CP

RF=RE+(R-I)D/CP

ومنه أثر الرافعـــة: RF-RE=(R-I)D/CP

حيث:

I: معدل الفائدة

D: الأموال المفترضة

ID: مصاريف مالية

RE: نتيجة الاستغلال

CP: الأموال الخاصة

RN: النتيجة الصافية

Re: المردودية الاقتصادية

RF: المردودية المالية

ثانيا: العلاقة بين أثر الرافعة المالية والمردودية المالية

يمكن تقييم حالات أثر الرافعة على أساس العلاقة بين المردودية الاقتصادية ومعدل الفائدة إلى:

1/ **أثر الرافعة إيجابي** Re>I: عندما تكون المردودية الاقتصادية أعلى من معدل الفائدة فإن المردودية تتحسن كلما ارتفع معدل المديونية وتكون هنا في حالة أثر إيجابي للرافعة المالية كما يوضح الشكل الموالي:

الشكل رقم (10) : يمثل أثر الرافعة المالية الايجابي

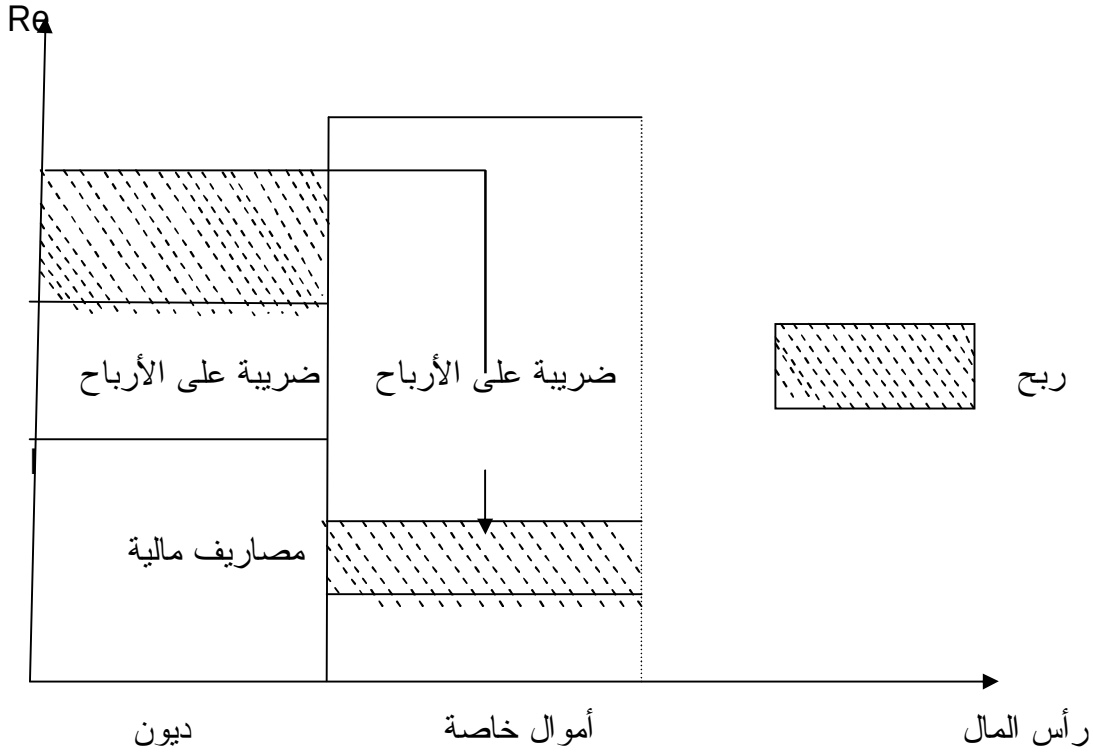

المصدر: زهيرة بوخلط ويمينه قنذة، مرجع سابق، ص: 39.

2/ **أثر الرافعة السلبي**: معدل الفائدة Re<I عندما تكون المردودية الاقتصادية أقل من معـــدل الفائـــدة فإن أثر الرافعة يكون سلبي وبالتالي فالمردودية المالية منخفضة والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(11):يمثل أثر المالية السلبي

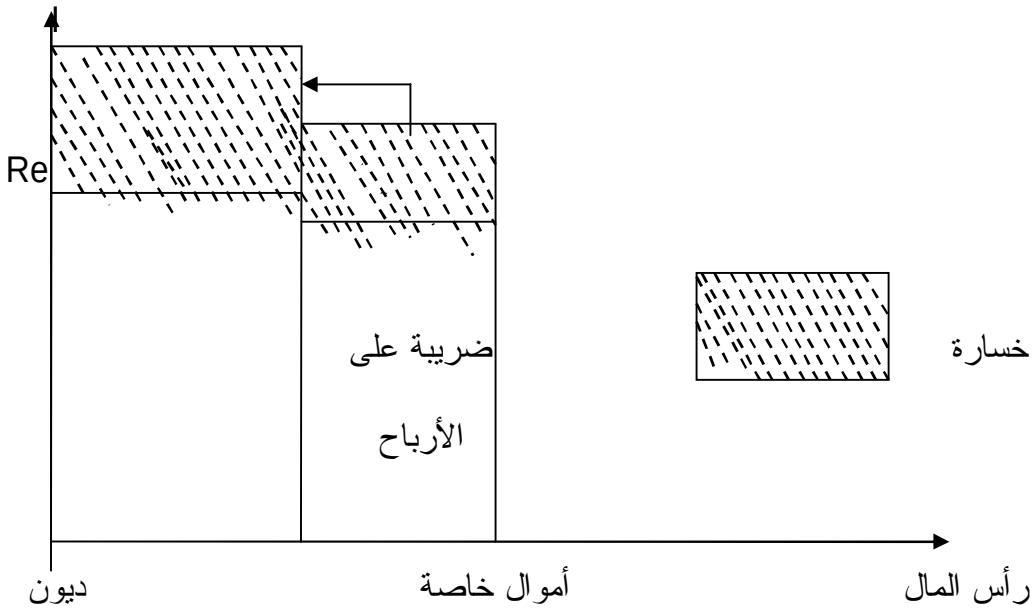

المصدر:زهيرة بوخلط ويمينة قنذة ، مرجع سابق ،ص: 40.

3/ أثر الرافعة المعدومة: معدل الفائدة Re=I المردودية الاقتصادية :

عندما تكون المردودية الاقتصادية مساوية لمعدل الفائدة فإن في هذه الحالة يختفي أثر الرافعة وتصبح المردودية المالية تساوي المردودية الاقتصادية بعد الاقتطاع الضريبي مهما كان معدل المديونية.

أهمية أثر الرافعة: تتصل أهمية أثر الرافعة في أنه هو الذي يوضح للمحلل أصل مردودية الأموال الخاصة وهذا من خلال الإستراتجية التي كانت سائدة في الستينيات حيث أنها كانت ملائمة في ظل نمو قوي أي الاستثمارات كبيرة من أجل زيادة حجم الأداة الصناعية والحصول على هوامش ربح ضعيفة ومن أجل الاستحواذ على أجزاء من السوق.

والواضح أن المردودية الاقتصادية ضعيفة (استثمارات كبيرة، هوامش ضعيفة) لكن اللجوء الذي لا يمكن تفاديه يسمح بزيادة الأموال الخاصة عن طريقة آلية أثر الرافعة، هذا بالإضافة إلى التكلفة الحقيقية للذين كانت ضعيفة أو سالبة بسبب التضخم، غير أن المردودية للأموال الخاصة غير مستقرة بدرجة كبيرة ويمكن لها أن تنخفض أكثر عندما تنخفض وتيرة النمو وهذا ما سبب بعض الصعوبات لعدة مؤسسات خاصة في بداية الثمانينات، مما جعلها تعود إلى التكلفة الحقيقية للنقود،(معدل الفائدة الموجب) والأخذ في الاعتبار التضخم وقد حاولت العديد من المؤسسات تحسين مردودية أموالها الخاصة.

وذلك بتخفيض ديونها أو تخفيض أثر الرافعة وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بتحسين دوران الأموال الاقتصادية وتحسين الهوامش.[1]

1 ــ دليلة دادة ورشيدة مرابطي ، مرجع سابق ، ص: 14.

خلاصـــة الفصل

في هذا الفصل تم التطرق إلى دراسة المردودية التي تعتبر أهم أهداف المؤسسة بالإضافة إلى تحقيــق الاستقرار المالي والمادي والذي يعمل على خلق تناسق من شأنه يساعد على التسيير الأمثل للمؤسسة، كما يمكن المسير من تحقيق الأهداف المرجوة بعيدا عن التهديدات الخارجية.

وتطرقنا إلى مفاهيم أساسية للمردودية المالية حيث أنها عملية ربح تنتج عن طريق دورة رأس المــال المؤسسة، أما المردودية الاقتصادية فتعتبر وسيلة للتنمية الاقتصادية وهذا مــن حيــث خلــق فــائض الاقتصادي والتكامل الاقتصادي، وكذلك دراسة عتبة المردودية .

وألقينا نظرة حول تحليل المردودية المالية وأثر الرافعة عليها، وذلك من خلال دراســة أهــم النــسب المالية وكذا تحليل نسب المردودية المالية ثم دراسة الروافع المالية وصولا إلى أهمية أثــر الرافعــة وعلاقته بالمردودية المالية.

الفصل الثالث

دراسة حالة مؤسسة بلاستي فاب

المبحث الأول: نظرة عامة عن مؤسسة بلاستي فاب

المبحث الثاني: دراسة الهيكل المالي للمؤسسة

المبحث الثالث: دراسة المردودية والنسب المالية

تمهيـــد

بعد دراستنا للفصلين السابقين تبين لنا في الإيطار التنظيمي الدور الذي تلعبه المؤســـسات الـــصغيرة والمتوسطة وكذا مراحل تطورها.

وكذا تطرقنا إلي مفاهيم أساسية للمردودية المالية والاقتصادية واللذان ينتجان عن طريـــق دورة رأس المال المؤسسة وكذا خلق الفائض الاقتصادي.

وسوف نقوم في هذا الفصل وهو الجزء التطبيقي ومتمثل في دراسة حالة مؤسسة بلاستي فـــاب حيـــث نبين في هذه الدراسة المردودية الاقتصادية والمالية ودراسة الوضع المالي لها.

ولهذا سنقوم بالتطرق إلي ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: نظرة عامة عن مؤسسة بلاستي فاب

المبحث الثاني: دراسة الهيكل المالي للمؤسسة

المبحث الثالث: دراسة المردودية والنسب المالية

المبحث الأول: نظرة عامة حول مؤسسة بلاستي فاب

سنحاول في هذا المبحث تقديم نظرة عامة حول المؤسسة محل الدراسة وذلك بالتطرق إلى مختلف الجوانب والعناصر من خلال تقديم عام لها وهيكلها التنظيمي، وكذلك مكانتها على المستوى الوطني،والأهداف المرجوة من إنشائها.

المطلب الأول: النشأة والتطور التاريخي للمؤسسة

يرجع تاريخ إنشاء مؤسسة بلاستي فاب إلى تاريخ 16 أوت 2006،على يد الشاب علي العقي على مستوى دائرة الرقيبة بولاية الوادي، بحيث تعتبر من بين أوائل المؤسسات المتخصصة في صناعة غمد كهرباء La Gaine على مستوى ولاية الوادي.

وفي نفس السنة (2006) أطلقت أول منتوج وهو عبارة عن علبة تقاطع (Boite dulivation)،وكذا علبة تفريع (Boite ditrepte) واللذان مازالا يصنعان إلى يومنا هذا.

وفي سنة (2007) وسعت المؤسسة خط منتجاتها لتشمل صناعة La Gaine بأنواعه. وفي سنة (2012) أضيف رسكلة البلاستيك (Receclage plastic) وذلك من أجل إسترجاع البلاستيك الناجم عن عملية إنتاج المنتجات سالفة الذكر وهذا بقصد المحافظة علي البيئة من التلوث من جراء عملية التصنيع والمساهمة في التنمية المستدامة، وكذا تحقيق بعض الأعباء علي المؤسسة وتخفيض بعض تكاليف الناتجة عن شراء المواد الأولية.

وكاستمرار لتطور المؤسسة ومواكبتها للعصر قام المالك بإنشاء موقع علي الانترنت بمؤسسة بلاستي فاب وكان ذلك في العام الحالي وهذا من أجل الترويج والتعريف بمنتجاتها ووصولها إلى أكبر عدد من الزبائن .

وبالنسبة لموقع المؤسسة فقد كان بمحاذات منطقة سكانية في حي 20 أوت الرقيبة، وبالرغم من أن الموقع مناسب لصناعات المورد السابقة لكن صاحب المؤسسة (علي العقبي)قام بنقل المؤسسة إلي منطقة غير عمرانية وذلك تفادي لإبعاد ضجيج الآلات عن الأهالي.

وقد جهزت المؤسسة بأحدث الآلات والتجهيزات التي تساعد في عملية الإنتاج وكذا تحسين جودة السلع.

وبالنسبة لمنتجات المؤسسة فقد كانت توزع على نطاق ضيق أي على مستوى الولاية فقط ،لكن جودة المنتوج جعله يضع إسما في العديد من الولايات لتتوسع عملية توزيع المنتجات لتصبح على مستوى الوطن، ومن بين أهم الولايات التي تسوق المؤسسة منتجاتها فيها :ورقلة ، غرداية، الجلفة،اليزي ،

تيارت، بسكرة ،باتنة قسنطينة ،عنابة ،تبسه ،سكيكدة ،جيجل، أم البواقي، ويرجع توسع توزيع منتجات المؤسسة أيضا إلى الأسعار المعقولة مقارنة بالمنافسين.

ولقد استطاعت المؤسسة ونظرا لحنكة المسير أن تحقق الاكتفاء الذاتي، بنسبة

70 % بعد أن كانت احتياجاتها من الموارد الأولية توفرها من السوق بنسبة 100 %.

المطلب الثاني: تقديم المؤسسة بلاستي فاب

مؤسسة بلاستي فاب (plastifab) هي مؤسسة مصغرة أسست سنة 2006 برأس مال قدره:70000 دج تنتمي إلى قطاع الصناعات الخفيفة، إسم مالكها "علي العقي" رقم سجلها 2728132A06 نشاطها هو صناعة البلاستيك بأنواعه، وعلامتها التجارية على شكل حرفين لاتينيتين " PF "وهو مسجل في المؤسسة الفكرية للصناعات التقليدية بالجزائر العاصمة ،وP هي اختصار لكلمة plastic وF هي اختصار لكلمة fabrication والتي تعني صناعة البلاستيك ،وعلامتها التجارية هي كما يلي:

الشكل رقم (12): العلامة التجارية لمؤسسة بلاستي فاب

وتعتمد مؤسسة بلاستي فاب على الكثير من المواد الأولية للقيام بعملية تصنيع منتجاتها حيث هناك مواد تشتري عن طريق موردين من داخل الوطن وأخرى من خارج الوطن، والجدول التالي يوضح أهم المواد الأولية المستخدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة.

ـ بولتيدان عالي الكثافة - polyéthylène haute densité

ـ بولتيدان منخفض الكثافة - polyéthylène basse densité

ـ بولي بروبيلان - polypropylène

ـ ملونات صناعية - les colorant

ـ سلك - fil tréfile

الجدول رقم (12): يوضح مصادر المواد الأولية

المواد الأولية	الدولة	الموردين
بولتيدان عالي الكثافة pehd	و.م.أ	Exnomob
بولتيدان منخفض الكثافةpebd	السعودية	Basel
بولي بروبيلان pp	الجزائر	Enip
ملونات صناعية	عنابة	Dcoplast
سلك	تيارت	Sotrofit

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات المقدمة من طرف مدير مؤسسة بلاستي فاب

التعليق: نلاحظ أن المؤسسة تشتري معظم المواد الأولية من داخل الوطن وخارج الوطن للقيام بعملية تصنيع منتجاتها.

وتنتج مؤسسة بلاستي فاب يقارب نوع من المنتجات ذات أنواع وأحجام مختلة وتقسم إلى 3 مجموعات كما يلي :

ـ العلب البلاستيكية

ـ الأعمدة البلاستيكية

والجدول التالي يوضح أهم منتجات المؤسسة

الجدول رقم (13): منتجات مؤسسة بلاستي فاب

Cheives	الأعمدة البلاستيكية	العلب البلاستيكية
ـ Cheives 08 Cheives 10 ـ	ـ غمد كهربائي لين Q11 ـ غمد كهربائي لينQ9 ـ غمد كهربائي لين Q13 ـ غمد كهربائي صلب Q11 ـ غمد كهربائي صلب Q09 ـ غمد كهربائي صلب Q13 Gaine électrique soute Gaine électriques rigide	ـ علبة تقاطع80×80 ـ علبة تقاطع 10×10 ـ علبة تقاطع 15×15 ـ علبة تقاطع 20×20 ـ علبة تفريغ حجم كبير ـ علبة تفريغ حجم صغير Boite intercepteur Boite d erivation

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات المقدمة من طرف المدير المؤسسة

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

سنحاول في هذا المطلب عرض وظائف مؤسسة بلاستي فاب، وكذا نظام عمل المؤسسة، ومكانتها في الأسواق المحلية

أولا: وظائف المؤسسة

إن الهيكل التنظيمي لمؤسسة بلاستي فاب مقسم بحسب الوظائف، بحيث لكل وظيفة

تحدد لها مسؤوليات ومهامها، وفيما يلي سنحاول إبراز مهام كل مصالح المؤسسة:

1ـ **المدير العام**:وظيفته الإشراف على المؤسسة ككل بحكم ملكيته لها، وهو صاحب المؤسسة.

2ـ **مساعد المـــدير**:وهو النائب في حالة غياب المدير كما أن له بعض المهام المكلف بهـــا لتخفـــيض الضغط على المدير من بين مهامه :

ـ مراقبة الإنتاج من حيث الجودة والدقة .

ـ القيام ببعض الاتصالات سواء زبائن أو موردين.

ـ يقدم اقتراحات لتطوير المؤسسة للمدير العام ومساعدته في دراستها.

3 ـ **مصلحة الإنتاج**: ويتكفل بها المدير أو مساعده وتقوم ببعض المهام والتي من بينها:

ـ الإشراف المباشر على الإنتاج.

ـ توفير جميع الاحتياجات المادية والمعنوية وكذا مواد الأولية .

ـ مراقبة خروج المنتجات.

4 ـ **مصلحة الوقاية والأمن**: ويشرف عليها المدير بنفسه وهذا حرصا منه على الحفاظ على سلامة العمال داخل المؤسسة، وكذا العلاقة الوطيدة التي تربطه بموظفيه، وهو يقوم بالعديد من الإجراءات الوقائية لتفادي حوادث العمل وتوعية العمال وخاصة في كيفية تشغيل الآلات.

5 ـ **مصلحة التموين**: ويقوم بهذا العمل المدير أو مساعد وذلك بالبحث عن الموردين ويكون ذلك إما عن طريق التنقل والبحث عليهم أو البحث عن طريق الانترنت،وهذا للحرص علي توفير كل الموارد اللازمة للقيام بالعمليات في الوقت المناسب، وهذا يدخل ضمن حرص المؤسسة علي توفير منتجاتها في السوق وعدم انقطاعها عن زبائنها.

6ـ **مصلحة النقل**:ولقد وظف المدير عمال خاصين لهذه المصلحة التي تقوم بنقل جميع السلع إلي الزبائن وكذا جلب الموارد الأولية للمؤسسة، وكذا نقل العمال الذين يقطنون في أماكن بعيدة عن مقر المؤسسة.

7ـ **مصلحة المحاسبة**: بحيث قام مدير المؤسسة بتوظيف محاسب يقوم بجميع المهام المتعلقة بإعداد الميزانيات وترتيب الفواتير ووصول الاستلام، وتسهيل عمل مصلحة الضرائب.

8ـ **مصلحة المستخدمين**:ويقوم بها المدير بنفسه وهو يتكفل بالعديد من المهام المتعلقة بهذا الجانب وذلك بإشرافه مباشرة علي توظيف العمال وكذا تسليم الأجور، وإعطاء فرص للعطل الخاصة بالعمال دون إهمال دوره في إعداد كل ما يتعلق بتأمين العمال من وثائق، إضافة إلي هذا يقوم بالتنسيق مع الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، وهذا بقيامه بتوظيف بعض من خريجي الجامعات وذلك بإدماجهم تدريجيا في سوق العمل.

9 ـ **مصلحة التسويق**: وفي غالب الأحيان يقوم بهذا الشأن مساعد المدير وذلك نظر خبرته في هذا المجال وكذا دارسته لهذا التخصص بحيث يقوم بالعديد من المهام والتي نذكر منها:

ـ استقبال الزبائن وذلك لعرض وبيع المنتجات.

ـــ القيام بالعمليات التسويقية للمنتوج.

ـــ دراسة أسعار المنتجات وذلك بالاعتماد على المنافسين كذا مراعاة الجودة.

التعرف أراء الزبائن وأخذ ذلك بعين الاعتبار وهذا حرصا منه تطوير المنتوج.

ـــ القيام بالعمليات الترويجية للمؤسسة وذلك عن طري ق إقامة علاقات عامة ومهمة وكذا الإعـــلان وشتى أنواعه سواء عن طريق الانترنت أو عن طريق الراديو أو عن طريـــق اللافتـــات والملـــصقات الحائطية، والحرص على الأسلوب الجيد في المعاملة والتفاوض في عمليات البيع الشخصي.

والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة بلاستي فاب

الشكل رقم(12) : يمثل الهيكل التنظيمي لمؤسسة بلاستي فاب.

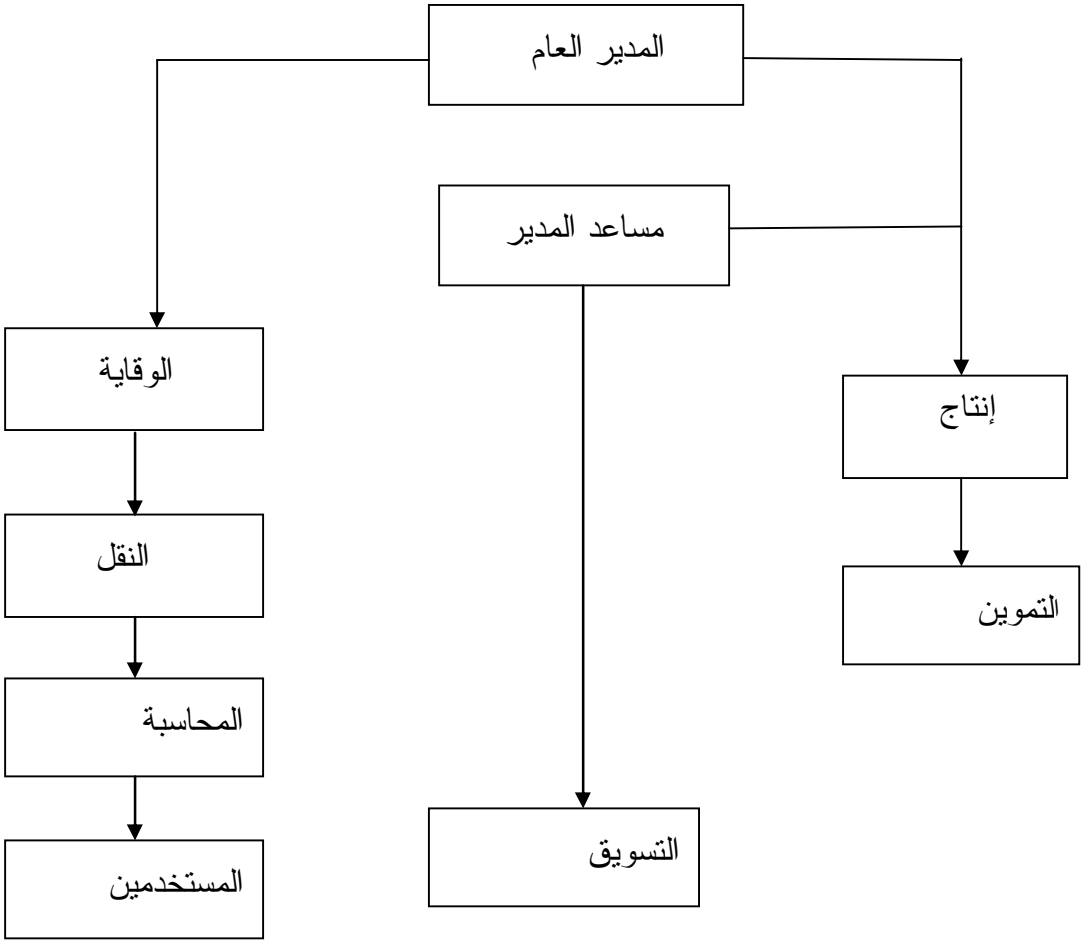

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المؤسسة معطيات

ثانيا: نظام عمل المؤسسة

قامت المؤسسة بتوظيف 06 عمال يشتغلون على مختلف الوظائف ، وتقدر ساعات العمل ب 6ساعات يوميا، باستثناء يوم الجمعة، أما عن مواعيد الدخول والخروج من العمل فهي تبدأ من الـــساعة 8:00

صباحا إلى الساعة 15:00 مساء ، مع العلم أن الفترة ما بين الساعة 12:00 إلى 13:00 فهي مخصصة للإسترحة.

ثالثا:مكانة المؤسسة في السوق

تمكنت المؤسسة بلاستي فاب أن تصنع اسما لها في السوق الوطنية بالرغم من المنافسة التي تواجهها من طرف المؤسسات التي تقدم نفس المنتجات، بحيث يقدر نمو الحصة السوقية لمؤسسة بلاستي فاب ب 7 % سنويا،لكن الإتقان في عملية الإنتاج مكنها أن تبلغ مناطق مختلفة عبر التراب الوطني ، نلاحظ أن هناك الكثير من الزبائن الذين يقتنون منتجات المؤسسة بالرغم من بعد المسافة بين المؤسسة والمناطق التي بلغ إليها منتجات،ولقد تم تقسيم الزبائن الأساسين للمؤسسة والذين معظمهم أوكلهم تجار الجملة كما يلي:

الجدول رقم (14) : يمثل تقسيم الحصة السوقية لمؤسسة بلاستي فاب عبر الوطن

الولاية	الحصة السوقية%
ورقلة	%44،20
الوادي	%35،07
بسكرة	%87،17
باتنة	%01،03
تبسة	%27،04
قسنطينة	%17،13
عنابة	%92،09
سكيكدة	%33،02
جيجل	%45،01
جلفة	%87،01
غرداية	%79،06
قالمة	%10،04
أم البواقي	%05.29
تيارات	% 14،02

المصدر: من أعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات المقدمة من طرف مدير المؤسسة بلاستي فاب.

التعليق:

نلاحظ أن أكبر نسبة التي تقتني منتجات المؤسسة هي ورقلة ثم تليها بسكرة ومن ثم بقيت الولاية الأخرى.

المبحث الثاني : دراسة الهيكل المالي للمؤسسة.

إن التشخيص الفعال هو الذي يدرس الجوانب الداخلية والخارجية للمؤسسة، ولذلك المشخص يبـــدأ بالتشخيص المالي ليتمكن من خلاله التعرف على وضعية المؤسسة، من أجل الوصول والتعرف علـــى الأبعاد المالية لها،كما استخدمنا مؤشرات التحليل المالي لتحليل وضعية المؤسسة.

المطلب الأول : دراسة وتحليل الميزانيات.

أولا: الميزانية المالية المفصلة للسنوات (2011، 2012)

1ـــ جانب الأصول

الجدول رقم (15) : **يمثل الميزانية المالية المفصلة** (2011،2012)

الأصول	2011	2012
أصول الثابتة		
الأراضي	500000000	500000000
المباني	881612227	673999685
استثمارات أخرى	5210419820	3557877235
المجموع	6592032947	4731876920
أصول متداولة		
مخزونات	1045335620	1255818415
زبائن	942045630	1121458257
حقوق أخرى	1228568951	1465125759
الخزينة	1435648123	1791895325
المجموع	4651598324	5632497756
مجموع الأصول	12243630371	10366174676

ـ جانب الخصوم

الخصوم	2011	2012
الأموال الدائمة		
رأس المال	5000000000	5000000000
احتياطات	50000000	50000000
النتيجة النهائية	952415723	781025412
رؤوس أموال أخرى	852415723	652415723
المجوع	6854831446	6483441135
ديون قصيرة الأجل		
موردون	2353634560	2125162125
ضرائب	314565212	232154715
ديون أخرى	1720599153	1525416701
المجموع	4388798925	3882733541
مجموع الخصوم	11243630371	10366174676

المصدر: من إعداد الطلبة بناء عن الملاحق.

ثانيا: دراسة التوازن المالي

1ـ إعداد الميزانية المالية المختصرة

جدول رقم (16): يبين الميزانية المالية المختصرة (2011،2012)

ـ جانب الأصول

الأصول	2011	2012
أصول الثابتة	6592032047	4731876920
أصول المتداولة	4651598324	5634297756
المجموع	11243630371	10366174676

ـ جانب الخصوم

الخصوم	2011	2012
أموال الدائمة	6854831446	4683441135
ديون قصيرة الأجل	4388798925	3882733541
المجموع	11243630371	10366174676

المصدر: من إعداد الطلبة بناء عن الملاحق.

2 ـ تحليل الميزانيات بواسطة المؤشرات التوازن المالي

أ ـ حساب رأس المال العامل السيولة FRL

ـ منظور أعلى الميزانية

رأس المال العامل = الأموال الدائمة ـ الأصول الثابتة

رأس المال العامل(2011)= 6854831446 ـ 6592032047 = 262799399

أصول الثابتة 6592032047	الأموال الدائمة 6854831446
أصول المتداولة 4651598324	262799399 = FRL
	ديون قصيرة الأجل 4338798925

التعليق:

0<FRL في هذه الحالة الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحققت فائض في رأس المال العامل .

رأس المال العامل(2012)=6483441135 ـ 47318769 = 1751564215

أصول الثابتة 4731876920	الأموال الدائمة 6483441135
أصول المتداولة 5634297756	1751564215 FRL=
	ديون قصيرة الأجل 3882733541

التعليق:

0<FRL في هذه الحالة الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحققت فائض في رأس المال العامل .

ـ منظور أسفل الميزانية

رأس المال العامل = الأصول المتداولة ـــ قروض قصيرة الأجل

رأس المال العامل (2011)= 4651598324 ـــ 4388798925 = 262799399

رأس المال العامل (2012)=5634297756 ـــ 3882733541 = 1751564215

التعليق:

في هذه الحالة تستطيع المؤسسة مواجهة الديون قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة ويبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل.

البيان	2011	2012
رأس المال العامل	262799399	1751564215

نلاحظ أن رأس المال العامل موجب خلال السنتين وهذا يعني أن المؤسسة تمكنت من تمويل أصـــولها الثابتة بأموالها الدائمة أي أنه يوجد فائض في السيولة على المدى الطويل وبالتالي قدرة المؤسسة علـــى تسديد ديونها طويل

المطلب الثاني: التحليل المالي الوظيفي

أولا: إعداد الميزانية الوظيفية (2011 ، 2012)

جدول رقم (17): إعداد الميزانية الوظيفية

ـ جانب الاستخدامات

الاستخدامات	2011	2012
الاستخدامات المستقرة ES	2059770999	21159757376
استخدامات الاستغلالEex	198738125	2377276672
اســـــــتخدامات خـــــــارج الاستغلالEhex	1228568951	1465125759
استخدامات الخزينة Et	1435648123	1791995325
مجموع الأصول E	25249308314	26794055132

ـ جانب الموارد

الموارد	2011	2012
الموارد الدائمةRd	20860509389	22911321591
موارد الاستغلال Rex	2668199772	235731684
موارد خارج الاستغلالRhex	1720599153	1525416701
خزينةRt	0	0
مجموع الموارد R	25249308314	26794055132

ثانيا : حساب مؤشرات التوازن المالي

1ـ حساب مؤشرات التحليل المالي الوظيفي

أ ـ حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng :

$$FRng = Rd - Es$$

$$FRng(2011)=20860509389 - 2059770999=262799399$$

$$FRng(2012)=22911321591 - 21159757376=1751564215$$

التعليق :

نلاحظ أن FRng موجب في السنتين وفي تزايد مستمر وهذا راجع إلى ارتفاع موارد المؤسسة وقدرتها على تمويل استخداماتها المستقرة مع تحقيق فائض مالي والذي يتمثل في FRng.

ب ـ حساب الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي(BFRg)

ـ حساب الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي للإستغلال BFRex

$$BFRex = Exe - Rex$$

$$BFRex(2011)= 19198738125 - 2668199772= -680818522$$

$$BFRex(2012)=2377276672 - 235731684= 1995983$$

التعليق:

نلاحظ أن BFRex سالب في سنة 2011 وهذا راجع إلى أن المؤسسة تمنح أجال قصيرة للعملاء ،وتلقي أجال طويلة من الموردين. أما بنسبة لسنة 2012 موجب وهذا راجع إلى أن المؤسسة تمنح أجال طويلة للعملاء وتلقي أجال قصيرة من الموردين.

ـــ حساب الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي خارج الاستغلال BFRex

$$BFRhex= Ehex – Rhex$$

$$BFRhex(2011)= 1228568951- 1720599153= - 492030202$$

$$BFRhex(2012)= 14651257- 1525416701= - 60290942$$

ـــ حساب الإحتياج في رأس المال العامل الإجماليBFRg

$$BFRg= BFRex+ BFRhex$$

$$BFRg(2011)= -680818522- 492030202= - 1172848724$$

$$BFRg(2012)= 19959832- 60290942= -4033111$$

التعليق:

نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي سالب وهذا يدل على نقص استغلال المؤسسة من خلال نقص كميات الإنتاج وتحكم في أجال دورة الاستغلال.

ج ـــ حساب الخزينة Tng

ـــ الطريقة المباشرة:

$$Tng= Et – Rt$$

$$Tng(2011)= 1435648123- 0=1435648123$$

$$Tng(2012)=1791995325-0= 1791995325$$

ــ الطريقة الغير مباشرة:

Tng= FRng - BFRg

Tng(2011)= 262799399+ 1172848724=1435648123

Tng(2012)= 1751564215+ 4033111= 1791895325

التعليق:

نلاحظ خلال السنتين أن الخزينة المؤسسة موجبة وهذا من خلال استخدمها لرأس المال العامل الوظيفي في تمويل احتياجات دورة الاستغلال وغيرها وينتج عن ذلك فائض في السيولة وهي تعبر عن التوازن المالي.

ثالثا: دراسة الميزانية الاقتصادية

1ــ الميزانية الاقتصادية المختصرة(2012،2011)

الجدول رقم(18): **إعداد الميزانية الاقتصادية المختصرة**

البيان	2011	2012
الاستثمارات الصافية	6592032047	731876920
الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFRex	(680818522)	19959832
+ الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFRhex	(492030202)	3890942)
الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFRg	(1172848724)	(4033111)
مجموع الأصول الاقتصاديةAE	5419183323	69154581
الأموال الخاصة CP	6854831446	483441135
ديون البنكية ومالية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل	/	/
- توظيفات	/	/
- متاحات	1435648123	791895325
الاستدانة الصافية Dent	1435648123	791895325
رأس المال المستثمر في الاستغلال	5419183323	69154581

المصدر: من إعداد الطلبة بناء علي الملاحق

المبحث الثالث: دراسة المردودية والنسب المالية

المطلب الأول: حساب المردودية الاقتصادية والمالية وأثر الرافعة

أولا: حساب المردودية الاقتصادية

معدل المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية

Re (2011) = 888695812 / 5419183323 = 0.16399 = 16.399%

Re (2012) = 837159471 / 469154581 = 0.17844 = 17.844 %

نلاحظ تزايد المردودية الاقتصادية من سنة إلى أخرى وهذا مما يدل على قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح الاقتصادية وقدرة أصولها على توقير أو تدعيم خزينة الاستغلال.

ثانيا: حساب المردودية المالية

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

Rcp(2011) = 952415723 / 6854831446 = 0.13894 = 13.894%

Rcp(2012) = 89329353 / 6483441135 = 0.13778 = 13.778 %

التعليق:

نلاحظ أن المردودية المالية بقيت نفسها مع انخفاض طفيف للوحدة الواحدة المستثمرة من رأس المال يعطي لصاحبها 0.13 كربح صافي مما يدل على وجود تسيير مستقر من طرف المؤسسة للموارد المالية.

ثالثا:حساب المردودية الاقتصادية الإجمالية

مردودية الاقتصادية لإجمالية=الفائض الإجمالي/ مجموع الأصول

مردودية الاقتصادية الإجمالية(2011)= 2748850939 / 11243630371=0.24

مردودية الاقتصادية الإجمالية (2012)=3295361984/10366174676= 0.31

التعليق:

إن المردودية الاقتصادية الإجمالية لسنة 2011 حققت 0.24 مقارنة بسنة 2012 والتي حققت زيادة في المردودية الاقتصادية الإجمالية مقارنة بسنة الماضية مما يدل على قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح اقتصادية وقدرة أصولها على توفير وتدعيم خزينة الاستغلال.

رابعا: حساب مردودية النشاط

مردودية النشاط = النتيجة الصافية/ رقم الأعمال خارج الرسم

مردودية النشاط (2011)=952415723/ 8234452463=0.12

مردودية النشاط (2012)= 89329353/9935725864=0.09

التعليق:

نلاحظ أن كل وحدة نقدية من رقم الأعمال تحقق 12%كنتيجة صافية لسنة 2011 أما سنة 2012 فإن كل وحدة نقدية من رقم الأعمال تحقق 9% كنتيجة صافية وبالتالي فإن معدل مردودية النشاط لسنة 2011 هو الأفضل.

خامسا: حساب أثر الرافعة المالية

$$RCP=Re+(Re-i)\ D/CP(1-is)$$

لدينا is=0

حساب معدل الفائدة:

$$(2011)\ i = FF\ (1-\ Is)\ /\ Dent = 29522500\ /\ 1435648123 = 0.21$$

$$(2012)\ i = 98625157\ /\ 1791895325 = 0.055$$

RCP(2011)=[0.16399 +(0.021-0.16399)] 6854831446/1435648123= 0.194

RCP(2012)=[0.17844+(0.055 - 0.17844)] 6483441135/1791895325= 0.212

التعليق:

نلاحظ أثر الرافعة المالية إيجابي في السنتين وهذا يعني أنه كلما قل التمويل بالاستدانة كلما أدى إلى الزيادة أرباح المساهمين.

المطلب الثاني: دراسة النسب المالية

أولا: نسب الهيكلة

الجدول رقم (19): يوضح نسب الهيكلة للسنوات (2011 -2012) (الوحدة = 1)

البيان	2011	2012
نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة	/ 6854831446 6592032047 = 1.04	/6483441135 4731876920 = 1.37
نسبة التمويل الذاتي= الأموال الخاصة/ الأصول الثابتة	/ 5000000000 6592032071 = 0.76	/5000000000 4731876920 = 1.06
نسبة الاستقرار المالي= الأموال الدائمة/ إجمالي الأصول	/6854831446 11243630371 = 0.16	/6483441135 10366174676 = 0.63

التعليق:

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم في سنة (2011) بلغت نسبة (04،1) مما يوضح أن المؤسسة في أمان لأن النسبة أكبر من 1 حيث أن الأصول الثابتة مغطاة كاملة بالأموال الدائمة والفائض متمثل في نسبة (04،0) يغطي جزء من الأصول المتداولة، كذلك بالنسبة لسنة (2012) بلغت نسبة التمويل الدائم(37،1) مما يوضح أن المؤسسة في أمان حيث أن الأصول الثابتة مغطاة كاملة بالأموال الدائمة والفائض متمثل في نسبة (37،0) يغطي جزء من الأصول المتداولة.

نلاحظ أن التمويل الذاتي أقل من 1 في السنة (2011) هذا يعني أن المؤسسة عجزت على تغطية أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، أما في السنة (2012) بلغت نسبة (06،1) يعني أن المؤسسة تمول القيم الثابتة بالأموال الخاصة وهناك فائض يقدر بنسبة (06،0) من هذه الأموال.

نلاحظ أن نسبة الاستقرار المالي خلال السنتين (2011 -2012) فهي تبين مساهمة الأموال الدائمة في التمويل الإجمالي للمؤسسة.

ثانيا: نسب السيولة

الجدول رقم (20): يوضح نسب السيولة للسنوات (2011- 2012) (الوحدة = 1)

البيان	2011	2012
نسبة الأصول المتداولة = مجموع الأصول	6592032047 / 11243630371 = 0.5	4731876920 / 10366174676 = 0.46
نسبة السيولة العامة الأصول المتداولة = ديون قصيرة الأجل	4651598324 / 4338798925 = 1.07	5634297756 / 3882733541 = 1.45

المصدر: من إعداد الطلبة بناء علي الملاحق

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة سيولة الأصول في سنة (2011) بلغت نسبة (0.59) وهي أكبر من نسبة (0.5) مما يعني أن المؤسسة في حالة جيدة، أما في سنة (2012) فقد بلغت نسبة (0.46) وهي أقل من نسبة (0.5) مما يعني أن المؤسسة ليست في حالة جيدة.

نلاحظ أن نسبة السيولة خلال السنتين (2011ـ 2012) تجاوزت (1) مما يوضح قدرة المؤسسة في تغطية ديونها قصيرة الأجل.

ثالثا: نسبة المديونية

الجدول رقم (21): يوضح نسبة المديونية للسنوات (2011ـ 2012) (الوحدة = 1)

البيـــــــــــــــــان	2011	2012
نسبة الاستقلالية المالية الأموال الخاصة = ـــــــــــ مجموع الديون	5000000000 ـــــــــــ= 1.15 4338798925	5000000000 ـــــــــــ = 1.29 3882766174676
نسبة قابلية السداد مجموع الأصول = ـــــــــــ مجموع الديون	11243630371 ـــــــــــ= 2.59 4338798925	10366174676 ـــــــــــ= 2.67 3882766174676

المصدر: من إعداد الطلبة بناء عن الملاحق

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول في السنتين (2011ـ 2012) أن نسبة الاستقلالية المالية تجاوزت (1) وهـذا يعني أن الأموال الخاصة أكبر من مجموع الديون مما يبين أن المؤسسة في وضـعية مـستقلة ماليـا وتستطيع الحصول على قروض.

نلاحظ أن نسبة قابلية السداد خلال السنتين (2011ـ 2012) محصورة بين (1) و(3) وهذا يعنـي أن قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في آجال محدودة أي إمكانية التسديد.

رابعا: نسب المردودية

الجدول رقم (22): يوضح نسب المردودية للسنوات (2011ـ 2012) (الوحدة = 1)

البيـــــان	2011	2012
نسبة المردودية المالية النتيجة الصافية = ـــــــــــــ رأس المال الخاص	95241523 ـــــــــــــ 5000000000 = 0.19	89329353 ـــــــــــــ 5000000000 = 0.18
نسبة المردودية الاقتصادية النتيجة الصافية = ـــــــــــــ مجموع الأصول	952415723 ـــــــــــــ = 0.21 4519183323	89329353 ـــــــــــــ=0.19 469154581
نسبة مردودية الاستغلال نتيجة الاستغلال = ـــــــــــــ رقم الأعمال بدون رسوم	888695812 ـــــــــــــ 8234452463 = 0.11	831759471 ـــــــــــــ 9935725864 = 0.08

المصدر: من الطلبة بناء عن الملاحق .

التعليق:

إن مساهمة رقم الأعمال في تحقيق نتائج الاستغلال غير مقبول وغير معتبرة حيـث شـاهد انخفـاض ملحوظ النسبة خلال السنتين (2011ـ 2012)

خلاصة الفصل :

بعد الدراسة التطبيقية المتعلقة بمؤسسة بلاستي فاب، وتطبيق أدوات المردودية وذلك بالاعتماد على الميزانيات و جدول حسابات النتائج و معرفة كل المؤشرات المتغيرة و المحللة للوضعية المالية للمؤسسة.

لقد اعتمد في تحليلنا في الفصل الثالث على تحليل ودراسة المردودية أساس على دراستنا للميزانيات 2011، 2012 التي توضح لنا وضعية مالية متوازنة و ذالك من خلال تحليلنا لمؤشرات التوازن المالي، و من خصائص مؤسسة بلاستي فاب أنها تحقق أرباحا متزايدة من سنة إلي أخرى مما يسمح لها بتوسع مالي هام.

كل الاعتبارات التي ذكرناها آنفا تسمح بالقول انطلاقا من التحليل بأن المؤسسة لها وضعية مالية مربحة في بعض السنوات.

خاتمة

لقد ازداد الاهتمام أكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة وخاصة تلك المؤسسات التابعة للقطاع الخاص ولعل هذا الاهتمام يرجى منه تشكيل قاعدة سليمة لإستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إذ أن هذا التوجه يكون غير فعال إذ لم يتم تهيئة محيط ملائم لها يسمح بالتأقلم مع التقلبات التي يفرضها الاقتصاد، كان هدفنا من دراسة هذا الموضوع هو محاولة، أولا التعرف على هذا القطاع بالتركيز على إيجاد التعريف اللائق له على ضوء تجارب بعض الدول حتى يمكن القول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا مستقلا ومتميزا عن باقي المؤسسات، وأهميتها في اقتصاديات مختلف البلدان خاصة الدول النامية منها خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، ثانيا إبراز مختلف الصعوبات التي توجهها حيث توصلنا إلى أن الجزائر استطاعت إنشاء مؤسسات تمويلية للقضاء على مشكل التمويل، وثالثا إبراز المراحل التي مرت بها حيث اعتمدتها الجزائر وانعكست سلبا على تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على امتداد العقود الثلاثة الماضية، وكيف يمكن للإصلاحات المنتهجة أن تعطي دفعا قويا لها، ورابعا تبين تعريف المردودية بنوعيها حيث تبين لنا أن أي مؤسسة هدفها الرئيسي هو تحقيق ربح عن طريق دورة رأس المال ونتيجة الاستغلال، خامسا معرفة مكانة، المؤسسة بلاستي فاب عن طريق المردودية حيث تم تقييم الأداء المالي للمؤسسة وهو قياس النتائج المحققة على ضوء معايير ومؤشرات مالية لتحقيق الأهداف ولمعرفة مستوى فعاليتها، حيث توصلنا إلى النتائج التالية التي يمكن تجزئتها إلى:

v النتائج النظرية:

§ من خلال عرضنا لمجموعة من تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول يتبين لنا وجود غموض حيث من الصعب جمع هذه المؤسسات تحت تعريف واحد وذلك نظرا للتباين والاختلاف بين مستوى هذه المؤسسات في الدول المتقدمة والدول النامية.

§ تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دورا لا يستهان به لهذا عمدت الجهات المسؤولة عليها بمحاولة التخفيف من الصعوبات التي تحد من إنشائها وتنميتها إيمانا منها، بأن تنمية هذا القطاع يبقى الضمان الوحيد لتحسين الاقتصاد الوطني وانتعاشه وهذا لتحسين الاهتمام بعملية التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مؤسسات تمويلية خاصة بها، يظل أحد أهم العوامل المساعدة على النهوض بهذا القطاع الحساس وحماية هذه المؤسسات من الاختفاء.

§ مرت الجزائر بعدة مراحل في مسار اصلاحتها الاقتصادية منذ الاستقلال، عرفت فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما متزايدا من طرف الدولة خاصة بعد إصدار قانون النقد والقرض الذي يشجع الاستثمار الخاص.

§ تعتبر المردودية الاقتصادية والمالية من أهم المؤشرات التي تقيس فعالية المؤسسة حيث تبني على أساسهما كثير من القرارات الهامة والإستراتيجية، كما يعتبران عنصر لجذب رؤوس الأموال في تحقيق نتائج مالية والمستثمرين وبالتالي وجب مراقبتها باستمرار وملاحظة تغيراتها عن كثب وهذا لضمان استمرار نشاط المؤسسة وحماية مستقبلها.

§ إذا كانت المردودية الاقتصادية والمالية موجبة فهي تحقق ربح للمؤسسة أما إذا كانت سالبة فهي تحقق خسارة.

v النتائج التطبيقية:

§ من خلال مقارنتنا للميزانيات المالية باستخدام المؤشرات المالية في التحليل المالي الكلاسيكي، وجدنا أن رأس المال عامل السيولة يزداد بمرور السنوات وهذا راجع إلى أن المؤسسة تحسنت، وذلك على أن المؤسسة في حالة تستطيع تمويل أصولها الثابتة.

§ لا حظنا في دراستنا لخزينة المؤسسة أنها كانت في زيادة مستمرة خلال السنتين، أي أن هناك فائض مالي لدي المؤسسة، تستطيع من خلاله تغطية ديونها قصيرة الأجل.

§ وجدنا في دراستنا لمؤشر الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي أنه كان سالب في السنتين، وهذا يدل على نقص استغلال المؤسسة من خلال نقص كميات الإنتاج، التحكم في آجال دورة الاستغلال.

§ بالنسبة للمردودية الاقتصادية سجلت ارتفاعا في السنتين، وهذا يدل على فعالية أداء المؤسسة، أما بالنسبة للمردودية المالية فنلاحظ انخفاض طفيف وهذا راجع إلى انخفاض في النتيجة.

§ المؤسسة تعتمد على الاستثمار برأس مالها وليس بالإستدانة.

v الاقتراحات والتوصيات:

§ الاهتمام أكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لما تتميز به من خصائص والدور الذي يلعبه هذا القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعدم إهماله من طرف الجهات المالية والعمل على تطوير هذه المؤسسات بإتباع أساليب حديثة.

§ إنشاء صندوق لضمان القروض، وذلك من أجل تقليل من المخاطر التي تتحملها البنوك من الجهة وتعزيز حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قروض متوسطة وطويلة الأجل.

§ الاستفادة من التجارب الدولية والعربية والرائدة في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتبني أفضل الوسائل والأدوات التي أثبتت فاعليتها.

§ إصدار تشريع وطني يحدد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

§ البحث في إمكانية إنشاء الحضانات التكنولوجيا للقطاعات الصناعية المختلفة بهدف النهـــوض ودفع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

§ توصلنا إلى مدى تطوير مفهوم المردودية الذي كان يرتبط بالاستغلال الأرض ليشمل بعد ذلك كل العمليات المالية داخل المؤسسة حيث أنها تعبر عن الربح المحصل عليـــه بعـــد طـــرح النفقـــات والإرادات.

v آفاق الدراسة:

بعد دراسة هذا الموضوع ومعرفة حدود الإشكالية المطروحة والإجابـــة علـــى تـــساؤلاتها الفرعية يمكن وضع آفاق لهذه الدراسة لمحاولة جعل البحوث الأخرى المستقبلية فـــي هـــذا الميـــدان متلائم مع التغيرات والتحولات الاقتصادية سواء على المستوى الوطني أو الدولي:

§ كيف تؤثر البيئة الجديدة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة الاقتصادية.

§ مدى فعالية الشراكة الأوروبية في يدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

§ إشكالية تطور المؤسسات الصغيرة في الفكر الاقتصادي .

§ تقييم الأداء المالي باستخدام أدوات التشخيص المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1- إبراهيم خلدون الشيقات، الإدارة والتحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2001.

2- أحمد نور، المحاسبة الإدارية وبحوث العمليات، مؤسسة شباب، جامعة مصر، 1985.

3- إسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1996.

4- إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، جامعة ورقلة الجزائر، دار وائل للنشر الأردن، عمان، 2006.

5- بوشاشي وبعلام، المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة، الجزائر، 1997.

6- جالن هاسبرهل، ترجمة صليب بطرس، منشآت الأعمال الصغيرة اتجاه في الاقتصاد الكلي، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1989.

7- جهاد عبد الله عفانة و قاسم موسى أبوعيد، إدارة المشاريع الصغيرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004.

8- حسن الحسني فلاح، إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل إستراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

9- خميسي شيحة، التسيير لمالي للمؤسسة، دار هومة للنشر والتوزيع الجزائر، 2010.

10- رابح الخوني ورقية حساني، المؤسسات ص وم مشكلات تمويلها، دار ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، هليوليس غرب مصر الجديد.

11-رابح حمودي، دروس وتطبيقات في المحاسبة، السنة الثالثة، دار المعرفة، الجزائر، 2003.

12- رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2001.

13-سعد عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998.

14-عادل أحمد حشيش، أصول الاقتصاد السياسي مدخل تحليلي مقارن لدراسة مبادئ علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت، 1992.

15-عباس حلمي المترلاوي، القانون التجاري والشركات التجارية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1998.

16-عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2002.

17-عبد السلام عبد الغفور وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء، سوريا، 2001.

18-عبد السلام عوض الله صفوت، اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية، دار النهضة العربية، مصر، 1953.

19-عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة، الدار الجامعية مصر، 1979.

20-عبد الكريم دحو، الواضح في تحليل الاستغلال، دار هومة ، الجزائر، 1999.

21-عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

22-عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الوحدوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

23- عيسى جرادي، محاسبة التكاليف، دار الشهاب، الجزائر.

24- فريد راغب النجار، إدارة المشروعات والأعمال الصغيرة الحجم، مؤسسة شباب الجامعية، 1998ـ 1999.

24- ليث عبد الله القهيوي وبلال محمود الوادي، المشاريع الريادية: الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ــ الأردن، 1433 هـ / 2012م.

25- ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2002.

26- مروان بركاني، دور الجهاز المصرفي في تمويل المؤسسات صغيرة ومتوسطة، دار الأمة، الجزائر، 1998.

27- مليكة رغيب وميلود بوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، 2010.

28- ناصر دادي عبدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة الجزائر.

29- ناصر دادي عدون وعبد الرحمان بابنات، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات صغيرة ومتوسطة في الجزائر،بدون دار النشر والطبعة.

30- ناصر دادي عدون، التحليل المالي، جزء الأول، دار المحمدية العامة، بمطبعة الجزائر.

31- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير،التحليل المالي الجزء الأول، دار المحمدية الجزائر، 1999.

32- نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار النشر مجاد، المؤسسات الجامعية للدراسات، بيروت، 1428هـ ــ 2007م.

33- يحي محمد أبو طالب، المحاسبة الإدارية نظام المعلومات التخطيط والرقابة إتخاد القرارات، مكتبة عين شمس، مصر، 1986.

34- يوسف مامش وناصر دادي عدون، أثر التشريع الجبائي على المردودية المؤسسة وهيكلها المالي، دار المحمدية العامة.

المذكرات والرسائل:

1- أسماء ميادي وآخرون، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، دراسة حالة الوادي، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بالوادي، 2009.

2- آمال تامة ومساوي صليحة، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير فرع المالية، المركز الجامعي، الوادي، 2004 / 2005.

3- الأمين حلموس ،دراسة إستشرافية حول مدى استعداد المؤسسات صغيرة و متوسطة لتطبيق إدارة المعرفة ،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2010ـ 2011.

4- بوبكر بن موسي وآخرون ، تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة شركة مطاحن تقرت، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في إدارة الأعمال، ملحقة الوادي، 2002.

5- بوعالم النمري وآخرون، دراسة المردودية في المؤسسة العمومية، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، الجزائر، دفعة 1997.

6- تامة آمال ومساوي صليحة، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير فرع المالية، المركز الجامعي، الوادي، 2004 / 2005.

7- دليلة دادة ورشيدة مرابط، دراسة وتحليل المردودية حسب جدول حسابات الوسيطة، حالة مؤسسة توزيع التجهيزات المختلفة بور قلة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2001.

8- زهير بوترعة، الإستراتيجية التسويقية و دورها في نجاح المؤسسات صغيرة ومتوسطة، دراسة حالة شركة الزغيبات الصناعة الجبس حاسي خليفة الوادي، مذكرة لنيل شهادة تقني سامي، معهد التكوين المهني، أفريل 2003.

9- زهيرة بوخلط ويمينه فندة، أثر الاستدانة، على مردودية المؤسسة، دراسة حالة فلاحة الجنوب ورقلة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2003.

10-زين العابدين لعجالي ، المردودية المالية والاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة سوق فارم الأدوية والمواد الصيدلانية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير فرع المالية، الوادي 2007/ 2008.

11-سالم بن دواشي وآخرون، أثر التخطيط المالي على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس ،فرع المحاسبة ،بالوادي،2007 /2008.

12-سمير عقاب، الاستغلال المالي وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة شركة كوسميصاف لصناعة الروائح ومواد التجميل ، مذكرة لنيل شهادة تقني سامي، معهد التكوين المهني بالوادي، 2008/2007.

13-صديق بوقرة، مساهمة المؤسسات صغيرة و متوسطة في نمو الاقتصادي، دراسة قياسية حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية علوم اقتصادية والتسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة 2009/2008.

14-طارق غربي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد الوطني،مذكرة تخرج نيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية المركز الجامعي بالوادي ،الجزائر 2002.

13- عبد الرزاق بومدين، أثر الإصلاحات الاقتصادية علي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، المدرسة العليا للتجارة، جوان.

14- عبد الكريم الطيف، واقع وآفاق تطوير المؤسسات ص وم، في ظل سياسة الإصلاحات الاقتصادية الحالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم والتسيير، جامعة الجزائر،2001.

15- عثمان لخلف، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير فرع العلوم التسيير، جامعة الجزائر.

16- علي بلحمدي، المؤسسات صغيرة و متوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة البليدة، 2005.

17- عيسي لعجالي و صالح شلالة، المردودية المالية والاقتصادية، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأشغال الطرق بولاية الوادي، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم المالية والتجارية، فرع مالية ومحاسبة، المدرسة العليا للتجارة بالجزائر، 1992.

18- ليلي لوشي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، 2004ـ 2005.

19- محمد حشماوي،التنمية الاقتصادية في الجزائر من 1980 /1993 ،رسالة ماجيستر،معهد علوم الاقتصادية ،الجزائر 1994.

20- نادية قويقع،إنشاء وتطوير لمؤسسات صغيرة ومتوسطة في الدول النامية ،حالة الجزائر رسالة ماجيستر غير منشورة ،كلية العلوم اقتصادية وعلوم تسيير جامعة الجزائر 2001.

22- نصر الدين بن نذير، الإبداع التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002.

23- وديع بوغزالة ونسيمة خريف، أثر الخوصصة على المردودية الاقتصادية والمالية في المؤسسات، دراسة حالة مؤسسة (E. D. I. E. D) بالوادي، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية، فرع الملية، بالمسيلة، 2001.

24- يوسف قريش، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005.

ملتقيـــــــــات :

1 _ حياة إبراهيمي ونبيلة جعيع، مساهمة المؤسسات صغيرة ومتوسطة في تخفيض معدلات البطالة بالجزائر، (الملتقى العلمي الدولي حول إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة)، جامعة المسيلة الجزائر ،15ـ 16 نوفمبر 2011.

2_السعيد بريش، عبد اللطيف بلغرسة، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، (مداخلة في ملتقى دولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف)، الجزائر، أيام 17ـ18 أفريل 2006.

3_ سمير سحنون وشعيب بونوة، المؤسسات ص وم ومشاكل تمويلها في الجزائر، (مداخلة في ملتقى دولي: حول متطلبات تأهيل المؤسسات ص وم في الدول العربية)، جامعة تلمسان، الجزائر، 17ـ 18 أفريل 2006.

4_ ىشريف بقة وآخرون، تحليل وتقييم تجربة المؤسسات صغيرة ومتوسطة في الجزائر، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية)، جامعة سطيف أيام 25ـ28 ماي 2003.

5_ شريف غياط وقمقوم محمد،التجربة الجزائرية في تطوير وترقية مؤسسات صغيرة ومتوسطة ودورها في التنمية ،(مداخلة في ملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات صغيرة ومتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف)، الجزائر، أيام 17ـ18 أفريل 2006.

صالح صالحي، مصادر وأساليب تمويل المشاريع الكفائية صغيرة و متوسطة، دورة تدريبية حول تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربة، كلية علوم اقتصادية وتسيير،معهد الإسلامي للتدريب جدة،25ـ28 ماي 2003.

6_ طيب لحليح، دور المؤسسات الصغرى و صغيرة و متوسطة في تنمية أقطار المغرب العربي (مداخلة في ملتقى الدولي ،متطلبات تأهيل مؤسسات صغيرة و متوسطة في الدول العربية ،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف)، الجزائر، أيام 17ـ18 أفريل 2006.

7_عبد القادر عطوي، سمراء دومي، التجربة المغربية في ترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (مداخلة في الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية)، بالجزائر أيام 25ـ28 ماي 2003.

8_عثمان حسن عثمان،مفهوم المؤسسات صغيرة ومتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية، (مداخلة في الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات صغيرة ومتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية)، جامعة فرحات عباس سطيف من25 إلى 28 ماي 2003.

9_محمد بوهزة وآخرون، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حالة المشروعات المحلية سطيف، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات صغيرة و متوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سطيف، 25 ماي2003.

10_ محمد بوهزة، الطاهر ابن يعقوب، تمويل المشروعات ص و م في الجزائر: حالة المشروعات المحلية بسطيف (مداخلة في الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المؤسسات ص و م وتطوير دورها في الاقتصاديات العقارية)، جامعة فرحات عباس سطيف من 25ـ28 ماي 2003.

11_محمد عبد العليم عمر،التمويل عن طريق القنوات الغير الرسمية، (مداخلة في الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات صغيرة ومتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية)، جامعة فرحات عباس قسنطينة 25 إلى28 ماي 2003.

12 _محمد يعقوبي، مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، (مداخلة في ملتقي دولي: حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية)، جامعة شلف، الجزائر 17ـ 18 أفريل 2006.

13 _ نعيمة برودي ، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية "(مداخلة في ملتقي دولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف)، الجزائر، أيام 17ـــ18 أفريل 2006.

14_ ياسين بوناب،دور و نظام التمويل الإسلامي في تطوير المشاريع صغيرة و متوسطة ، مداخلة في الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات صغيرة و متوسطة وتطويرها في اقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس سطيف)، الجزائر، 25 إلى 28 ماي 2003.

التقارير والمجلات:

1ـ الجريدة الرسمية، المنشورة رقم 104، المؤرخ في1994/4/22، الصادر عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية، العدد62.

2ــ سعيد بريبش ، المؤسسات صغيرة و متوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر ،دورها ومكانتها في الاقتصاد الوطني، مجلة الأفاق العدد 05 ،جامعة عنابة ،مارس 2001.

3ــ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77ــ 15، 15 ديسمبر 2001.

4ــ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات صغيرة ومتوسطة في الجزائر، الدورة العامة 20 جوان 2002)

5ــ تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات صغيرة و متوسطة في الجزائر ،وزارة مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

الجريدة الرسمية ،لسنة 1988.

ــ الجريدة الرسمية ،لسنة 1993.

ــ الجريدة الرسمية ،لسنة1966.

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات ص و م في الجزائر، (الدورة العامة العشرون: جوان 2002).

كشف المعلومات الاقتصادية السداسي الأول 2004 ص: 6 .

الجدول من معطيات ONS السلسلة الإحصائية رقم :55.

المراجع بالفرنسية:

BRAN.D، Les PME en Enrope et Leur Contriona L emploi، etud Documentaire n: 4715، 1983.

Gerad Alfons . pali Grandjean. Pratique de gestions et d analyse financier s .pays 1977.

LEFBUF. F. financement de entreprse editio PARIS، 1992.

patrik vizavou: gestion financière. Paris 8.Edition.1992.